

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

الأستاذ الدكتور
محمد عاطف غني
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

ع. ش. مونتريال - الأمانة - ١٦٣-٢١٣

٣٨٧ ش. قناة السويس - ش. ٥٦ - ٥٩٧٣١



Bibliotheca Alexandrina



0097338

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٢٠٠٠ ش. مونتير - الإسكندرية
٤٨٣٠١٦٢ : ٤

تصدير

ترجم الفكر الانساني - قبل استخدام العلم - عن احساسه
بمشاكل الانسان والمجتمع بصورة متعددة كشفت عن وجهات نظر
مختلفة ، كانت صورة صادقة لمنطق العصر وفلسفته وطبيعة علاقات
الانتاج ومراكز القوة . وتردد النهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين
النصيحة والحكمة والخيالية تارة أخرى . ولعل السبب في ذلك يرجع
الى أن محاولات الانسان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد ،
كما أن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان يرتكز على
أساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا . الى جانب أن دركة التاريخ كانت
تسير في ببطء شديد عوقت التفكير في امكانية التغيير الاجتماعي أو
الاعتماد على ارادة الانسان في الاسهام في رسم أبعاد المستقبل . ولهذا
تجمدت صورة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وما قام على أساسه
من أبعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظل أصحاب مراكز القوة في
مجتمعات الانسان يقاومون بأساليب متعددة كل محاولة للتغيير أو
التعديل .

ولقد واجه الفكر الاجتماعي محنة في مطلع العصر الحديث عندما
وضح الاختلاف الكبير بين الصورة القديمة للتنظيم الاقتصادي
والاجتماعي والصورة الجديدة التي أخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة
المستمرة في عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة
والنتائج المتتالية التي تمخضت عن تقدم العلم ، الى جانب انتشار
التصنيع وما صاحبه من أنماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة .

ان مواجهة هذا التغير الكبير الذى اخذت عوامله تتجمع ونتائجه تزداد ، جعل التفكير الاجتماعى يتجه اتجاهاين مختلفين، اشد وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ، ولم يدرك ان هذا التغير يتطلب نظرة جديدة للحياة وابعادا جديدة ايضا لعلاقات المجتمع ، وانما تقتصر عمليات المواجهة على تعديلات لا تمس اساس البناء الاجتماعى ، فتؤدى الى توازن يتحرك دائما الى الامام ، كما ان مواجهة مشاكل المجتمع يمكن ان تتم على اساس عدد من التشريعات لا تمتد اكثر من احداث تجديدات او تعديلات في بعض وظائف التنظيم الاجتماعى ، على ان يحدث هذا تدريجيا ، باعتبار ان النظام الاجتماعى له هفوة الدوام ، وانما تتسلخ عنه او تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظام اجتماعى ليقوم بوظائف محددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظائفه مع بقية النظم لآخرى .

الثانى ، أدرك ان التغير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتفاقم كلما زادت عمليات الاحتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والطلب المناسب فى هذه الحالة اصلاح جوهرى او ثورة حتمية تعيد ترتيب اجزاء البناء الاجتماعى لتتفق معه علاقات جديدة تستقيم مع الطابع الجديد للمجتمع .

وليس هناك شك ان علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد العربية كان

تعبيراً عن الاتجاه الأول ، وهو وثقفاً علمياً متعدداً لمواجهة التفكير العنصرى في
الاتجاه الثانى ولعل هذا هو السر في الانتماء المتزايد بحلم الاجتياح في
أوروبا وأمريكا ، والمنح السخية التى تعطى للهيئات والباحثين العاملة في
ميدانه ، ومعنى ذلك أن مفاهيم هذا العلم المعروفة حالياً في كثير من
البلاد الرأسمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير في الاتجاه الرسمى
ولتعميق الفكر الثورى العلمى من أن يكشف عن التناقضات الموجودة في
المجتمع والتي تبقى بلا حل في ضوء هذه المفاهيم .

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الغربى بين نظريتين
« عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الأولى تحاول
أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خلافاً عارضاً يصيب الوظيفة دون البناء ،
أما النظرة الثانية فهي تحاول أن « تقى بالتخطيط المجتمع من أن تنفتح
فيه ثغرات تفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء
البناء الاجتماعى ليؤدى وظائف جديدة تعبر عن أهداف المجتمع
الاساسية في ضوء النظرة الجمعية للحياة » .

من أجل هذا حاولت في هذا الكتاب — ما استطعت — أن أعرض
للتناقض بين عاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذى يقدم
المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد في طريق الموضوعية
والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال التوجيه الايديولوجى
يحدد اطار الدراسة ومضامينها المتعددة ، كما حاولت أن أبرز هذا
بالتطبيق على مجتمعنا — الذى هو معلمنا الاول — وخاصة في هذه الفترة
التي يتغير فيها البناء الاجتماعى في ضوء الحل الثورى العلمى ، في
ميدان المشاكل والانحراف .

لقد نخبنت كثير من الافكار التي تضمنها هذا الكتاب أثناء خوضي

تجارب البحث الاجتماعي والعمل في ميدان مشاكل مجتمعتنا ، أما اكتمال
هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددًا ، فانه مرتين بمزيد من المناقشة
والنقد البناء ، ومزيد من التعرف على ابعاد المشاكل المتداخلة ، والتفهم
العميق لمسائل التطبيق الاشتراكي والنظرية الاشتراكية في بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمنزل عن الحياة . والذين لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظري والعلم التطبيقي أو بين النظرية العلمية وإمكانات تطبيقاتها العلمية ، إنما هم لمريسة لتعالية زائفة . وإذا جاز لنا أن نزع وجود مثل هذه الفواصل في العلوم الطبيعية . فلا يجوز لنا في دائرة العلوم الاجتماعية أن نتكر لإيماننا الذي يشاركنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم في ضرورة تطبيق العلم على الشؤون الإنسانية ، ولعل إصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى إحساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم صحة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو إذا جوزف به غنى أضيق الحدود التي لا تغيد البشر في شيء له أهمية في حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الأمر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصحة القانون العلمي ، إلى مزيد من التعمق في الدراسة لسبر أغوار الحياة الإنسانية ، وبهذا يمهدون الطريق إلى احاطة أوسع بالمشاكل الإنسانية ، وليس هذا فحسب ، بل أيضا إلى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ في وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التي تتميز حقائق العالم الاجتماعي .

هذا إلى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الازمات المعاصرة في العلاقات الإنسانية جدير بأن يجتهد العلماء يجمعون مصادر المعارف

العلمية ويوشحونها بصريته كدور الذي يزيد من النتائج المفيدة . بدلاً من
 الخرب في كل اتجاه دون وحدة ذهنية النعماء البناء في الإصلاح ، ولهذا
 اعتقد أن العلم هو المخلص الوحيد للإنسان من أخطائه ، وننظر إلى
 الجهود التي تبذل لحل المشاكل الإنسانية كوسائل العلمية نظرة ملؤها
 الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى إذا كان هدفنا زيادة فهمنا للإنسان
 وأعماله دون محاولة لتطبيق العلم على المشاكل العملية فإن العلم الطريق
 الأمثل لا بد أن يكون واضحة ومنظمة التنظيم الذي يسمح بأن يكون كل
 تقدم في الميدان العلمي مضمّن إلى تقدم آخر ، ذلك لأنه من الممكن في
 بعض الأحوال أن يعتبر تفهم المنطقى لحيات الإنسان عن طريق
 العلم هدفاً في حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل
 والشعوب أن تفهم الإنسان وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من
 العالم ، وأعماله على الأرض التي يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعي ، سواء كان نظرياً صرفاً
 أو تطبيقياً أو كليهما ، فإن المثلث عليه بين العلماء أن النظرية التي لها
 سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظيمة . ومن ناحية أخرى فهي تمثل
 حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم في
 الميادين النظرية والتطبيقية في الجوانب الاجتماعية كبيرة ، ويمكن أن
 نلاحظ فيها زيادات كمية إذا تمّ تمّزج في إطار مضبوط من المفاهيم العلمية
 المتعارف عليها .

ومن المثير للاهتمام تاريخ العلم نجد أن كثيراً من القضايا العلمية التي
 ناهت على اللاهوتية وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات
 العلماء ، وكان رد الفعل أن رفض العلماء الآخرين قبول مثل هذه
 الملاحظات الباردة وحاولوا أن يدعوا بهدوء جديد أكثر موضوعية

في الملاحظة والتحليل . واليوم تتكون المعرفة العلمية من مجموعة من القضايا المنطقية يقبلها جميع الباحثين بغض النظر عن معتقداتهم ورغبتهم أو انتماءاتهم المختلفة .

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الآتية عندما يكون منشغلاً في بحث علمي . . .

١ - انصراف تام الى موضوعات حوسه ومناهجها العلمية .
وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والأدلة في ضوء القواعد المنطقية والتحليل الرياضي .

٢ - اعتماد تام على الحقائق الواقعية . وعلى المنطق المجرد عند الوصول الى النتائج .

٣ - اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائطه وما يتبعه
بأنطبع من حكم قيمي . ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بأنه عند الوصول الى حل المسائل التي تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ بالاحداث المستقبلية فإن مناهج العلم تكون قد أثبتت أنها أكثر فاعلية من أي وسيلة أخرى معروفة حتى الآن .

دور عالم الاجتماع : على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقاتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع في متناول أي شخص مهتم أو مسئول .
وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الانساني . أما كيف يستفاد من هذه النتائج فاما في فهم الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي . على الرغم من أنه

يهم علماء الاجتماع من حيث الأدوار التي يتشبهون بها كمواطنين أو
كأبناء أو أصدقاء .

فلا العلم الفيزيائي أو الاجتماعي صالح لأن الناس ، ما ينبغي
أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول : إذا أردت
حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كذا وكذا . أو إذا فعلت كذا وكذا يكون
نتائج ذلك حسنة . وهذا لا يعنى أن المسائل الخلفية لا تتأثر بأبحاث
علم الاجتماع . فكثير من مسائل السياسة العامة التي كان يظن أن لها
علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا إخضاعها للتحليل العلمى ،
كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم أن السحرة ومن
التيهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون .
وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين
الناس . وتناقص الاتجاه إلى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما
تبين أن مجرد القسوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم .
وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها
إذا ظل الاتجاه إلى استخدامها فى الأغراض السلمية يتزايد باستمرار .
أما دور عالم الاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار
جانبا معينا ، بل عليه : ١ - أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع
حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ - وأن يقوم بالبحث
المطوب لجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن
الإهداء به عند الحكم .

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار أهدافه
بالإضافة إلى الامكانيات الموجودة أو التي يمكن الحصول عليها . أو
بمعنى آخر يمكن للإنسان نتيجة للمعرفة العلمية أن يتجنب الأهداف

المستحيل أو المتناقض . ومثال ذلك ان المجتمع الواعي لا يمكن ان يعتمد
على خفض الضرائب وريادة الخدمات الحكومية في نفس الوقت بل انه
يحاول ان يكثف عما اذا كان المواطن يريد ويريد من الخدمات
فاذا ثبت له ذلك أمكنه ان يرفع الضرائب بموجب المواقف وقبوله
الارادى . وعلى هذا يمكننا ان نقول ان عالم الاجتماع الواعي يستطيع
ان يتنبأ بالجو الاجتماعي كما يتنبأ الراصد بالطقس والحرارة والبرودة .
ومثال ذلك ان عالم الاجتماع لابد ان يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظام
الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الاخذ بنظام
سياسي معين مثلا .

وخلاصة القول ان علم الاجتماع لا يمكن ان يدلنا على تفاصيل
السياسة وما ينبغي ان تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة ، ولكنه
يستطيع ان يدلنا على النتائج التي تترتب على الاخذ بسياسة معينة
اي انه يصير وينير الطريق ولا يدغم العربة .

وعلى ذلك نستطيع ان نحصر المشاكل **Problems** التي يواجهها
عالم الاجتماع فيما يلي :

١ - مشكلة علمية : تتعلق بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتعمقة
بشأن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الواحد وطريقة تحليلها على
اساس المنهج العلمي .

٢ - مشكلة اجتماعية : وهي التي قد تظهر في مجتمع معين في وقت
معين نتيجة لظروف معينة . وتتضمن من علماء الاجتماع المحليين
دراسة والكشف عن اسبابها .

٢ - مشكلة مجتمعية : وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت
في جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقة
بالأسرة والزواج والضغط الاجتماعي والقيم وغيرها من الأمور التي
تتصل بالدعائم الأساسية للحياة الاجتماعية .

٤ - مشكلة علاجية : وهي التي تتصل بانحراف معين في ناحية
معينة من العلاقات الاجتماعية ويتطلب إصلاحا تقوم به هيئات متخصصة
وهذا لا ينبغي دونه علم الاجتماع في كنهها وبيان عواملها وذبذباتها .

وهذا الفصل بين المشكل من الأهمية بمكان بالنسبة لعلم الاجتماع
لما له من اتصال بطرائقه في الدراسة فمن ناحية لابد أن يبحث عن وسائل
موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص
المواقف العملية ولاكتشاف العلل العلاجية المتضمنة في المشاكل
الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الأساس يستطيع عالم الاجتماع
أن يسهم في برنامج الاخصائي الاجتماعي وخبراء العلاقات والإدارات
العامة واخصائي الطب أو العلاج النفسي .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة إلى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث . فرجل
الشارع يميل إلى النظر إليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن
أسبابها يمكن أن تحصر في سبب واحد ، وهذا بالإضافة إلى أن وعيه
بالمشاكل يتخذ اتجاها محددا يغلب عليه الاحساس بمسكلة معينة يعاني
هو غلاما أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجي الساذج
والمتطرف في نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية
ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن في صالحهم . ولذلك ستنوا في

معركة تكبت ويكسرت مشروقتهم مالم ظروف أقوى منهم . ومن أحسن
هذا يفكر في شر مسكن الاجتماعية في ضوء حلول حاشية مثل تعقيم
مثل هؤلاء الأشخاص أو إجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من
أصلاهم نسل ضعيف يسقط سريعا عند أول صدام مع الحياة ، فزيد
المشكلة الاجتماعية حجما وتفاقما والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد
يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم في عدد
من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي يكون الفقر عاملا فيها كالجريمة
والبنفاء .

لكن هذه التفسيرات يظهر غيابها حدهم ذكرت تعدد العوامل التي
تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسبيلنا في
علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية
على أن قولنا هذا لا يجب أن يثبوت التي الوقوع في بعض مجالات
العلمية الاجتماعية ذلك لأنه من الخطأ أن تعتبر جميع العوامل متساوية
العلمية والدينامية في إبراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم
علماء الاجتماع عدة أطراف من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي
يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية
يمكن القول أن قاعدة المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على
مبادئ الأخلاق إلى قيامها على الأسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركون في ذلك العلماء الأجرون في
العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تنبثق عن المعدلات
المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعي أو الثقافي . كما أن بعض المشاكل
تترتب على فشل الثقافة في أن تواجه بحزم الاندفاعات أو الرغبات
الجامحة في الفرد .

طبيعة المشكلة الاجتماعية

مسد الولادة يعتمد الانسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش ، ويعتمد على اقاربه لنمو شخصيته. وليضمن اشباع رغباته المتعددة. فالانسان وحيد هو الذي يعيش في جماعات اجتماعية حقيقية. والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص، لان جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الاعضاء الى انفسهم على انهم وحدة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الاجتماعية يصبح الشخص معتمدا على الآخرين في الحصول على الامن وفي الامتثال للمعايير الاجتماعية .

هذا وقد استطاع الانسان خلال قرون قليلة ان يكشف الستار عن اسرار العالم الذي يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الفلكلور الى ميدان السحر وأخيرا الى ميدان العلم . ويجمع كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحديث على ان التقدم التكنولوجي الذي وصل اليه الانسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية في التغلب على المشاكل التي تنشأ عن علاقاته بالآخرين ، هذا في الوقت الذي يكون نجاح الانسان في علاقاته الاجتماعية اخطر من نجاحه في صلته بالعالم الطبيعي ، هذا ولا يستطيع كثير من الناس ان يدركوا ان الدراسة العلمية للمجتمع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حديثة العهد في الوقت الذي تراكمت فيه الاكتشافات في خلال تقدم العلوم الطبيعية التي يرجع تاريخها الى قرون عديدة .

وتشير دراسة المشاكل الاجتماعية خلافا كثيرة بين علماء الاجتماع في الوقت الحاضر سواء من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم

الاجتماع أو من حيث المنهج الدء ينبع في دراستها أو من حيث تعريفها
وبيان حدودها ، أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البقاء
الاجتماعى ويقول كلينارد Clinard (١) ان كثيرا من الفلاس
يعتقدون ان المشاكل الاجتماعية لا يمكن ان تدرس بطريقة علمية لعدم
امكان تطبيق النماذج العلمية عليها بنفس الطريقة التى تطبق بها في
العلوم الطبيعية لان السلوك الانسانى في رأيهم ليس نحو الميدان
الصديق للبحث العلمى فضلا عن انهم يريدون ان يقتصروا العلم على
ما يزعمون انها العلوم المصنوعة كالبيولوجيا والكيمياء والطب
ويذهبون الى ابعد من ذلك فينكرون صفة العلم على العلوم الاجتماعية
والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى والانثربولوجيا
والاقتصاد والعلوم السياسية التى يقع على عتقها حل مشاكل السلوك
الانحرافى .

ويتوقف جزء كبير من هذا الخلط في اذهان هؤلاء على فشلهم في
تقدير طبيعة المنهج العلمى لان الدراسة العلمية للسلوك الانسانى
تتصور ان مقاييس العلم يمكن ان تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعنى
ان السلوك الانسانى يمكن ان يدرس كعملية اضطرادية طبيعية او
كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من ظرف الى آخر بنفس
الطريقة التى تصف بها انتشار المرض أو العملية الكيميائية التى تتمثل
في التغيرات التى تحدث عندما يخلط عنصران كيميائيان معا .

ان الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى مثل
المدخل العلمى لدراسة أي مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

(١) Clinard, M. B., Sociology of Deviant, Bshaviour, New York, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتصنيفه الى نماذج ، ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة
المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي ، كما تعتمد
العلوم الطبيعية على الأدوات المصطنعة .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg^(١) الاتجاه
العلمي في دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلي :

أ (تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك
الانحرافي .

ب (تقدير الدرجة التي يمثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي
سوف تكون بمثابة المقياس .

ج (دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه
وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد
المجتمع .

د (البحث عما اذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد
السلوك في المجتمع منحرف بالإضافة الى هذا النوع من السلوك فقط
أم لا .

وظبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف
سليم لمشاكل المجتمع بالإضافة الى ما فيها من فائدة تطبيقية لآنارة

(١) Lundberg. Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, p. 351 .

الطريق أمامه أو لبذل مجهود واقعي لحماية المجتمع أو للوصول إلى علاج ناجح للمزحرف .

مشكلة أو انحراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية ، ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث كل في مكان الآخر دون تمييز ، فكلينارد مثلاً يهدف من كتابه^(١) أن يتون مرجعاً في المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعي والإمراض الاجتماعية .

وبين هذا المنهج ليمرت Lemert فيقول^(٢) أن هناك اتصالاً وثيقاً بين التفكك الاجتماعي والتفكك الشخصي ، ولذلك فهناك عدة مدخلات لدراسة الانحراف الاجتماعي أو السلوك الاجتماعي المرضي كالمدخل البيولوجي أو النفسي ، ولكن الذي يهمنا في المقام الأول هو المدخل السوسيولوجي لأن هذا المدخل يتضمن بالضرورة معرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعني ذلك أن علماء الاجتماع يخوضون فيها بتفاصيلها ولكنهم يكتفون بالإشارة إليها . ويقول ليمرت أن العوامل المهمة أو المباشرة في السلوك الاجتماعي المرضي عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية طبيعتها . ولذلك فإن التفسير ينتهي إلى إبراز عناصر مثل البناء الاجتماعي والجماعة والمركز والدور والتفاعل الهادف ، أما إذا استخدمنا في

Op. Cit, p. VII

Lemert, Social Pathology, London 1951; pp. 19 - 21.

(١)

(٢)

التفسير عوامل مثل الحجم الطبيعي أو القوة أو النقص البيولوجي أو العدوانية أو النفوس أو السن أو الجنس . فأنما نستخدمها لنشرح التغير في العوامل الثقافية والاجتماعية التي ثبت أنها التفاعلات الرئيسية في السلوك الانساني واذن فالعلية في دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسولوجية .

وواضح أن ليمرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتماع ، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي الى الجماعة وهذا هو ما تعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كلينارد .

ويؤيد جورج لندبرج^(١) هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة ، ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافي لابد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لندبرج من ذلك الى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي الى فعل عام ، يهدف الى

حماية المجتمع وإصلاح المخالف أو الجاني وتحفيز كل إنسان من أن
الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه ، وترجع أهمية
التعريف السابق للمشاكل الاجتماعية إلى إمكان تطبيقه على كل أنواع
السلوك التي وضع لها المجتمع قواعد أو معايير .

وقد يبدو من انعرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعية أو
الانحراف أو التفكك إنما يهدف إلى دراسة انحرافات أو تفكك
الأشخاص ؛ إلا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعي أو المشكلة الاجتماعية
تعود دائما إلى تفككات شخصية ؛ فالتفكك الاجتماعي هو محكم تكامل
العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعي
يتضمن بالضرورة أشخاصا ذلك لأن العادات والنظم هي سلوك
الأشخاص والأشخاص يكونون الجماعات والمجتمعات ، ولذلك فإن
التفكك يحدث في المعايير التي هي مقاييس السلوك الشخصي ، ولأجل
هذا يقول كثير من علماء الاجتماع أن التفكك الاجتماعي يؤدي إلى
التفكك الشخصي لأن الشخص مخلوق اجتماعي وذاته تحتاج
اجتماعي (١) .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه في علم الاجتماع الحديث يتركز الآن
حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هي
الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح ،
كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة
أو غير المتكررة أو التي تصادف مجرد النفور والاشمئزاز ، وإنما
تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية

ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى . ولكن اصطلاح التفكك الاجتماعي لا زال حتى الآن محل جذب وشد . لان فكرة التفكك كان لها مولدان : الاول عندما أشار كل من توماس وزنانيكي في دراستهما لتقروى البولندي في اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون في مناطق جديدة . ويصبح ضروريا بالنسبة لهم ان يتوافقوا مع ثقافتها ويكون التفكك الشخصى راجعا الى فشلهم في تحمل المواقف الجديدة . والثانى جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعى وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الاجتماعى نتيجة للسرعات المتفاوتة في التغير بين حيوانات الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازية قبلا . ويعتبر أجبرن مدعم هذا الاتجاه ومن أمثلة الاعتراضات التى وجهت الى فكرة التفكك ما لئساو اليه كلينارد^(١) من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعى وهذا موقبل لا يمكن فهمه ، لان التغير الاجتماعى غالبا ما يخطط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعى ينظر اليه غالبا على أنه شئ سئ ، وفي هذا تورط في حكم من أحكام القيمة لا مبرر له في الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون في واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد غارض فكرة التفكك دون مبررات قوية لان أجبرن لم يصف التفكك الاجتماعى بالسوء أو الحسن ولم يفعل من تحا نحوه في هذا الاتجاه ، وكل الذى أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية إنما تتبع من المعدلات المتفاوتة للتغير في أجزاء الثقافة الواحدة . وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثر اقتناعا لو أنه اعترض على فكرة العملية المتضمنة في فكرة التفكك : ذلك

لأن أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تتبع من ظروف التغير الاجتماعي وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤدي إلى طفلة المادات والقيم والمصالح المستقرة ، الأمر الذي يؤدي إلى أحداث فجوة في التوازن الاجتماعي .

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكك أو المشكلة أو الانحراف لا يعنى أكثر من الاتفاق الاصطلاحي . أما من حيث التفسير فهذه نظريات كثيرة سوف نتعرض لهما فيما بعد . ولن نحر على استعمال اصطلاح واحد إلا في الموضع المناسب له .

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول غيرتشايلد^(١) هي موقف يتطلب معالجة املاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع للوسائل الاجتماعية لمواجهة ولتحسينه وهاتان الناحيتان تتلاقبان وتمترجان في أغلب الاحيان ، فهي الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الوديلة أو الجريمة أو ما إلى ذلك ؛ أما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهة فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظيفته والذي تملو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسي .

Faurehild, Dictionary of Sociology, N. Y, 1944,
p. 289.

(١)

وخلاصة القول ان المشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالعاً ان هذه القواعد تضع معياراً معيناً يكون الانحراف عنها مؤدياً الى رد فعل واضح من الجماعة . وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات ؛ الا اذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي . ولما كان الوضوح الاجتماعي يعتبر أساساً من أسس اكتشاف السلوك الانحرافي وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد ، فانه يعتبر مقياساً هاماً من المقياس المحددة للسلوك الانحرافي ويقول كلينارد^(١) في هذا المقام ان الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها في المجتمع . فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والسحل والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعوراً قوياً بعدم الرضا في المجتمع . وهناك مخالفات أخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحاً من الناحية الاجتماعية . ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح أي يجب أن يكون واضحاً للآخرين وأن يوصف بأنه انحراف^(٢) .

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوضوح الاجتماعي » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد العوامل والظروف التي تكون فيها أي مشكلة أو انحراف واضحاً للجماعة حيناً وغير واضح حيناً آخر . ولكن اختلافهم في هذا الصدد كان أمراً ضرورياً .

Clinard, op. cit, p. 3

(١)

Lemert, op. cit, p. 15

(٢)

نظرا لاختلاف مداخلهم لدراسة الموضوع ، ومثال ذلك أن الذين يفضلون مدخل التفكك الاجتماعي الذي ينبج عن السرعات المختلفة لتغير أجزاء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لان التغيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة ، لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظل هذه النتائج الضرورية للتغير مدل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كسمات معترف بها في الثقافة . ومن أجل هذا قد ينظر الشباب الى سلوك معين على أنه أمر عادي وطبيعي . بينما ينظر اليه كبار السن ، على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك .

ويجب ان نلاحظ أن الحديث عن الوضوح الاجتماعي للانحراف يعالج في ضوء مصطلحات عامة ، وعلى أساس مسلمات مفروضة انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الأقل إبراز العناصر المشتركة في هذا الموضوع بغض النظر عن الاختلافات الفردية أو التمايزات الجماعية ؛ ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية ، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ، وعمق الفروق بين المجتمعين الريفي والحضري تثير صعوبة كبرى ازاء مسألة الوضوح . لان الثقافة الكلية في هذه الحالة لا تشكل نمطا واحدا للسلوك ، بل تشكل أنماطا متعددة ؛ بتعدد الثقافات الفرعية . وهذه نقطة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعي لانحراف معين . فالجريمة ؛ النار مثلا قد يرحب بها في مكان ، وقد ينظر اليها في مكان آخر ، على أنها عمل من أعمال الوحشية .

الفصل الثاني

المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

عندما بدأ علم الاجتماع في أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبات وجوده ضد طغيان العلوم الأخرى ولذلك كثير الكلام عن المنهج والموضوع وشغل هذا البحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذي يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ : ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت إلى مشابرة كثيرة ، وفتحت الباب أمام اختلاف العلماء وانقسامهم إلى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه ، بينما كان امر واضحاً أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء إلى المجادلات إنما كان راجعاً إلى استمرار تأثير الفلسفة ، فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمي .

ولكن عدداً من الأحداث مثل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا إلى ميدان البحث الاجتماعي حتى زاد العمل في هذا الاتجاه ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التخصص وإلى انقسام علم الاجتماع إلى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هامة تعبر عن المدى وصل إليه المجتمع ، نتيجة لانتشار نطاق العمران وتطور التكنولوجيا وظهور الحياة الحضرية على حساب القروية . ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التي تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية : إلا أن الفرع الأخير ظهر فجأة دون مقدمات نظرية ، ولهذا غاؤل ما نشير إليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تشتت الى نظرية متكاملة حتى الآن .

ولكن بصفة عامة إتفق عدد كبير من العلماء على تقسيم دراسة مشاكل المجتمع الى :

١ - دراسة سلوك الانحراف كما يظهر في المرض العقلي وتعاطي المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ - دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعى ، وفي هذا الصدد يرجع الباحث في ميدان هذه المشاكل العديدة الى عدد من النظريات وخاصة تلك النظريات التى تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد ،

وهناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير في دورات كل منها تنطوى على أربع مراحل : وهى نقطة الانطلاق التى تكون ثورة أو انقلاباً أو مذهباً سياسياً أو اقتصادياً جديداً . ثم تتوالى التجديدات ، لأن النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فإنه يسن من التشريعات ما يسد به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التى لا مفر منها وهى التفكك ، وهى التى تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصراً بناءً في جسمه الكبير : لان الصراع الذى يحدث بين القديم والجديد يؤدي الى حالة من التميع ، وفي مثل هذا الوقت يمكن أن يستغرق التغير لبلوغ أهداغه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على مبلغ عمق الجهود التى تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

والمجتمعات المستتيرة تداول تقويم فترة التفكك هذه بوسائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعاتنا لتبيننا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ، وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التي حدثت خلال العشر سنين الماضية وهي التي أدت الى تباطؤ البناء الاجتماعي عندما في امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذي يؤدي الى ظهور التفكك في البناء والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يتغلب على كثير من علامات التفكك ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يفضي الى التكامل . دخل في حالة التكامل الذي قد تظل ممتدة فترة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تنهيا فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعي .

وقبل أن نمضي في تحليل اشاكل التي يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نطاقها ومحاولة دراستها .

١ - من الحقائق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعي الذي يؤدي الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الاندرافي ويكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكك الاجتماعي . وبهذا المعنى تكون المشاكل الموجودة في مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التي يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٢ - وعلى هذا فاشنا نرفض من وجهة النظر السوسولوجية العبارة الشهيرة التي مؤداها ، أن الشر يولد الشر . فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير في ذات المجتمع ، فمهما كان النظام دقيقا تنتج فيه ثغرات تؤدي إلى السلوك الانحرافي ، وكذلك مهما كان النظام فاسدا فإنه ينطوي على بعض المظاهر الصحية التي تؤدي إلى بناء السلوك واعلاء بعض القيم في حياة الناس .

٣ - والمشاكل الاجتماعية ادن على النصائح غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التي تقرب إلى تنظيم ندط خاص لسلوك المجتمع .

٤ - لا يمكن أن ندرس التفكير بعيدا عن التنظيم ، ذلك لأن فهم التفكير لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذي أدى إلى التفكير ، ويقول علماء الاجتماع أن هذين التنظيمين لا انفصالان .

٥ - نحن نتوقع دائما أن كل تنظيم وكل ثقافة ينبثق عنها مجموعة من السلوك الانحرافي . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعية في مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ - من الحقائق السوسولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم من الداخل إلى مجموعة معتدة من المراكز والأدوار وإلى طبقات متعددة يمكن أن تكون جسما تشريديا يسهل وضعه تحت المنظار العلمي ، هذا التميز يولد اهتمامات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضوءا واضحا على اتجاهات الناس في المجتمع وعلى مختلف الضغوط التي يتعرضون لها ، ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم . وان كان من علائم المجتمع الحضري أنه يقوم على تقسيم العمل ويؤدي إلى

كثير من الأديان الى نتائج تقدمية، إلا أنه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحرافي : وما يترتب عليه من أنواع عديدة من التفكك الاجتماعي، نوجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانب البناء وجانب الهدام : ولهذا يتعرض الناس في مختلف المواقف الى مصاعب تؤدي بهم الى أنواع متعددة من الانحراف : قد يظل محصورا في النطاق الفردي، ولكن أن زادت غائبا شكل مشكلة اجتماعية تقتضي من الباحث اهتماما لمحاولة التغلب عليها .

والواقع أن السلوك الانحرافي إذا انقلب الى تفكك اجتماعي يصبح أكثر استرعاء للنظر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير : ولعل مواجهة المجتمعات لمسألة التفكك تكشف عن توجيهات أيديولوجية مختلفة : ذلك أن المجتمع الذي لا يجعل التخطيط أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة راسية : أي القضاء على المشاكل واحدة تلو الأخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للنظام الذي يعتمد نتيجة مباشرة للبناء الشريحي، الذي يحدد اتجاهات الانتاج وفائض رأس المال : أما المجتمعات التي تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل شفرة : فإنه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترباط أجزاء البناء وترباط وظائفه الأمر الذي يؤدي الى اعتبار كل مشكلة تظهر في جسم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البناء يفرض حلا عاما يتناول الأساس الاقتصادي والبنائي الاجتماعي معا .

٧ - هناك سؤال هام تفتح الإجابة عليه الباب الحقيقي لفهم المشكلة الاجتماعية في مجتمعنا المعاصر : هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل في البناء أو انحراف في الوظيفة ؟ الإجابة تقتضي عمقا أيديولوجيا خاصا وتحديد المفاهيم التي تحدد إطار البحث

الاجتماعي داخل المجتمع في إطار معنى : كما أن الإجابة أيضا تدور
مبلغ الاختلاف في النظرة بين الأفكار المتعلقة بالبناء والوظيفة ومدى
ارتباطهما في الزمان والمكان ومدى تباينهما .

سبق أن ذكرنا في موضع آخر^(١) أن عدة مناقشات أثبتت في
ميدان علم الاجتماع حول ما يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل
ذلك مدرسة كبيرة على المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع وقلنا في حينه
أن هذه المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة في مهمة العلم نفسه : إذ
كيف يتسنى لباحث في المجتمع أن يعالج مسألة مؤن أن يبحث بناءها أي
العناصر التي تتكون منها وتعطيها عبورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية
في المدرسة الألمانية في عيلم النفس حينما واجهت دراسة موضوع
الشخصية بملاحظة البشطلية إلى أن كل تفقيت في عالم الشخصية لا
يؤدي إلى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الأولى للشخصية كلية .
ثم تهبط عنها إلى التفاصيل الجزئية ، وتلك نظرية بنائية خالصة وقفت في
دلق العلم فترة طويلة ، ولهذا فأننا نزعج أن الأمر في علم الاجتماع لا
ينبغي أن يتوقف عند دراسة البناء ، لموضوعات معقدة وتحليل عناصره
بل يجب أن تؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية إلى البناء الاجتماعي
ضرورية قبل الدخول في تفاصيله ، لأن الاتجاهات العامة والقيم الكبرى
والأمكنة التي يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجة للتفتيت ، ولا
بأس مجرد فلك عن أن تشرع في دراسة التفاعيل لفتتين مواضعها
وتداخلها في إطار الكل ويبلغ اسماءها في اعطاء الصورة الكلية شكلا
مستندة .

(١) انظر التصيل الخاص بالنظرية الوسيولوجية المعاصرة في كتابنا :

علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

أما الدراسة الوظيفية فإنها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراسة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول . أن العلم الاجتماعي سواء أكان انثروبولوجيا أو سوسولوجيا يهدف إلى إدراك الحياة في صورتها الدينامية ، أي إدراك البناء الاجتماعي في أثناء تأديته لوظائفه، ولهذا هل لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم نتخذ الطريق العكسي . قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل إلى نفس النتيجة ، ولكن الأمر ليس على هذا النحو . ذلك لأن إدراك الوظيفة الكلية يعطينا فروضا وتوجيهات خاصة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطة الدراسة في التفاصيل . أما الطريق الثاني فإنه جمع أشلاء الجسم الانساني بعد معركة ومحاولة تمهيدية لتكون على هيئة انسانية ، والفرق واضح بين الحالتين .

ماذا يفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعي ؟ إن دعاوى المدرسة الوظيفية تجعلنا نأخذ أسلوب الخيطة حتى لا نقع في حبال المناقشات الوهمية والتخطيط الايديولوجي الذي لا يكشف عنه صراحة عند معالجة مسائل المجتمع . لقد انتهينا في موضع آخر إلى القول بأن كل دراسة في علم الاجتماع هي : دراسة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداءا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ، لكن سيظل السؤال الذي بدأناه قائما بغير جواب ، هل نبدأ بالبناء أو الوظيفية ؟

٨ - يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون في تقديرهم للثغرات التي تؤدي إلى مشاكل والتي تقتضي نوعا من العمل الاجتماعي لمواجهة . ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وقفا على بعض أنماط الحياة دون أخرى . ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجة ونوعا ،
والاختلاف في الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة في أماكن دون أخرى ،
وفي النوع حين تختلف من نمط اجتماعي الى نمط آخر ، إلا أن هناك
مشاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بها كل الجماعات وكل
المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهر
هذه المشاكل في نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعات التي تكون الدولة فيها ذات نظام مركزي ،
والثاني : المجتمعات التي تؤمن بالتخطيط المركزي كأساس للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحلية
للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشاكل وكذلك انخفاض مستوى
الحياة ، والتخلف الدراسي ، وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا
أخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين ،
وفي المجتمع كمجتمع يعتبر الطموح البورجوازي عند الافراد مشكلة
خطيرة ، والطموح البورجوازي هو تكالب الافراد على الحصول على
أكبر نسبة من الحقوق دون رقابة متوازنة للواجبات ، أو النزعات
الوصولية للحصول على مراكز ممتازة داخل الإطار الاجتماعي ، أو
النظر الفردية للأجور عند العمال دون احساس اشتراكي بواجبات
الدولة في المبررات التي تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهة
الاشتراكية ، أو كصراع الطلاب للحصول على مراكز في مجالس
الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التي يجب أن ينشغلوا بها
في أثناء ممارستهم لحقوقهم التي منحها لهم المجتمع الاشتراكي .

٩ - يختلف اناس في اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هذا
الاختلاف أوضاعهم الطبقي ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التي ينطوى عليها البناء الاجتماعي . والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متباينة تعتق العمل الاجتماعي بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الآخر يتبع الهيئات الأهلية . ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد إجراءات الحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العام بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية .

أما في المجتمع الاشتراكي فليس هناك مبرر للتناقض لان العمل الاجتماعي يقوم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس تجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليلبغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . وانحل الاشتراكي يعتمد على أيديولوجية الدولة التي حددت علاقات البناء من حيث عناصره الأساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التناقض الذي يفعل الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصالح المختلفة .

١٠ - يزعم علماء الاجتماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمع خيالي على الرغم من أنهم يزعمون أن أجزاء البناء الاجتماعي متسندة وأن البناء الذي له هذه الصفة يؤدي الى مشاكل مرتبطة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هي ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعية خاصة حتى يكن التقدم على ضيق الدل فقرة اثر فقرة . ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهي أن معالجة مشكلة واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذي قد يؤدي الى مشاكل أخرى وواضح أن هذا الاتجاه من العلماء الأمريكيين معبأ بالأيديولوجية الانهزامية لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكي .

هذا الا ان احدا من الانستراكيين لم يدع يوما ان المجتمع يمكن ان يعيش دون روائس ذلك لان ما مضى على البشرية من الام وتخلف يظل يبرز امراضا في جسم المجتمع الاشتراكي تقتضي من المخطط ان يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكي يصادف دائما مشاكل التطبيق الاشتراكي وليست مشاكل المجتمع الاشتراكي هي السقوط الاجتماعي والانحراف الفردي وتصدع الاسرة وانما هي مشاكل جديدة تدور حول المعضلات الاساسية التي تتبع من القيم المتغيرة المستجيبية باستمرار لتقدم العلم والنمو الاشتراكي و الفرق بين ارتفاع درجة الحرارة وبين اصابة الجسم الانساني بمرض خطير والمعالجة في مثل هذه الدالة تقتضي حلا جذريا .

كيف تدرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عندما يعالج علم الاجتماع مجتمع من المجتمعات فانه يقصد أولا فهم الحياة الاجتماعية فيه ، ولهذا تختلف المداخل لمثل هذه المعالجة باختلاف وجهات النظر ، فاحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانساني في اتجاه القيم ، و احيانا يركز على المنجزات التكنولوجية لتحديد معالم ثقافته . و احيانا اخرى يهتم الباحث بالنظم الاجتماعية التي تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون ان يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التي تميز المجتمع وثقافته السائدة بعض النظر عن الامور السابقة ، كل طريق من هذه الطرق كما قال هوبز يتهيد يعتبر نوعا من المصاييح التي تثير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الاخرى ، بمعنى ان كشف جانب من جوانب الحياة او البناء الاجتماعي في مجتمع معين مسألة هامة في توضيح معالم النضج الاجتماعي من زاوية معينة في الوقت الذي تبقى فيه زوايا اخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الحياة ولعل هذا الاتجاه هو الذى يعكس التوجيه التكنولوجى للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تنصع فى قمة أبحاثها مشاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الأحداث أو مشاكل الشيخوخة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه. ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هى بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائى الذى قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على أنه متغير وغير طبيعى . ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها تشترك فى أسس واحدة هى أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعى أو الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعى ويعرقلها فى اتجاهات غير طبيعية وكلمة فشلت وسائل المجتمع فى مواجهة الصعاب فإن نوعا من التعددى يظهر فى شكل جدار صعب الاختراق وهنا يتقدم علماء الاجتماع للبحث عن الأسباب التى جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجماعة .

ويقول الفيلسوف البريطانى أرنولد توينبى أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسلة من التحديات الخلقية والعقلية التى واجهت الإنسان ووضعت أمامه عقبريته نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحرك مستخدما كل فكره وطاقاته لمحاولة التصدى لها . وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتحرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فإذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فانه يتفكك وينهار الى حد التلاشى . واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل فى مواجهة التحديات وهذا هو السر فى تعاقب المدنية فى كل منطقة من العالم .

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية فهي اجتماعية من وجهة نظر خاصة لأنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالعلاقات الإنسانية وتظهر علينا في المضمون الذي تتواجد فيه باستمرار علاقات الإنسان أو هي مشاكل لأنها تعتبر خروجاً على ما يمكن اعتباره صواباً أو صحيحاً على أساس ما يحدده المجتمع للصفات المرغوبة . أو بمعنى آخر أن المشاكل تعتبر كذلك لأنها تقلقل الانماط والعلاقات التي يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ .

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الإنسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التي نشأت عن التغيير الاجتماعي والثقافي ، وعلى هذا الأساس لا نجد هناك مجتمعا خلا من القلقات الاجتماعية على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعية تختلف من حيث الشدة من ثقافة الى أخرى ومن عصر الى عصر ، وربما كان مرجع ذلك أن المجتمعات في فترات التاريخ واجهت مجموعة من التحديات أهمها مشاكل التكيف مع البيئة الطبيعية وما حدث من أخطاء حتى نضجت تجربة الإنسان . واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الانتاج في مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجية وما رسب في قساع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقي الذي ظل يتطور حتى وجهه الإنسان بالانقلاب الصناعي ، فنشأت مشاكل جديدة هي مشاكل مجتمع جديد لم يجربه الإنسان ، وبدأ المجتمع في مداولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانساني على صورة صراع قسم العالم الى قسمين : اشتراكيين ورأسماليين . ومشاكل الحياة الحضرية التي انبعث من انقلاب المجتمع الانساني من طابع العلاقات المباشرة الى غير

تجسدت. وما برحت غنية من مشاكل النسيج الاجتماعي نتيجة التقهول
 الفريد عن المحدثات الاجتماعية التي كانت تسمى نفوسه وتطبيقاته الأسمى
 والاحسانى بالسلامة.

وهناك سؤالان علم غدد دورا في المشاكل التي في الحقيقة كانت الملموسة فهو،
 هل تتناسب المشاكل طرديا مع اتساع نطاق اللقطة وملايمحتها من
 تقدم تكنولوجيا واتساع نطاق التحييالة التخريفية؟ أو بمعنى آخر هل
 يصاحب تقدم المادية زيادة في عدد المشاكل التي يواجهها الإنسان؟
 الإجابة يمكن أن تحير في طريقتين، مخططين، هو فليس هو أنثر اللوجييه
 الأيديولوجي وظلم التحييالة.

الولا نيتروى الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية أن الإجابة
 بالإيجاب على هذا السؤال فتعبر نتيجة منطقية وملائمة لطبيعة ومعدون
 أربعة عشر مشكلة هي:

- ١١ - اتساع نطاق التجريبية.
- ١٢ - اتساع نطاق انحدارنا الاطمان.
- ١٣ - القليل المتسلي.
- ١٤ - الاقبال على تخطي المفسدات.
- ١٥ - الانتصار.
- ١٦ - اتساع نطاق العنصرية.
- ١٧ - ظهور الأزمات السكانية.
- ١٨ - التميز العنصرى.
- ١٩ - التفكك الأمري.

١٠ - مشاكل العمل وتفكك علاقاته .

١١ - الانحرافات في المجال العسكري .

١٢ - تفكك المجتمعات المحلية .

١٣ - مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبوليتية .

١٤ - الكوارث العظمى في حالات الحرب والسلام .

هذه هي المشاكل الأساسية التي تبين من الدراسة أنها مصاحبة للمجتمع الرأسمالي عندما يصل إلى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذي يسأل هل هذه المشاكل طبيعية وضرورية أم لا ؟

يجيب علماء الغرب على ذلك بقولهم : ان هذه المشاكل طبيعية لأنها نتيجة منطقية لانتشار التقدم التكنولوجي في فترة لا يلاحق النظام الاجتماعي سرعة التغير التكنولوجي ، وهنا يفضل الباحثون بحث التغير من وجهة نظر التغير الثقافي وفي هذا الصدد تصبح نظرية وليم أجمون عن التخلف الثقافي والاجتماعي صالحة باعتبارها النظرية الوحيدة لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونة في مواجهة التحديات الصناعية والتكنولوجية ، أما أن هذه المشاكل ضرورية فمرجع ذلك إلى أن طبيعة النمو الاجتماعي تفرض ظهور التوترات التي يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ، ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح في صدد حلها أي إجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغيير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الأيديولوجي في تحديد العوامل المسببة للمشاكل . هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ، وكما سبق أن ذكرنا أن محور الإجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الأساس .

ثانيا : الطريق الآخر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقدمة الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافي والتكنولوجي ، لان المشاكل اذا ازدادت غان مواجهتها تستلزم اعادة نظر بصورة شاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البنية الاجتماعية لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسريت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضربة أساسية موجهة الى تكامل المجتمع : وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الابعاد الاجتماعية بين الافراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباين والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجى باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فتقل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها .

هذا هو الحل الذى انبثق عن التوجيه الاشتراكى فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكى مجتمع بلا مشاكل . ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فيها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى : هى مشاكل التطبيق والتكيف خاصة عندما تكون الرواسب القديمة ذات فعالية واضحة . والحكم على مدى نجاح المجتمع الاشتراكى فى مواجهة المشاكل لم يفضج بعد ، لان تجربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأسمالية بورجوازية ، أما التجربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمض عليها أكثر من خمسين عاما .

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعية :

من الملائم هنا أن نتعرض لبعض الخصائص التى تتميز الشرح العلمى

منشور في مجلة "العلوم" في سنة ١٩٠٤م في رتبة علم الاجتماع - نفس
أن تعرض مقدمات بعض المباحثات عن السوسيولوجية في هذا المصدد.

هناك أولاً المداخل المصورية والأدبية التي تظهر في أعمال رجال مثل
زولا وويلز وبيرناردشو وشتاينيك وجوركي، المستطعموا لتصوير المجتمع
الإنساني بطريقة مبدعة من الناحية الفنية، فمالجوا بعض المشاكل
الكبرى بحيث أظهروها في صورة درامية والقوا اللوم شديداً على كل
من تصدى لهذه المشكلة عن طريق منطق الخط الوسط والضح
أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه لتجملها أفلامياً.. كما أن وسائلهم في
الحل كانت ذاتية ومختلفة من كتاباتهم الثارة للجمهور على حل المشكلة
هون معرفة عوالمها الحقيقية..

والمدخل الثاني: المباحثات الخيفية التي بدأت في أوروبا منذ
القرن ١٨ وكانت تنظم في شكل الاحتجاجات على مخططات الجرائد لبعض
المشاكل التي تكون من وجهة الرأي العام الخرافات في الإدارة..

والمدخل الثالث: تم على أيدي رجل الدين والفنمين وكان الاهتمام
الأكبر مركزاً على الانحرافات ومخالفات الفنانين والجرأات الخيالية..
ومن ثم كان عرض المشكلة يسر في اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام
بالنفسية الذين عرضوا هذه المشاكل في دور العبادة والحاكم، ويعتبر
هذا الاتجاه الآخر هو أقرب الاتجاهات إلى الحقيقة. ومع أن الحاجة
السوسيولوجية مختلفة نوعاً عن المباحثات السابقة إلا أنها قد أمدت علم
الاجتماع بثروة في الرأي وفي تجربة الاحساس العام في المجتمع. وهنا
يجب أن نتنبه إلى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شيء، موضع وسديق
وماحب رأي ومجموعة من القيم. فهو من هذه الزاوية يدمج الحرمة

والاضهاد ويشمتر من الدعارة ويعتبر الايمان على المصدراة نوعا من
الوزيلة ، وقد يشارك في بعض الاتجدهت في المجتمع التي تداول أن
تصحح تلك الاوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق
الاشتراك في سن القوانين التي تحرم تلك الاعمال وتصادرهما .

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلها بالمنهج العلمي ومنطقا
بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه اليها منظار العلم بطريقته
الخاصة . ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعي مهما التزم بالمنهج العلمي
عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث
عموميتها أو خطرها . من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة
والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة في اختيار
مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة . ومن أجل هذا قلنا نتوقع أن تتغير
المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا .

وتراعى الاعتبارات الآتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

- ١ - النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا .
- ٢ - المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك .
- ٣ - حل المشاكل يمكن أن يؤدي الى تغير كلي لطابع الحياة
الاجتماعية .
- ٤ - الحل الاشتراكي ليس حلا مثاليا كما يذهب الى ذلك علماء
الغرب .
- ٥ - المشاكل الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة
وامتدادها ومبلغ عمقها .

٦ - يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع
فالأخيرة هي نسوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة
السوسيولوجية للمجتمع الانساني ، و الفرق بين المعرفة
واتحرفات الجماهير التي تصيب سلوكهم أو انخراطهم في
الوسط الاجتماعي .

٧ - تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر في الزمان
والمكان .

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير مائلا تماما عند كل الباحثين في المشاكل
الاجتماعية حتى لا يقعوا في المغالطة الكبرى التي تتصور أن هذه المشاكل
مسألة طبيعية وضرورية وعامة في المجتمع الانساني .

٨ - دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمزاج عن فهم
الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم متكامل
وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هي هذا
الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي .

٩ - تؤدي الحياة الاجتماعية الى انحرافات في أدوار الناس
ومراكزهم نتيجة للقلقلات التي تصيب البناء الاجتماعي . ولذلك فإن
التغلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء في البناء على أساس اطار
مختلف ، يؤدي الى اخراج أدوار ومراكز جديدة .

١٠ - وليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة
عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ، ولهذا فان الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى : أو على مستوى المجتمع بأسره .

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ - الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى الذى يؤدي الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمع مشاكل تعكس تناقض اجزاء البناء ، بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال فى الوظيفة .

٢ - التوجيه الايدويولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البنائية والثانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل التطبيق أو يقتضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء .

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذه العمليات عددا كبيرا من عناصر النظام الاجتماعي كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخلاقية والانماط الاجتماعية والوظائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمعايير الموصلة للافعال الاجتماعية ويرى عدد من علماء الاجتماع أن تاريخ المدنية بأسره عبارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظائف والانساق والبناءات ، ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى ضلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيرات التي قد تؤدي الى تملكها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التي تؤدي الى عدد كبير من المشاكل التي تتوقف عن الحل فترة طويلة من الزمان . ولكن اتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدي الى نوع من التفكير في وسيلة حلها ، والحل الذي يبدأ من مجرد الاتفاق حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدي الى محاولات لتعديل الظروف والشروط المحيطة بها وغبة في تخفيف النتائج المترتبة عليها ، ولكن المجتمع في وقت ما يتبين أن الحل السليم للمشكلة الاجتماعية إنما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الأجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرة والتقدم التكنولوجي الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التي تسبب بالتدخلات الاجتماعية التي

تحدث في المجتمعات القريية . وربما كانت نظرية التخلف الثقافي عند
أجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التي تترتب
على كل تغير تكنولوجي في الحياة الاجتماعية . ذلك أن تغير الاداة دائما
خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعي ، وأبلغ دليل
على ذلك أن المتبعين للتاريخ الانساني استطاعوا أن يكشفوا بسهولة
— أن الادوات التي استخدمها الانسان في فترة معينة فرضت عليه السلبية
وانعكس ذلك على النظام الاجتماعي . كما أن أدوات بعينها استخدمت
بعد ذلك وضعت في يد الانسان ، ولأول مرة ، الوسيلة التي يغير بها
الطبيعية نوب هذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام
الاجتماعي ، وقد تغير الطابع العام للانسان في القرن ١٩ استجابة
لعصر النهضة وما انطوى عليه من تجديدات لم يشهد لها الانسان مثيلا ،
ومعنى هذا أن كثيرا من التعديلات التي تصيب المجتمع الانساني تتم
استجابة لتغير الوسائل التي يتم بها تغير الحياة المادية . ومن هذا
وجدت نظرية أجبرن في التخلف المترتب على التغير التكنولوجي مدى
بعيدا عند علماء الغرب ، وأصبح من المفضل نسبة التغير في النظام
وانبثاق المشاكل المترتبة على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات
التكنولوجية . فإذا كان هناك جانب صدق في أن المدنية والتكنولوجيا
تعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فأننا يجب أن نفهم
العوامل المسببة الحقيقية . ذلك لان التكنولوجيا وحدها لا تدخل لها
بالمشاكل الاجتماعية ، ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية في
المدينة هي التي تؤدي الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لانستطيع أن
ننسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أي منهما على حدة .
لأن الدراسات المقارنة التي أجريت على عدد من المدن في أنحاء العالم
أظهرت أن المدن الثابتة التي لا تتغير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه التسلسل . . معنى هذا أن علماء الغرب يداوون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات في السلوك الاجتماعي ، طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمي أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . . إذن فالتفكك الاجتماعي في رأيهم يعتبر نتيجة مصلحية لعدم التكامل في وظائف المجتمع ، وهنا يتبين إصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشاكل الاجتماعية دون البناء . وهذا يظهر من أنهم يدعون أن البناءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحدا من المشاكل ، فليس الأمر إذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقا بالوظيفة .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في هذه المناطق المتميزة ليست مختلفة من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع . . فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المشكلة بالوظيفة ، ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق المتميزة تختلف من حيث النوع ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هذا إلى أن ربط التكنولوجيا كعامل أساسي بعمليات التغيير الاجتماعي وما يترتب على هذا التغيير من مشكلات يؤدي إلى نظرة خاصة . هي أن كل انحراف يحيب المجتمع إنما يرجع إلى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث في معدات الحياة ، ولكن في هذا التفسير اغفال حقيقة هامة ، أن التغيرات التكنولوجية قسمت العالم إلى قسمين :

أ (القسم الذي يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب) القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها .

وكما زاد التقدم التكنولوجى زاد التعلق بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما، الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب ويمت كل أنواع التوترات والازمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف معا لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى .

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغييرية الاضطرابية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبه فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى ، ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعية هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام . ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفسرات الرئيسية لكل انحراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ - الصراع الاجتماعى . (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) .

٢ - التنقل الاجتماعى .

٣ - العمليات الفردية .

٤ - الاتجاهات اللامعيارية .

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم .

أولا - صراع النظم :

كل نظام اجتماعي ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا يقبليا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، يتطلب نوعا من الطاعة من الأفراد والأعضاء التي ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يعد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة . حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحي حياتهم بسيطرة تامة . ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التي يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابي الذي قد يمتد فيشمل عائلات أخرى في اطار البدنة ، الذي يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعي يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به . ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغيرت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التي تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى منظمات متخصصة داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها ، أي أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعي مظاهر السلطة والوظائف التي من مجموعها يتكون المجتمع الانشائي . ويستتج علماء الاجتماع الغربيون من هذا أن تعدد النظم التي ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدي الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد في المجتمع ، خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة . وهنا يبدو أثر التغير الذي يصيب أي نظام اجتماعي بصورة أكثر كثافة من نظم آخر .

ومعنى التغير غير المتوازن الذي يصيب نظم المجتمع ، أن الافراد

يختلفون في أبعادهم وعلاقاتهم الاجتماعية أراء النظم ، كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم اليها ، ويحدث هذا في الوقت الذي لا يكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمتد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها .

ويفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ، فيتناول النظام الأصلي عن بعض الوظائف التي كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة ، الذي يكون فيه الأفراد ملتزمين بالنظم الأصلية دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المتفرعة الجديدة . والنتيجة التي تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفي الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو في فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية . أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود في المجتمع ، ومتى حدث ذلك فإن بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذي يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير في النظام .

ولهذا فإن النظام القديم يفشل في تحقيق الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها قبل أن تنتقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يشي بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم .

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين ، ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية في المجتمع هي وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه في الاطار البنائي بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الحاجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفل لهم الاحتكار ويعمل عندهم العمال أو الأجراء الذين يارتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الاستمرار في الحياة . ولذلك فالنظام الاجتماعي القائم على هذا الأساس الاقتصادي كان يؤدي وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظام الاقتصادي يغير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال فائض رأس المال ، فائنا يجب أن نعيد النظر في وضعه داخل الاطار البنائي للمجتمع ، والحل السليم دون تناقض هو خضوع النظام الاقتصادي لتخطيط مركزي ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي التأميم ، وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادي البنائي بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة فتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصادي القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناءا يقوم على خطط فردية ولا يحقق في نفس الوقت أهدافا اجتماعية ، فان تغيره البنائي يصبح وسيلة وغاية ، وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرغاية الاجتماعية ، والفرق واضح تماما .

واذن خراع النظم مظهر لطبيعة لبناء الاجتماعي الرأسمالي لأن النظم لا تتصارع مطلقا في بناء اجتماعي اشتراكي ، ومن ثم فان المشاكل الاجتماعية التي تترتب على هذا الصراع غير موجودة في المجتمع

الاشعراكي وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن إعادة ترتيب البناء الاجتماعي يؤدي إلى القضاء المبرم على المشاكل . بل أن هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو، هي نوع من التنفس السريع الذي قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة .

ثانيا : التنقل الاجتماعي :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجي الرجعي في تحليل المشاكل الاجتماعية تفسير علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعي ، فمؤرخ القرن ١٨ يرى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعي حدث في المجتمعات شمل أفرادا أو جماعات كان ثقلا أفقيا .

والتنقل الأفقي بالمعنى الذي فهم عندهم هو عبارة عن الحركة الاجتماعية التي ينتقل فيها ملايين الناس من مكان إلى آخر . من السهول إلى الجبال ، من الشرق إلى الغرب . ولعل هذا هو أكثر التفسيرات رجعية لعمليات التنقل الأفقي ذلك لأنهم يبتعدون بهذا التفسير عن التنقل الأفقي الحقيقي داخل المجتمع الواحد الذي يشير وبصراحة إلى رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ويمكن للجهنم صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص . فإذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فإنهم يقولون أن كل تنقل حدث فيها كان في حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها وتعيين مراكزها ووضع لظاهر القوة في بعضها دون الآخر ، الأمر الذي أدى إلى إعطاء كل مجتمع طابعا خاصا ، ويترتب على هذا في نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيه السياسي المركزي والحرية الدينية وما ينبني على ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات في المجتمع ، ولكن بين الجماعات .

• هذه حقيقة تعتبر في الواقع معاصرة على المصوب ، لأن التقدم
التقني الذي أصاب وسائل الاتصال ربط بالشغل بين المجتمعات ،
غادى إلى ذبوع الأفكار ولكن برغم هذا بقي النظام الاجتماعي التقليدي
في هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على
الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم في
تقريب مفاهيم المجتمع الواحد إلا أنها استخدمت وبإصرار في إعطاء
النظام الاجتماعي التقليدي شرعية وتأصيلا ، ونحن نعلم أن كل وسائل
الاتصال الحديثة في المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية
الرأسمالية ، وعلى هذا فأننا لانتوقع نتيجة ذلك أن تعرض مشكلة
اجتماعية ويقترح لها علاجا إلا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على
أوضاعهم الاجتماعية .

أن التثقل الاجتماعي الحقيقي هو تثقل أفقي يعبر عن دينامية
المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التي تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات
وتذويب الفوارق بين الطبقات التي تعتبر أول هدف للتثقل الاجتماعي
الذي يمكن أن يحدث في المجتمع في فترة معينة من الزمان ، لأن مثل هذا
الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعي ويعدل من الأبعاد التشريحية
في جسم المجتمع ويعدل في نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة
المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية ، ومزية هذا التثقل
أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويداخرها وقد يؤدي إلى عقم بعضها دون
حاجة للمواجهة ، ولذلك فإن التشريع الاجتماعي الاشتراكي يقضي على
المشاكل الاجتماعية دون حاجة إلى ما يسمى في الدول الرأسمالية بالخدمة
الاجتماعية . لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضي .

أما الحل الاشتراكي فإنه يهدف إلى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابي يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة .

ثالثا : العمليات الفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي هو في درجة الاستقلال الذاتي الذي يحصل عليها الأفراد، وفي هذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لإظهار هذا الفرق ، ولعل هنري مين هو أول من أشار في كتابه القانون القديم الى ذلك عندما حدد معالم المجتمع البدائي مقارنا بمعالم المجتمع الحديث ، وقال ان العلاقات الاجتماعية في المجتمع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فإنه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع ، ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى إبراز الفردية على حساب الجمعية وإبراز المصلحة في العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من تيمل ودوركايم وورديك وغيرهم من المؤتمنين بنتائية التطور الاجتماعي .

وخلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمي الفردية في رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب في مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والأمراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التي تشير باستمرار الى عمليات الانعزال الاجتماعي والإحساس بالفقدان في خضم المجتمع الكبير الذي يقوم أساسا على المصلحة الفردية .

ولكن هذا التحليل اذا انطبق على مجتمعات فانما ينطبق على المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالي يضع الفرد

في مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية في المجتمع، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية، ولكن الوضع يختلف تماما في المجتمع الاشتراكي الذي تكون فيه الجماعة هي الأساس الاول وهي الهيئة العليا وتكون مصلحة الجماعة العليا هي أساس التحرك وأساس التنمية باستمرار، فالمجتمع الاشتراكي يخلق اذن جماعات عضوية .

أما المجتمع الرأسمالي فانه يخلق جماعات مفككة، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكي يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها في الواقع الاجتماعي يقلل من الحد الأدنى من مفرص ظهورها .

رابعا : الاتجاهات اللامعيارية :

اللامعيارية هي الانحراف الفردي في مجتمع رأسمالي نتيجة لصراع المقاييس والأهداف، وغشيل الفرد في تبين معالم الطريق، فيسقط حريع الغموض والحيرة والقلق والتوجيه الرأسمالي لا يشعر الفرد بارتباطه العضوي في الجماعة أو المجتمع نتيجة لانقسامه الى طبقات وجماعات متميزة كل لها مقاييسها وعاداتها وأسلوبها في الحياة ونظرتها اليها ولهذا فان كثيرا من الأفراد يهبطون بصورة تزايد باستمرار في القناة النامشية السريعة الجريان، وتفسير ذلك أن الفرد يضع رجلا في طبقة ورجلا في طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجلية والنتيجة معروفة . لماذا يسقط الناس في المجتمع الرأسمالي صرعى النامشية؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازيا . والتطلع البورجوازي يجذب الأفراد ذوى الطموح، ونظرا لشدة التنافس فكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادئ الأخلاقية لا يستطيع أن يقنوم فيسقط فرصة للانحراف اللامعيارى .

ما المجتمع الاشتراكي الذي يخضع لتوجيه ايدىولوجى محدد هادف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها اهداف المجتمع وتتبع خلالها تواليب لسنوك لاجتماعى ويوضع مستقبل المجتمع فى شكل حلقات مرتبطة تتدد بعنود المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزى له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاعل كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير فى صف متراص يسير بخطوة منتظمة فى اتجاه اهداف المجتمع المنبعثة عن التوجيه الايدىولوجى العام الذى يدعو الى تخطى ثغرات الماضى ويتطلع للمستقبل لتحقيق اهداف رغاهية المجتمع الكبير .

الفصل الرابع

النظرية السوسولوجية والمشاكل الاجتماعية

في عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما في اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك نترأى في هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون في مراكز القيادة العليا في الدولة ويترايد مركز علماء الرياضة الاجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول في دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر في أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى في حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة ومن الواضح أن العمل العلمى في حد ذاته يؤدي الى تشابه العلماء وتطابق أغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا بأغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الأمر اختلافا بينا ، وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث إحصائياتها ببعض المسائل الحيوية التى تستاهل حلا علميا ، ومعنى هذا أن جهود العلماء في ميدان الواقع الاجتماعى إذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لا تؤدي الى تطابق النظرة أو توحيد الطريق ، وإنما نتوقع اختلافا بينا في النظرة الى المشكلة الاجتماعية وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء ، إن فائدة العلم العلمية لم تظهر في السنوات الأخيرة بحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار فائدة العلم ، ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ (التجارب المثمرة التي تؤدي إلى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر .

ب (تجارب الاستتارة ، وهي تلك التجارب التي توسع نطاق المعرفة وتؤدي إلى تقدم البحث العلمي .

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية في العلم ، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هي . كما يزودنا بالفهم اللازم الذي يمكننا من تغيير هذه الأشياء . ولقد عير الفيلسوف البريطاني « هوبز » عن ازدواجية العلم . . . بقوله « أن العلم له منبعين منبع عملي ومنبع نظري . أما المنبع العملي فهو رغبتنا في توجيه أفعالنا لتحديد أغراض معينة . أما المنبع الآخر النظري فهو الرغبة في الفهم وأنني لا أستطيع أن أعتبر واحداً من هذين المنبعين أنبل من الثاني أو أكثر أهمية لأنني لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الأنبل أن أجاهد في سبيل الفهم من أن أشغل نفسي بوضع فعال الإنسان في مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلنا الصورة لوجدنا أن لكلا المنبعين جوانب سيئة . فقد توجه الأفعال توجيهها خاطئاً وقد يمتد الفهم فيشمل على أنواع كريمة من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسيولوجي للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالباً بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا ، ويشير غالباً إلى أن النظم الاجتماعية التي تزداد أحكاماً لسلوك الناس وتؤدي في نفس الوقت إلى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات في البناء الاجتماعي ما يؤدي إلى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التي تصيب المجتمع ، والتي يشار إلى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية . ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة

١ - المقياس المركزي للمشكلة الاجتماعية: وفي هذا الصدد يجب أن نميز تميزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية .

٢ - إلى أي حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية .

٣ - من هم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية في المجتمع ويشيرون إليها صراحة .

٤ - المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة .

٥ - الإدراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية .

٦ - الطرق التي يدخل بها الاعتقاد في أماكن إصلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة في تعريف المشاكل الاجتماعية .

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات في تحديد الأبعاد الاجتماعية وفي إبراز التوجيه الأيديولوجي في فهمها ووصفها فإننا نعود إليها لإبرازها بشيء من التفصيل .

أولا - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي :

إن من أهم العوامل التي تصاحب المشكلة الاجتماعية هي ذلك التمييز

الجوهري بين المستويات التي يشترك فيها الناس اجتماعيا . وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن نجد مشقة كبيرة في التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف في المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات .

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين في النظرية السوسيولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعية التي توجد في مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان . ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق في المجتمع الواحد . فإذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسة الحياة الاجتماعية تجري في اتجاهات وعلى طرق قد لا تلتئم مباشرة مع هذه المستويات أو لا تحقق التوقعات . والفرق بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي قد يؤدي في واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعية .

والتحليل السوسيولوجي لهذا الموضوع يتجه باتجاهه فرديا ، لأن فشل بعض الافراد في الواقع الاجتماعي وفي أثناء محاولتهم الوصول الى مستوى اجتماعي أو توقع اجتماعي . يؤدي الى اصابتهم بهزة قد تفضي بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلي ، وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالي رجعي يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلي :

١ - التفرقة بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي . كما يفضل ذلك روبرت ميرتون تفرقة غير واضحة . لأن ما يعيش في عقول الناس . وما يظهر على اتجاههم القيمي لا يتفصل عن الواقع الاجتماعي . هذا

الانفصال الذي ضخمه ميرتون وجعله أمرا يؤدي إلى أحداث شغرة في السلوك الفردي تؤدي بدورها إلى مشكلة الانحراف الفردي .

٢ - لا نستطيع أن ندرك من أين تأتي المستويات الاجتماعية التي تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل في الوصول إلى تحقيق المستوى . ان الأمر لن يكون مفهوما إلا إذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينة متعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرى كلما مر الزمان وتعدد المكان الذي ينتمي إليه . وإذا كانت هذه المستويات موجودة في المجتمع على النحو الذي شرحه ميرتون فهي موجودة في المجتمعات التي تؤمن بالديمقراطية المزيفة والنظام الرأسمالي الحر الذي يفتح مثل هذه الشغرات باستمرار في البناء الشريحي للمجتمع .

٣ - أما المجتمع الاشتراكي فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازي معين ، ولكنها نتيجة لأهداف تخطيطية يسمي المجتمع لبلوغها ، ويضع قوى الشعب في طريقها على أساس مقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكي من خلال مجموعة من المستويات تتدرج في التعقيد كلما مر الزمان ، ولكن تدرجها هذا لا يوقع الفرد ولا الجماعة في مشكلة اجتماعية ، لأن السير الحتمي نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية يؤدي باستمرار إلى تخطي العقبات في كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تنفع في معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضي مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة .

٤ - ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التي تصنع المستويات في المجتمع الاشتراكي ليست أخلاقا يمكن أن تورث الهم أو الاحباط

كما هو الحال في مجتمع الرأسمالي . وسنجد ، من حصة مرسومه
تابعة من ايدولوجيته يوحد الناس ولا تفرقهم .

هـ - ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعية المتناقضة رمانا
ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأسمالية فنحن نعلم أن كل
مجتمع ثقافته ، وهذا لا يمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات
الفرعية ، ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لا بد أن تكون به مجموعة من
المستويات الموحدة التي تعبر عن "قيم الكبرى لهذا المجتمع والخط
الأساسي الذي يحدد أسس التفكير في مجالات الحياة المختلفة . ولكن
لا بد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزعات الاسطورية . ذلك أن
الوضوح لا بد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال
الكبرى التي تمثل فلسفة هذا المجتمع . وإذا كان الخلاف على مستوى
في النطاق المطلق لا يوقع الفرد في شرك الجريمة أو الانحراف لاحتباسه
بالضياح كما يقول ميرتون لأن هذا الاحتباس بالفقدان لا يكون كاملا
الا اذا أحس بافتقاده التام للمستويات الكبرى للثقافة الكبرى في المجتمع
الكبير .

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصطلحات السوسيولوجية كفكره المستوى
الاجتماعي ومقابلته بالواقع الاجتماعي والصعوبات التي تنشأ عن عدم
التطابق قد يؤدي الى نوع من التحليل يجوز على ذهن غيب المتبحر
اشتراكيا ويتزاق الى مدخله مفاهيمه فيكون جزءا من الاطار الذي
يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكي
الى المستويات الاشتراكية . ونظرة المجتمعات الرأسمالية . ان وجود
المجتمع الرأسمالي من حيث تنظيمه الاجتماعي على هيئة معينة تؤدي
الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية . منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعي والانحيار الفردي وطرق علاج هذا وذاك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هذا التنظيم ، ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له في المجتمع الاشتراكي ، لوجدنا اختلافا جوهريا من حيث المحددات الأساسية التي ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التي تعبر عن طابع التنظيم الثاني . ولبذا فاننا نتوقع أن يفرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردي . قد تتطور وتنضج مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقات الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة ، ولكن في المجتمع الاشتراكي لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردي وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل ، لأن مستويات التوقع الاجتماعي مسألة متصلة بنضال المجتمع بأسره في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل اخفاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا - الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقال غالبا ان المشاكل الاجتماعية لا بد أن يكون لها أصل اجتماعي ، هذه العبارة تمثل انطلاقة عند كثير من الباحثين في مشاكل المجتمع باعتبارها من القضايا الثابتة أو البديهية التي لا يجب مناقشتها. لكننا قبل أن نمضي في تحديد الأصل الاجتماعي للمشكلة الاجتماعية يجب أن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المحل الأول الى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هو الآخر، ولذلك فان أعراض المرض التي تبدو على

هذا البناء تؤدي إلى سلسلة من التقلبات تترايط على الأخرى ترايطاً عضوياً .
فإذا كان الأمر كذلك ، فأننا نؤمن بهذا النطق ، أي أن البناء الاجتماعي عندما
يتحرك إلى السلام أو الرضى فإنه يتحرك حركة انبثاقية ذاتية تلقائية ،
ومعنى هذا أن البناء الاجتماعي لا يخضع في أثناء عملياته الدينامية إلى
مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجيا والمصادر الطبيعية
التي أسهمت في انضاجها في مرتبة العوامل الاجتماعية باعتبار أن
الطبيعة «جودة باستمرار منذ ملايين السنين . وأن ظواهرها تؤثر في
الإنسان منذ ملايين السنين أيضاً ، ولكن علاقاتها بالإنسان تغيرت . لا
لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهر الاجتماعية
أصبحت أكثر تعقيداً ، أو أكثر ضغطاً على مجتمعات الإنسان . بل لأن
الإنسان نفسه هو الذي تغير ولذلك فإن أكثر الظواهر الطبيعية تأثيراً في
حياة الإنسان ما رست هذا التأثير تم بإرادة الإنسان نفسه . ولذلك فكل
ما حُرزه التكنولوجيا من انتصارات هي في الواقع إنجازات اجتماعية
تعبّر عن ارتباط المجتمع وتأزده من أجل التقدم ولذلك فأننا نميل إلى
القول بأن المشكلة الاجتماعية ليست الا نتيجة تخلخل يعيب البناء
الاجتماعي . أما ربط المشكلة الاجتماعية بأزمة طبيعية كفيضان أو بمرض
كوباء أو كارثة كزلزال أو ثورة بركان أو مشاكل ذلك فإن علماء الاجتماع
يميلون إلى القول بأن هذه المشاكل تعتبر سطحية ومؤقتة بل إن امتداد
آثارها يمكن وقفه بإرادة الإنسان واستعداد المجتمع الدائم للتحرك
والرد على الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كان تفسير أزمات
الإنسان يوماً من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجردات
أو على ماديات كقشر البيئة الطبيعية ، وتعود الإنسان يوماً أن
تحوّل المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة إلى
لا يمكن السيطرة عليها أو الإمساك بها . فيركن إلى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانسان بدأ يتقدم على الطريق
الاجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع برأيته أن يتوقف لسد طريق
المشكلة الاجتماعية أو للقضاء على منابعها أو للتقليل من آثارها ،
وكما ازداد فهم الانسان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد
استمساكا بآرائه القاهرة لمعالجة مشؤنه بالصورة التى تحقق أهداف
المجتمع العليا . ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى
وصل اليه الانسان للتدخل بآرائه فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقيق
فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية .

ثالثا - الفصل فى المشاكل الاجتماعية :

أشرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشاكل الاجتماعية من
ناحية الكم والكيف سواء بالنسبة للمجتمع الواحد أو بالنسبة
للمجتمعات اذا درست بطريقة المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح
بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب على
ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هذا
الجدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى
تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشخاص
الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراسة ،
وعلى مبلغ خطرهما بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول .
أن عددا كبيرا من الناس أو أن عددا كاف منهم أو الغالبية العظمى من
أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تديط
بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ، وسوف يؤدى
هذا الحريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيب ، لانبثاق مشكلة
اجتماعية . وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظام مؤديا في رأيهم الى مشاكل اجتماعية .
ويدللون على ذلك بقولهم (انه اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها
من غالبية أعضاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمة أو الاختطاف أو
السرقه المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبات أو
دراسة على أنه نوع من الانحراف عن المسار الطبيعي للوقائع
الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة
بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التي يعيش فيها الناس
فان الأمر دينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع
لنتعرف على من منهم الذي يحكم على الأحداث الجارية أو على ظرف
اجتماعي خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ، وذلك لأن نظرة الناس الى
انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ - الاختلاف في التشكئة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه
الاجتماعي للقربية وما يترتب على ذلك من مفارقات تؤدي الى اختلاف
في النظرة الى الحياة وفي السلوك الاجتماعي المفضل .

٢ - اختلاف الموجهات الثقافية خاصة اذا كانت الثقافة عالية
التعقيد وفي مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق
اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة . وهذا
يؤدي الى تميز واضح في الموجهات الثقافية وبالتالي في أساس الحكم
عند الأفراد وخاصة في النظر الى الانحراف .

٣ - اختلاف المهنة قد يؤدي الى اختلافات عديدة في النظرة
الأساسية للوقائع الاجتماعية ، وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة
الى مشاكل أو انحرافات في مجالات السلوك الفردي .

٤ - اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدي داخل الشئغة الفرعية

الى اختلافات في النظرة الى المسموحات والممنوعات. ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد ، وكلما انخفض المستوى التعليمي زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضاً ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدي الى عملية متميزة تتيح للفرد أن يحل لنفسه الوقائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفاً دون انتظار لرأي الجماعة الكبرى ، وعلى ذلك قد يخرج مثل هذا الشخص عن المعايير الاجتماعية التقليدية . ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافاً ، لأنه يستطيع أن يمتثل وتصرفه وأن يضع له الأسس التي تبرر له القيام بهذا العمل أو ذاك . ولعل وجود مثل هؤلاء الأفراد في المجتمع هو الذي يؤدي الى عمليات تغييرية يتسع نطاقها تدريجياً كلما كانت الأسس التي قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذي تسير فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ، أما في الطرف المقابل فإن الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها .

٥ - الأسس الاقتصادية في المجتمع وما يترتب عليها من نظام معين للانتاج وطريقة تابعة للتوزيع تحدد معالم الشريح الاجتماعية للمجتمع وبالتالي تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحة المعالم ، بعضها يفرض على ميدانه نطاقاً حديدياً ، والذي يهمننا هنا أن نقول أن النظرة الطبقيّة الى المشكلة الاجتماعية من أهم العلام التي تميز المجتمع الرأسمالي . ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجل لقمة العيش في ظل النظام الرأسمالي لها منطلق مختلف تماماً عن منطلق نه اذم الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحديد مبلغ حلها وتمتين طرق التغلب عليها .

وبعد .. إذا كانت المشاكل الاجتماعية تشابه العمليات التي تحدث في المجتمع فإن النتيجة التي تستمد من هذا التشابه : أن أولئك الذين يجلسون في مراكز القوة الاستراتيجية في المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التي تطبق من أجل معالجة مشاكل المجتمع . بالتالي فإنهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الابتعاد عن المستويات الاجتماعية المعروفة مشكلا لاختلال يفضي الى المشكلة الاجتماعية وفي هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا - أولئك الذين يعتقدون أن استقراء رأى الأفراد غيما يتحلل بالمشكلة الاجتماعية يؤدي الى الحكم بوجودها ، ومعنى ذلك أن لكل فرد في المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو في طريقة ظهورها . ومن ثم فإن جمع هذه الآراء يؤدي الى الحكم على وجود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن هذه الطريقة يمكن أن تتمخض عن دراسة مقارنة للمشاكل الاجتماعية فستطيع أن ندرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافة الى الآخر .

ثانيا - أولئك الذين يتجهون اتجاه أكثر جمعيا ويرتفعون من أجل ذلك عن المستوى الفردي . فيؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينحوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعية التي تشير كل منها الى وضع بنائي خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجة من التمايز الاجتماعي يؤدي الى اتساع نطاق الاختلافات سواء في الرأي الحكم على السلوك الاجتماعي ، ولهذا نجد اختلافا بين أولئك الذين يرون وظائف متميزة في البناء الاجتماعي ، ويظهر ذلك في النظر الى كل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح في نفس الوقت .

يترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

اجتماعية الى أخرى فان الخروج علينا أو الابتعاد عنها لا يتخذ صفة
العمومية في كل أنحاء المجتمع .

وسواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظرة فردية أو جمعية على
النحو الذي سبق الإشارة اليه ، فانهما يلتقيان في شيء هام هو أن
المشاكل الاجتماعية تتميز في المجتمع الواحد على أساس المراكز
الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات ،
وهذا من غير شك صورة مجتمع يقوم بناؤه الاجتماعي على التسليم
بالفوارق الطبقيّة بين الأفراد والجماعات ويؤمن بالفردية وبالصراع
وهو في نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأسمالي ؛ لذلك فان
العلماء الأمريكيين منطقيون عندما يقولون ان :

١ - المشكلة الاجتماعية هي التي يراها الناس كذلك .

٢ - المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات .

٣ - المشاكل الاجتماعية تتميز من مكان الى مكان ومن وضع
تشريحي في المجتمع الى آخر .

٤ - المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعية
المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة .

٥ - المشكلة الاجتماعية التي تظهر في جماعة قد لا تظهر على أنها
كذلك في جماعة أخرى .

يتضح من هذا الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلي . معنى
ذلك أن النظرة الأمريكية هي في صميمها نظرة رأسيّة فردية ، تحاول

وبأصرار ادخال الفرع التثريبية والاقليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجودها أو من حيث طبيعة مواجهتها ، وأبنا لنعلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجة لبنائها الاجتماعي المتميز وأتفاقا مع أهدافها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط في كل ميادين التنمية ، تتصور المشكلة الاجتماعية على نحو آخر ، لا تنعكس فيه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقية أو الاختلافات التشريحية للمجتمع الواحد .

أن الحل الرأسمالي للمشكلة الاجتماعية ، يدعى باسم الديمقراطية عدم التدخل في ارادة الانسان أو في إعادة ترتيب عناصر البناء ، ولكنه في الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم ليواجهها بعد ذلك المواجهة الرأسية العقيمة . ونخلص من هذا إلى أن الحكم على المشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد ، وكان واقعا تحت وطأة قيم معينة ومصالح خاصة ، فأننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب ضراع الأحكام ، ومن الثابت أن أحكام القيمة في المجتمع الرأسمالي ليس لها معيار ثابت نظرا لتضارب المصالح واختلاف الأبعاد المؤسسة على التمايزات الاقتصادية الواسعة النطاق . وربما كان هذا هو السر في عدم ترحيب المجتمع الرأسمالي بالتخطيط الشامل الذي يمكن أن يعيد ترتيب الأماكن المادية والمواقع القوة البشرية في المجتمع .

ولكن الحل الاشتراكي لمشاكل المجتمع لا يسد الثغرات سدا جذريا حسب ، بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنبيا لأحتمالات ظهوره . اذ لك يقال : أن المجتمع الرأسمالي يأخذ بالاتجاه العلاجي في مواجهة المشاكل ، أما المجتمع الاشتراكي فانه يأخذ بالاتجاه الوقائي . اذ ليس في دور المخطط الواعي أن ينتظر حتى تظهر المشكلة ليضع لها خطة علاج ، بل انه يتبصر مقدما كل احتمالات التعقد أو الألتواء ، ويضع

ضمن خططه مقومات الوقتية ، يثمر المجتمع خلال خطط التنمية في طريق معبد لا تظهر فيه نباتات طفيلية . ودعى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لا بد أن يكون كامنا فيها وليس في المجتمع نفسه كذلك تنتفى في المجتمع الاشتراكي احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايدولوجية واضحة ، وموجهة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر في المجتمع الاشتراكي أعراض وقتية لمشكلة أو أخرى ، ولكنها في مبدأ التطبيق الاشتراكي تكون راجعة الى التباطؤ في توصيل الرعاية الاجتماعية أو في القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمني بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية .

رابعا : المشاكل الاجتماعية الراضدة والمسترة :

يزعم علماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراسة المشاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحية من نواحي المجتمع الانساني ، لها وجهها الذاتي الذي يظهر في ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعي الذي يظهر من خلال الظروف الواقعية التي تخضع لأعتبارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار . ولهذا يستنتج هؤلاء العلماء أن البادئ اذا حصر نفسه في دراسة الظروف التي يراها غالبية أعضاء المجتمع على أنها غير مرغوبة . فانه بذلك يستبعد الظروف الأخرى التي تدل في الواقع على التناقض القائم بين أهداف الناس وتقييمهم والتي تتسبب في عدد من التوترات غير الملحوظة للرجل العادي . ولهذا اذا أصر الباحث على دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف

رغم نذري بحياة النفس . فانه سيتم من غير شك في متاعه الذاتية حتى
نحو من هدفه نسوي الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى .

ان من واجب عالم الاجتماع ان يكشف النتائج التى يمكن ان
تترتب على استمساكه بقيم واجراءات معينة ، كما ان واجبه ان يكشف
النتائج التى يمكن ان تترتب على الخروج على هذه القيم والاجراءات .
واذن نستطيع ان نقول : ان المشاكل الاجتماعية المستترة هى تلك التى
تتعارض مع قيم الجماعة دون ان تلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء
ممارستها للحياة فى ميادينها المتعددة ومعنى ذلك ان السلوك الاجتماعى
قد يبتعد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسية ،
ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون ان يتبين الناس أن طريقهم قد
بعد عن نقطة الانطلاق وعن الأهداف التى حددت من قبل .

هل يؤدي الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم
واجراءات معينة الى ان يطرح الناس كل المعتقدات التى تقف حائلا دون
تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذا الايضاح لن يؤدي الى ذلك
بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل .
والحقيقة السوسولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم
المظالم أو تفسح لهم طريق الرخاء أو تذوب الفوارق بين الطبقات أو
نسى على كل المعوقات لانطلاق الانسان نحو تحقيق رفاهيته . ولكن
أهمية على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى
بل والتقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدي الى مراجعة كفاءة
اجراءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما
توفر الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه . تردد الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات قد تتناول أساس البناء الاجتماعي بأكمله .

واذن فنحن لا نتوقع أن يتصرف الناس في المجتمع في الاتجاه الصحيح فور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحول المجتمع إلى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كشفه التدريجي والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، ومن خلال توضيحه للمشاكل الظاهرة ، يستطيع أن يشير العمل الجمعي أن يطور الإجراءات النظامية التي يمكن أن تنتهي إلى محاصرة المشكلة الاجتماعية والفوضى إلى أعماقها للقضاء عليها .

خامسا : الادراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التي تستوقف النظر : الاختلاف الكبير في درجة الانتباه العام للمشاكل الاجتماعية ، وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » . من أجل هذا يرتبط الادراك الاجتماعي لمشاكل المجتمع بالتميز بين هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التي وصفناها من قبل بأنها مستترة . وفي هذا الصدد يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالمرض العقلي أو الموجات الإجرامية اما أن تتعرض من الرأي العام للإنكار أو إلى المبالغة في حجمها ودرجة خطورتها ، هذا في الوقت الذي لا تؤيد الأبحاث العلمية مثل هذا الاتجاه .

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك غيعد مقارنة بين عدد القتلى

نتيجة لحوادث السيارات في أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارث الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عدد القتلى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير إلا أن تصور الناس لأي حادث من حوادث الطيران يكون أمرا مبالغاً فيه ويعمل هذا الاتجاه من الرأي العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يتأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجدته سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا إحدى الكوارث كبيرة وبين الناس الذين يشعرون بها قل ادراك هؤلاء الناس لهذه المشكلة ومن ثم قلت دواغم ودواغمهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثة أو حتى اظهار المواساة الكافية .

يتضح مما سبق ان ميرتون يحاول أن يدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية من وجهة النظر التى تصور طابع الحياة الأمريكية والدليل على ذلك ما يلى :

١ - حاول أن يفرق بين الرأي الذى يعتنقه غالبية أعضاء المجتمع بالنسبة لمشكلة اجتماعية ما ، وبين نتيجة البحث العلمى لها : وهو بهذا يميل الى اظهار الرأي الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتياً بأعراض المشكلة دون أن ينفذ الى أعماقها ليبين بطريق المقارنة أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يَصْغىَ الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حياداً وموضوعية خاصة اذا وضعت المشكلة التى نحن بصددنا بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف .

ان المثل الذى ضربه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث طيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيداً تماماً لوجهة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عدد

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشكل
قد لا يحسن به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم
كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجة تستلقت
النظر وتستأهل اهتمام الرأي العام واحساسه بالفاجعة .

ومع ذلك فإن هذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتعاقل مسألة هامة
وهي أن المشكلة الاجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها
بل ان الصعوبات التي يتعرض لها جماهير الناس في المجتمع والتي قد
يحسون بها كل يوم أو في مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة
للباحث وتصلح هي نفسها كنقطة انطلاق في الدراسة العلمية . هذا الى
جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما
انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل
لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضع تصور الجماهير
للمشكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من الباحث بدلا من يبدأ من
مسلمة متميزة هي أن أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا تصور الواقع
تصويرا دقيقا .

٢ - يضرب ميرتون عددا من الأمثلة يصور بها فساد الرأي العام أو
عدم دقته في الاحساس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هذه
الأمثلة تصور بعض أنواع السلوك الانحرافي الفردي الذي يميز طابع
الحياة الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذي يظهر على
البناء الاجتماعي الأمريكي نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة
والطموح البرجوازي والاتجاهات اللامعيارية والاتجاهات الهامشية
تلك الظواهر التي تشير باستمرار الى انعدام التكامل في الحياة الأمريكية
لكن المحتمات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعي المختلف وذات التوجيه

الأيديولوجي الخاص والتي تسير في حياتها الاجتماعية على أساس
تخطيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد تتعدم فيها
القواطر المؤدية اليها ، ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعية
التي تنبعث عن تفكك البناء الاجتماعي مثل البطالة أو انخفاض مستوى
المعيشة أو انحلال الأسرة أو الاستغلال أو الصراع الطبقي لوجود مادة
غزيرة ولوجد أيضا الا مئاضق هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على
رأيها لأن مثل هذه المشاكل لا يمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها
أو توزيعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها إلا بالرجوع الى أعضاء
المجتمع أيا كان مكانهم وأيا كانت مهنتهم أو مراكزهم في البناء الاجتماعي .

٣ - أراد ميرتون أن يخطئ الرأي العام عندما أشار الى أن بناء
العلاقات الاجتماعية بين الناس يتسمم الى مجموعات تتمايز أبعادهم
الاجتماعية : فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو
سطحية خارجها ولهذا فان الاحساس بالمشكلة الاجتماعية أو بالكارثة أو
بالفاجعة ينتشر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات فيكون شديد في
المجموعة المشابهة لأولئك الذين شملتهم المشكلة ويكون ضعيفا في
المجموعة المخالفة .

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعية
تحليلا طبقياً يؤدي الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن
الأخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات
أو المصير الاقتصادي الاجتماعي ومن ثم يضع ميرتون فكرة الترابط
الاجتماعي ووحدة الهدف في المجتمع الواحد . وايضا هذا غريبا عليه لأنه
يحلل المشكلة الاجتماعية من وجهة النظر التي تعبّر تماما عن الطابع
المميز للمجتمع الرأسمالي : هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أساس

نوعى من ناحية وعلى أساس تفقيت المجتمع الى جماعات عقداية
مختلفة المصالح والأهداف .

الاجتماع السليم هو الذى يترابط اجزاؤه ارتباطا عضويا مهما
تباينت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضاء
المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز عمقاة ومخططة للوصول
الى أهداف المجتمع العليا التى هى من غير شك رفاهية المواطن .
خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الإدراك الاجتماعى للمشاكل
الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن
نضع فى الذهن ما يلى :

١ - أن أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر
الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو
طوائف متباينة المصالح والأهداف .

٢ - أن فكرة الأبعاد الاجتماعية لا تقوم إلا على قاعدة اقتصادية
تسمح بالتناقض والاستغلال . ومن ثم فإن إدراك المشكلة الاجتماعية فى
المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفقيت المجتمع الى
جماعات متباعدة يحس كل منها ادساسا مختلفا .

٣ - يجب أن نبحث دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع
بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار
الانعزالية ورفع الأموار عالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنى
وبضرورات تقسيم العمل .

٤ - يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع الباحث فى

المجتمع في مصيدة الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمع على أساس أهدافه التي وضعها أمامه ليسد الثغرات التي تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعي كطريق نتمى للوصول الى رغبة المواطن •

هـ - يجب أن نضع في الذهن دائما أن حل المشاكل الاجتماعية باعادة ترتيب البناء الاجتماعى يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافى الفردى • وبالتالي لا تبقى أمامنا الا المشاكل ذات الصفة العامة التى يتأثر بها عدد كبير من أعضاء المجتمع وبالتالي يصبح للرأى العام الذى يعانى هذه المشاكل أهمية كبرى فى توجيه البحث العلمى •

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك

نحن نتبنى في هذا الكتاب الفكرة القائلة : بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك انحرافي يظهر على بعض الأفراد : مسألة تشير إلى تفكك البناء الاجتماعي للمجتمع من ناحية ، وإلى تناقض عناصر الثقافة وموجباتها الأساسية من جهة أخرى . فقد أصبح معروفا لدارسي المجتمع أن عوامل التغير وخاصة في القرن العشرين تحييب المجتمع الإنساني بعزات تتزايد شدتها وسرعتها كلما تكشفت المواد التكنولوجية والمشاكل الناجمة عن هذه الهزات يتشاقم خطرهما كلما أظهر البناء الاجتماعي صلابة ومقاومة . ورفض المسؤولون عن السياسة في المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات الحياة المادية . لقد تغيرت صورة المجتمع الإنساني عدة مرات وتغيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعلاقات الاجتماعية . المرة الأولى وبصورة حاسمة عندما عرف الإنسان الزراعة وما صاحبها من استقرار للجماعات الإنسانية وانبثاق المجتمع الزراعي ذي الملامح المميزة . والمرة الثانية عندما تحولت بعض المجتمعات أثر الاختراعات الكبرى التي مكنت الإنسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والبطاقة الحيوانية أن الأزمة التي ترتبت على هذا التحول لا تزال كثير من المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الأزمة يقع في أن البناء المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الأزمة يقع في أن البناء لاسلوب الجديد الذي أدخلته الصناعة في حياة الإنسان . ومع ذلك

لا زالت هناك قوى عديدة تقاوم التغير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف . ان التنظيم الاجتماعى المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى عاينه الإنسان آلاف السنين ، ومع ذلك لا يمكن أن يسود منطق القدرية والتواكلية والقنبياعة والاستغلال والاحتكار فى عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات . وليس هناك شك أن مقاومة التغير الحتمى هى التى تتسبب فى عدد من المجتمعات الرأسمالية فى نشوء المشاكل الاجتماعية وأنماط السلوك الانحرافى التقليدية التى تدرس باعتبارها مسائل طبيعية وظواهر ضرورية .

والمرّة الثالثة التى تحول فيها اتجاه التفكير الإنسانى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت الستار عن عصر جديد ولما يتمثل المجتمع الإنسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التحديات التى تواجهها السياسات الاجتماعية والاقتصادية القديمة أثقلت كاهل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى ، وتخبطت أراؤهم ووقعوا فى متناقضات حتمية ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية ماضى زمانها وضاعت نظرتهم ، الى الحد الذى لا يرون فيه الديناميات المتدفقة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى . والمرّة الرابعة حدثت مصاحبة لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عندما قفرت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفقت عن نفسها غيار قرون عديدة من التخلف بسبب الاستعمار ، وهبت تبحث عن بناء مجتمعاتها واللاحاق بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تلاحق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليوم .

والذى تم بعضه بصورة ثورية ، وضع امام الفكر الاجتماعى مهمة صعبة . ولكن الصعوبة فى واقع الامر تبدو على انها غير طبيعية ، لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى فى المجتمعات التى تختلف واقعا اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التى دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين فريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجرى فى نفس التيار الذى حفر قنواته مفكرى الرأسمالية ، الامبريالية . ولعل أبرز ميدان لكشف هذه الخديعة العلمية الكبرى ، هو الميدان الذى نحن بصدده وهو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الاندراقي واننى أضع أمام القارئ الواعى بعض الاعتبارات الهامة التى من أجلها يجب أن نعيد النظر فى دراسة هذه الموضوعات وفى علم الاجتماع ذاته باعتباره المصدر الذى يزود الباحثين بالأفكار الأساسية من المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ - يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكون تاما . الأمر الذى يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضع معالمها ، فى الوقت الذى ينيطون بعلم الاجتماع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعدد عوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل يربطون الوقائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون فى عملية تسلسل العوامل العلية ، للابتعاد ما أمكنهم عن تحليل الأساس المادى للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الاختلاف فيما بينهم حول موضوع الثقافة كعامل حيوى فى تشكيل المجتمع الانسانى . وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يفتشون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناقضى الواضح فى عناصرها على مجتمعاتهم . ولعل هذا هو السر فيما تعرفت له نظرية وليام جبرن عن التأثير الثقافى وما خلص اليه من مظاهر التخاف التى تصاحب كل فقرة من فقرات التغير .

٢ - يحاول علماء الغرب إبراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايزون سوروكن في أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» .
ان الحقيقة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن العوامل التي صاغتها ، كذلك لا يمكن أن تظل إطارا فارغا من المضمون . ان المؤثرات الاقتصادية والسياسية تشكل القاعدة التي تكون للتربة التي تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ في كل زمن وفي كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ - ان علم الاجتماع باعتباره علم المجتمع له جتاهان يحلق بهما على أرض الحقيقة : الاقتصاد والسياسة ، وعلم المجتمع الحقيقي هو الذي يلتزم في دراساته بهذا التفاعل الدئمي بين مقومات الوجود الانساني : لقمة العيش ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ - لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنها ظواهر اجتماعية وقد وقع في هذا الخطأ رائد الاجتماع الرجعي اميل دور كايم . حقيقة ان المجتمع الانساني قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعي (عالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جانب الطب الوقائي لا الطب العلاجي فينتقل الى الحد الأدنى من الامايات والامراض والأوبئة ، ولا ينتظر حتى تقع ، فيقيم الدنيا ويقعدها دراسة . وينتهي الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحي . ودون التدخل في حكمة الله ، نستطيع أن نقول ان ارادة الانسان لمنصف تستطيع بالعلم والتخطيط أن تحول مشاكل المجتمع التقليدية وانحرافات السلوك الفردي . الى عثرات في التطبيق عند السير الحتمي نحو اهداف المجتمع العليا . يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيد من العلم .

أن «ضيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر في أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة لتسليمهم بأن المجتمع الانساني لابد أن يقوم على نوع من الصراع والتناقض القائل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذي أوقعهم في هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدي في التفكير في مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافي .

• - يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير في علاج المجتمع والسلوك الانحرافي الابتعاد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزي ، ويشيرون في هذا الصدد الى اصطلاحات غريبة ، مثل العمل الاجتماعي أو اثاره الرأي العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليدة الرجعية . وهم في كل هذا يبتعدون عن الدل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذورها بالقضاء على عواملها الكامنة في تناقض البناء الاجتماعي الذي يخدم طبقة واحدة بعينه في المجتمع . الطبقة التي تملك كل شيء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجعي التسليم بدعوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التي تمت في هذا الميدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية في كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطاً قويا استجاب له علماء الغرب نتيجة لاتساع نطاق هذه المشاكل وثقلها خطرها ، ولكتهم يدرسونها بطريقتهم الخاصة التي تقترح كل الحلول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعي من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراستهم المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى لسببين : الأول - لأن اتجاه هذه الدراسات يقيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعا . والثانى - لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى .

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعية هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به . ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها فاعلية وعمومية فى المجتمع أو باستمرار اندطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلًا وقلقًا واضطرابًا اذا قورنت بالمجتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى . واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركة وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر إليها بصورة ذاتية أو موضوعية . اذن فميرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ، وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى .

ولكنه يرى أن هذه القسمة وإن استمرت في التدليل ولكن لها قيمة نظرية إلا أنها ليست مطابقة للواقع تماماً لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية في كل نواحيها المعقدة ، بل أنها تشير بطريقة مختارة إلى نواح منها فقط ، ومع ذلك فإنه يرى أنه من الممكن وعن المفيد معاً أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحي التي تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التي تعتبر من مسائل السلوك الانحرافي . ونحن لا نجد في فكرة ميرتون هذه خروجاً على الخطر العام الذي نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعاً متعددة من السلوك الانحرافي خصوصاً إذا اتسع نطاقها واستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعاً مرضياً دائماً في جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه في قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتي توصف بأنها انحراف فردي ذلك لأن إبراز هذا الفرق يوحي بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل شفرة تنفتح في البناء الاجتماعي تؤدي إلى تناقضات واسعة النطاق في الوظائف الاجتماعية الملوطة بكل جزء من أجزاء الأمر الذي يؤدي إلى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد في المجتمع الرأسمالي أو ارتيادهم طريق المتطلع البورجوازي الذي قد يقودهم في نهاية الأمر إلى السلوك الانحرافي ، ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التي تمثل نوعاً من التفكك في بناء المجتمع ووظائفه يؤدي بالتالي إلى تقليل الفرصة وإلى تضيق نطاق الظروف التي تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافي الذي يشير إليه علماء الغرب كانحراف الأحداث وإدمان المخدرات والسلوك الإجرامي والمرض العقلي وغير ذلك .

لقد وجد علماء العرب صعوبة كبيرة في تعريف تفكك المجتمع ولكن هذه الصعوبة تنضال في هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفاق على استخدام موحد لها . ولكن أكبر الاستخدامات قبولا هي التي ترى (أن التفكك الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية) ومن أجل هذا يكون التفكك الاجتماعي نسبيا ومسألة درجته لأنه مرتبط بمستويات مطلقة يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعية في مختلف الظروف .

ويضيف ميرتون إلى ذلك قوله أن طبيعة المجتمع الحديث المعتمد تفرض انتماء الأفراد أو الجماعات إلى عدد من الأنساق الاجتماعية قد تتضارب أهدافها ولذلك فإن عملية الصراع التي تنشأ للتوفيق بين الأدوار والمراكز هذه الأنساق قد تؤدي إلى أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد آثارها إلى هذه الأنساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعي لا يتمكن من أداء وظائفه على النحو المرغوب ويفشل في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع وبهذا يمتد التفكك وينتشر فيحسب النظام فيصبح مشكلة اجتماعية ويحسب الأفراد فيصبح سلوكا انحرافيا .

يتضح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكك الاجتماعي على أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعي وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائي والوظيفي بالأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع . والثاني اعتبار النسق الاجتماعي الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم في الحياة الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى نتيجتين ضروريتين :

١ - أن النسق الاجتماعي قد يشل أو لا يحقق بدرجة ذهنية الوظائف المخططة به في علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب غشله في استعراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدي في نظره إلى ظهور احتمالات التفكير الاجتماعي .

٢ - أن الفرد أو الجماعة في المجتمع الحديث المعقد لا يستغرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتيجة لاختلاف الأبعاد البنائية بين الأنساق التي تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما . وهذا بدوره يؤدي إلى احتمالات ظهور التفكير الاجتماعي والسلوك الانحرافي معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين في اصطلاح اشكلة الاجتماعية .

ان تحليل ميرتون هذا يستقيم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكي الذي يقوم بناؤه التشريحي على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضة . ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائية والوظيفية التي تضع الوسائل والغايات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة . لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو في مجتمع اشتراكي يقوم على أساس التوجيه الإقتصادي الكامل وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وضبط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بناء على تخطيط مركزي له مرونة التطبيق في المجتمعات المحيطة المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع في المجتمع الاشتراكي تنتفي في أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التي تهيء الفرص لفشل النسق الاجتماعي أو لعدم كفايته في بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

و لمر كر ، اذن غالتنقل اجتماعى كما صوره ميرتون يعنى على ظروف متعلقة بطبيعة البناء الاجتماعى الرأسمالى ليس لها نظير فى المجتمع الاشتراكى ومن ثم لا يمكن الأخذ بها فى تحليل المشكلة الاجتماعية . وما دامت الصورة البنائية فى المجتمع الاشتراكى مختلفة عن الصورة لبنائية التى كانت مبعث تحليل ميرتون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالى مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعى يجب أن نراعى المسائل الآتية :

١ - لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعى دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعى فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى توازن القوى التى كانت تساند التنظيم فى مرحلة معينة منه وتؤدى فى نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعى المتعددة ، ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يفكك العلاقات النظامية والأنماط السلوكية ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعة بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ - عندما يتغير البناء الاجتماعى دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظور التفكك الاجتماعى ، ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية فى وقت معين من مراحل تغيرها البذور التى تؤدى الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد فى وقت واحد .

٣ - التغير الاجتماعى يؤدى الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدى الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التي تتمير على أساسها هذه الأجزاء . ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعي نتيجة من نتائج التغير الثقافي لأن التغير في الثقافة يؤدي إلى أحداث تغيرات عديدة في صور التفاعل في المجتمع مما يهيء الفرصة إلى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعي الذي بتغيره يؤدي إلى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال أن . التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات في القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذي يحدث في الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث في نفس الوقت نتيجة لإعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي .

٤ - يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لزيادة شدة العوامل التي تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعي ، وتتعاقب التجديدات التي تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها في وجود العناصر القديمة التي لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث التفكك الاجتماعي والثقافي الذي قد يطول أو يقصر ، ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول - الثاني في التجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من هضم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التي لم تعد صالحة لنموه .

والثاني - الأخذ بأسلوب التخطيط المركزي والاستفادة من التجارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ .

٥ - في مرحلة التفكك الاجتماعي قد يميل بعض أعضاء المجتمع

في المجتمع نفسه وعند مرئد عصر بلوغ نهاية هذه المرحلة
بسرعة أو قد يؤدي الى نهضة ثم الخروج منها . ولهذا كان حب
الأفراد وتعميق الايديولوجية والقضاء على البيروقراطية من المسائل
الهامة التي تؤدي الى خلق اتجاهات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة
التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التي تؤدي الى التناقض وايقاف
الايمان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التي يناضل من أجلها
المجتمع .

٦ - عندما يحدث التفكك الاجتماعي يجب أن يتنبه مشرعو
السياسة الاجتماعية الى ضرورة تغيير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته
اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الحوافز التي تمجد بسد
الثغرات . وهذا لن يتأتى الا بتغيير جذري في وسائل الاعلام والتربية
وفي أنماط القيادة وفي نواحي الخبط الاجتماعي . أو بمعنى آخر يجب
خلق أسلوب جديد في الحياة ونظرة مختلفة كلية عن الصورة التي اودعت
المجتمع في حالة التفكك .

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيفات السلوك الاجتماعي الانحراف في ميدان علم
الاجتماع كان الاعتماد في التعريف عن التصورات الطبية والقضائية
والاقتصادية والتدليلية النفسية دون التحقق من مناسبتها في التحليل
السوسيولوجي ، ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعيرت من
القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانوني نلاحظ أنه يشتمل على
أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتي لا يربط بينها الا أنها
جميعا اعتداء أو عدوان على القانون . ولكن النظر الى عدداً من أنواع

غير المتجانس من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر
على الإطلاق الطرق الممتدة التي تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف
التي تتم فيها والوسائل الفنية التي تستخدم في ارتكاب الجرائم .
وفوق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذي تمت فيه ويمكن أن
نلاحظ هذا النقص أيضا في التعريفات السوسولوجية عن الانحراف
الاحداث أو البغاء أو الجنسية المثلية وصنوع السلوك الانحرافي
الأخرى (١) .

ولهذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به ولا خان
نظريته عن السلوك الاجتماعي المرصى ستظل عامة وغامضة . إن التفسير
الذي يفضل علماء الغرب للسلوك الانحرافي الهردى وإن كان يشير إلى
تعدد العوامل المؤدية إليه ومن بينها العوامل الاقتصادية ، إلا أنهم
يفضلون قياس لسلوك الانحرافي على أساس مقاييس معيارية تتبع من
التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعبر عن الموجبات الأساسية للحياة
الاجتماعية وتترجم في نفس الوقت عن المجتمع وايدولوجيته ، وإننا
لنوافق على هذا الاتجاه من حيث المنهج ولكننا لا نوافق على الأخذ
بمضمون المعيار خصوصا إذا ارتبط بأوضاع تاريخية وثقافية في مجتمع
يختلف كلية في هذه الناحية عن مجتمعنا الذي نحاول أن نسير غسور
الانحراف فيه وتجرى العوامل الحقيقية التي تسببه في فترات نموه
المختلفة وفي أثناء تغيره الحتمى لتحقيق أهداف بعينها .

من أجل هذا خان التعريف الذي يجب أن نحاوله هنا فيما يتعلق

(١) راجع كتاب ليمبرت عن الباثولوجيا الاجتماعية (١٩٥٨) وتفسير
كلينارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافي (١٩٥٧) .

بالسلوك الانحرافى يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية
وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى

والطريقة التى يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الاندراف الى وجوه
متعددة (مكشوف وغير مكشوف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو
نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية . وفى هذا المقام
لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للاندراف . وانما
تفضل الإشارة اليهما لأغراض تتصل بحسن التحليل .

١ - التمايز البيولوجى : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية
الخصائص البيولوجية ولكن التمايز البيولوجى لا يمكن أن نفكر فيه على
أنه انحراف ، لأن قليلا من السلوك الانحرافى يمكن أن ينسب الى
البناءات البيولوجية أو عملياتها .

ومن الملاحظ أن الاختلافات البيولوجية التى لا تؤثر على لوظائف
الجسمية يمكن أن تصبح أساسا فى الانحراف ولكن من خلال التفاعل
مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية ، ومثال ذلك أن الناس قد
تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصدقاء والمعارف قد
لا يلاحظون فورا الجراحة التجميلية التى أجراها أحد أفراد جماعتهم
لتحسين وجهه .

٢ - التمايز الديموجرافى : يفضل بعض الباحثين فى مسائل السلوك
الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين . وفى
هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كلسن والجنس والجنسية والأصل القومى
والشريعة الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى . كما أن المركز الزواجى
ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع الجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جزءاً من التعليل الديموجرافي . وعلى الرغم من أن كثيراً من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية في وصف السلوك الانساني إلا أنه من غير شك لا يمكن انكار قيمة الوصف الديموجرافي المنحرف كخطوة أولى في وضعهم داخل اطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي .

واننا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون متناسبا أكثر في دراسة السلوك الانحرف في المجتمعات المترامية الأطراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضا في دراسة المجتمعات المختلفة أو التي لم تكن في التاريخ البعيد ذات تدفارة أو أهلية في نضال الانسان مع الطبيعة ؛ كما أننا نلاحظ أن ادخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادي والمركز الديني يحظى باهتمام الباحثين في المجتمعات الرأسمالية التي قد يكون البعد الاقتصادي أو الديني فيها بين فئات السكان المختلفة ذا أثر واضح في الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخل في السلسلة العلية التي تفضي الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتيت السكان على الأسس السابقة التي اقترحها ليمرت يؤدي بدوره الى تفتيت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وضوح الأهداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمام النزعات الفردية لشق طريقها في ميادين العصيان والانخراط في كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع ، ولكن الأمر من حيث التدليل الأخير يختلف في المجتمع الاشتراكي الذي يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيديولوجي وتحدد الأهداف وانتفاء الأساليب التي تؤدي الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلة للغير أو للمجتمع ككل ، وبمعنى آخر نلاحظ أن طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي تسد كثيرا

من الثغرات وتقضى على كثير من العوامل التي تؤدي إلى انحرافات

السلوك

الانحراف والامثال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين في مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف ، لأن ما ينفذه الناس في واقع الأمر وما يثقلون في عمله هو الذي يجعل تلك الأعمال تأتي إلى مرتبة اهتمام الجمهور . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يستخدمون كلمة منحرف بنفس المعنى الذي يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء ، التوافق غانيم يتفقون إلى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي . ولهذا فإن أفضل طريق لنا لوصف الانحراف أن نقرئه بامثال ، ولهذا نقول أننا نستطيع أن نجد معنى لانحراف بدقة إذا كانت وسائله مضبوطة لوصف وتحديد المعايير الاجتماعية . ومن الواضح أن المعايير في مجتمع صغير منعزلة وتكون واضحة وقليلة العدد . وتكون في المجتمع الحضري الصناعي متعددة ومختلفة في نفس الوقت . ويلاحظ أن المعايير الاجتماعية من حيث دراستها في علم الاجتماع لم تتقدم بعد إلى الدرجة التي يمكن معها الامعان في بحث هذا الموضوع . ويقول جونسون أن فكرة الانحراف والامثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحقبة القائلة ان أعضاء المجتمع يوجهون إلى معايير اجتماعية تكون داخلية جزءاً من شخصياتهم . ولهذا فإن الامثال عبارة عن فعل يتحصر في معياراً أو معايير اجتماعية معينة . ويشع في نفس الوقت ضمن مجموعة أنواع السلوك التي يسمح بنا المعيار وأذن فالامثال لا يحدث عرف في إطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءاً من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الانسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شاعراً

به كل الوقت أو في أي وقت . وبالمثل فالسلوك الانحرافي ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ، بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التي يوجه اليها الفرد في وقت معين نتيجة لعوامل متعددة (١) .

النظام المعياري :

قبل أن نمضي في استعراض أنواع الانحراف يجب أن نعرض في ايجاز لموضوع المعايير التي تعتبر الفيصل في وصف السلوك بالامتثال أو الانحراف .

تتكون الثقافة في بعض جوانبها من المعايير التي تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم في مواقف معينة ، ومن الطبيعي أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحية النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك في الواقع . ومثال ذلك أنني وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمل قبل أن تنشأ لدينا الحاجة الى مثل هذا التنظيم . ولهذا لا يكفي في تدليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهم يسلكون في الواقع ، ذلك لأن الباحث المحقق في المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التي يشعر على أساسها الأفراد بما ينبغي عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فأننا نطلق على تلك النواحي التي يجب أن تتحقق في سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعياري » ويتميز المعايير بما يلي :

(١) راجع هاري جونسون في كتابه عز علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت بارستون في النسق الاجتماعي (١٩٥١) .

١ - أنها تتبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوظيفتها أو محاولتها تحقيق أهدافها .

٢ - تنتقل المعايير من جيل إلى جيل عن طريق التعلم وخاصة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة .

٣ - السلوك الممثل للمعايير يتخذ طابعاً ثابتاً من خلال عمليات العقاب والثواب .

٤ - تصبح المعايير جزءاً من الشخصية بمرور الزمن ونتيجة لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها .

٥ - تختلف المعايير بعضها عن الآخر في مبلغ أهميتها . وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للانحراف عنه .

ولهذا فإنه من السهل في كل مجتمع إبراز المعايير ذات الأهمية القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى في دراسة أنواع الجزاءات التي توضع للانحراف عن كل منها .

٦ - يمكن التعرف على المعايير ومبلغ أهميتها في المجتمع من الحديث اليومي للناس وخاصة في اشاراتهم لما ينبغي أن يكون وتعتبر المبادئ الوطنية وما يرد عليها من أهداف أو قيم أو مبادئ من أهم العلامات المميزة للمجتمعات في مراحل تاريخها المختلفة .

٧ - تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « أن عدالة التوزيع وحراسة الانتاج والرعاية الاجتماعية قيم أساسية تشكل قاعدة المعايير الرئيسية والثانوية في نفس الوقت .

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن تكون مقياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير مدددة توجه السلوك العام مؤديا الى ما نسميه « الاجماع المعيارى » اما اتفاق جميع الافراد على الالتزام بهذه المعايير المتفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » . واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيوية التى تهم جميع أعضائه . كما أن جميع الأفراد فى سلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصة فى المسائل التى تتعلق برغائمية المواطن .

أسباب الامتثال :

- الامتثال هنا أذن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :
- ١ - التدريب "اجتماعى باعتباره شاملا لكل العمليات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءا من الشخصية .
 - ٢ - العزل أو الحصر وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدي الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدي الى الامتثال .
 - ٣ - التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه .
 - ٤ - الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدما ماذا سيحدث لو أنه اعتدى على القاعدة أو المعيار .

هـ - الأيديولوجية ومعناها أن المشاركة الإرادية لأعضاء الجماعة والتي يتدخل فيها أمثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التي في أذهانهم عن مكانهم في الوسط الاجتماعي بأجمعه وعلى الطريقة التي توصل إلى الأهداف الكبرى التي يناضل من أجلها المجتمع .

نعم - المصالح العليا للمجتمع : ذلك لأن الامتثال للمعايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب ؛ ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعاً من الحقوق والواجبات . فكثر من الحقوق التي أقامها مجتمعنا الاشتراكي للعاملين يجعل الأفراد يستمتعون بمعايير المجتمع ويقاومون الاعتداء عليها ؛ ومن أجل هذا نقول ان المصالح الخاصة تعتبر في هذا الصدد انحرافاً وموقفاً لكل تغيير اجتماعي يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا .

أنواع الانحراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للأخريين وليس لأنفسهم . والأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للأخريين وكذلك الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وللأخريين . والسلوك الانحرافي الواحد لشخصين قد يحمل خصائص غير مشابهة نظراً لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا فانتنا نصف الانحراف من الناحية الوظيفية إلى ما يلي :

أ - الانحراف الفردي : بعض الانحراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطاً بخصائص فردية للشخص ذاته ، أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص « يخرج من حلده .

وربما يصلح العامل البيولوجي والوراثية في تفسير هذا الانحراف ،
فاذا لم نجد سببا متصلا بذلك فإن التفسير في هذه الحالة قد يرجع
الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع الخصائص الوراثية
للشخص بصورة تؤدي الى الانحراف وليس معنى هذا أن الانحراف
الفردى غير طبيعى بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن الموقف الاجتماعية.

٢ - الانحراف بسبب الموقف : في بعض صور الانحراف لا يلزم
أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا في الصورة الكلية للانحراف ،
فالانحراف في هذه الحالة يمكن أن يقصر باعتباره وظيفة لوطأة القوى
العاملية في الموقف الخارجى عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد
جزءا متكاملًا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد
الى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك ، ومثال ذلك أنه في بعض
المجتمعات قد يضطرب الأُسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر
الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن
الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطالبها في الملابس التى تريدها .

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافى والذى
يظهر في صور متعددة مثل المسرقات التى تسرق من الفنادق والمطاعم
والسيارات العامة ودوريات المياه ، على الرغم من أن اللصوص في هذه
الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أغبراد محترمين في المجتمع ، أو
كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية
التي تحدث في الأماكن التى يقطنها جنس واحد كالمدارس الداخلية
والمعسكرات والسجون ، وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات
اللامعيارية تقدما في التفكير السوسولوجى الذى يسمح لنا بتفسير
الانحراف في ضوء المظاهر العامة في نموذج الثقافة وطابع المجتمع .

٣ - الانحراف المنظم : يظهر الاندراك المنظم كثقفة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ، والتنظيم الاجتماعي الانحرافي داخل الثقافة يظهر ثقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراق أو العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس حياة انحرافية تامة .

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذي يقضى إلى السلوك الانحرافي من الأمور الشائعة . ولكن المجتمعات التي تشجع الصراع وتنفعل فيها الأهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهير أو التي لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لصرعة التغييرات الثقافية وتراكمها ، فتتيح فرصة كثيرة لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم المجتمع وقواعده (١) . ومن أجل هذا سنعدد فيما يلي العوامل التي تؤدي إلى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه .

١ - التدريب الاجتماعي الخاطئ ، أو الناقص ، ويظهر هذا بصورة جليلة في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة ، وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحوظة وتعلو الموجهات الفردية على الموجهات الجماعية .

٢ - الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامثال أو الانحراف تؤدي إلى خلق حالة متميزة عند الأفراد ، فيظن بعضهم أن سلوكه في

(١) راجع جورلندبرج وآخرين في كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨) .

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا • ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الايجابية في كل حالة رعاية للنظام •

٣ - ضعف المراقبة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة ، بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي ، الأمر الذي يؤدي الى أن يتعرض المعيار للهزال في أعين الناس •

٤ - سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيار أو تلمس المآذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعي •

٥ - عدم وضوح المعيار ، قد يؤدي الى بلبلة الأفكار والاتجاهات ، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا •

٦ - قد تحدث الاعتداءات على المعايير بصورة سرية ، فيظن المعتدون بمنأى عن العقاب الاجتماعي أو القانونى ، وقد تبقى الاعتداءات على المعايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهزة الضبط الاجتماعي في كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم •

٧ - قد تتناقض نواحي الضبط الاجتماعي فتتجمد القواعد القانونية ولا تسير التغير الاجتماعي والثقافى في الوقت الذى يتطور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السكان •

٨ - بعض الجماعات الانحرافية في المجتمعات تكون من القوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة ترين الانحراف وتجعله قانونيا وتخلق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء •

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعي ، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي . هذا إلى جانب نوع التنظيم الاجتماعي والاطار الايديولوجي الذي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا في طبيعة المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها وفي نظرتها إليها وفي طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمي في مجالات الانتاج والتقدم الفني ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجد في مجتمع ولا نجد نظيرا لها في مجتمع آخر ، مثل التفرقة العنصرية والبقاء وتعاطي المخدرات ، واننا لنعتقد أن البحث الاجتماعي في ميدان المشاكل الاجتماعية يتأثر إلى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة في اختيار المشكلة وفي المفاهيم العامة التي تحكم النظرة إليها وفي طريقة الدراسة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسائل المتعلقة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها . وسوف نقتصر فيما يلي على استعراض المشاكل الأساسية في المجتمع التي بالقضاء عليها يمكن أن يختفى عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها .

مشاكل المجتمع المحلى

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم تجبرها المجتمعات القديمة أو البدائية كما أن اتساع العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى كان يقوم على وحدات صغيرة نسبياً، ومن الحقائق التى وصل اليها البحث الاجتماعى مؤخراً أنه كلما زاد المجتمع تعقداً زاد اتساع التنظيم الاجتماعى وتعددت أقسامه وأنواعه، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر فى طبيعة الإنتاج وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متسايرة الأمر الذى أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية، وخلق ظروفًا ومواقفًا تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية.

اننا عندما ندرس المجتمع دراسة واقعية يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعلاً والتى من مجموعها يتكون المجتمع، أو بمعنى آخر أن المجتمع اذا أدركناه على أنه مجرد فكرة أو تصور فإن ما هو موجود فى الواقع ويمكن أن يخضع للملاحظة العلمية هو المجتمعات المحلية. وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلى فإنه من المناسب أن نحدد طبيعته تعريفاً حتى نستطيع أن نتعرف على الانحرافات التى تتعرض لها.

ان هناك أنواعاً كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلاً المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات فى الحجم فقط

بل إنها تختلف أيضا في خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعي ويقوم بحول المصانع كما أن بعضها يدخل الطابع الزراعي ويقوم وسط الأرض الخصبة التي تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات ولكن الإقامة في منطقة واحدة وارتباط الناس بهذا الرابط لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا ، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الانساني ولهذا لابد من إضافة شرط آخر هو التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي : ومن أجل هذا كان المجتمع المحلي القروي والمجتمع المحلي الحضري من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر .

مشاكل التوزيع المكاني :

يعيش الناس في المجتمع المحلي (المدينة) في مناطق متعددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ، وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ، أو راجعة الى ظروف التمسو التاريخي التلقائي . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلي وزيادة السكان أن تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات في منطقة دون أخرى . كما أنه في كثير من الأحيان يهتم المشرفون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة التي تتحول تدريجيا الى مناطق متخلفة . ربما يساعد على تفاقم مشاكل التوزيع المكاني ما يلي :

١ - هجرة أعداد متزايدة من القرويين إلى المدينة طلباً للعمل ،
وهم في العادة يتجهون إلى المناطق القديمة من المجتمع المحلي نظراً
لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة في الفترة الأولى لهجرتهم .
ويتربص على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما
يؤدي في كثير من الأحيان إلى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ - التنقل الاجتماعي داخل المجتمع المحلي . وهو تحوُّل
السكان للإقامة في منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو
الثقافة أو نتيجة للهجرة الخارجية لبعض سكان هذه المجتمعات وما يتبع
ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لشغل المساكن الخالية ، وغالباً ما
يحدث هذا التنقل عندما من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم
بفعل السكان الجدد .

٣ - إقامة المصانع أو التوسع فيها . وهناك حالتان في هذا الصدد .
الأولى أن تكون المصانع موجودة داخل نطاق المجتمع المحلي فتزداد
كثافة السكان في المناطق المحيطة دون أن تزداد الخدمات ، فيؤدي ذلك
إلى طبع هذه المناطق بطابع التخلف ، الشبثية ، أن يتم بناء المصانع
خارج المدينة ، فيمتد السكان إليها وتتساقط بالتالي مشاكل المواصلات
والمرافق العامة الأخرى . خاصة إذا اتخذ السكان طابعاً غير مخطط .

٤ - الانتقال التدريجي لبعض مجموعات السكان لشغل المساكن
التي تقع في الضواحي . وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط على المرافق
العامة ويحدث نوعاً من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلية
للمجتمع المحلي .

٥ - التخلف لتدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة في وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المدع التي . رخصة - سبب عدة أسباب
قد نشأت بطريقة غير مخططة . ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق
المتخلفة بإعادة بنائها . وفي بعض الأحيان يأخذ المخططون بسياسة
بناء المساكن في المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق
المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا . ولكن خطر
تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر في هذا الصدد يقتصر
على النقل الفيزيائي للسكان دون العناية برغص مستواهم الثقافي
لاستخدام المساكن استخداما سليما . أو نتيجة للأخطاء التي ترتكب
في الميدان فيقوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبار
الاجتماعية .

لماذا تنشأ المشاكل في المجتمع المحلي :

يقوم تنظيم المجتمع المحلي أساساً على التعاون والاتفاق . ولا
يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام في أي مجتمع محلي .
لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات
متحلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسي في
المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع في هذا الصدد القول بأن كل مجتمع
محلي به بعض الصراعات والقوترات الذي يفضي الى التفكير الاجتماعي
ولكن وجود هذا التفكير يرجع الى ما يلي :

١ - اتساع نطاق المجتمع المحلي مع احتمال وجود مجموعات
سكانية متوافرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هذا
الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التي تزداد فيها حدة
الانتماءات الحقيقية .

٢ - عدم وجود تخطيط معين لضبط العلاقات الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي . وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية مدونة من أجلها الجماعة الإنسانية ، ولهذا تختلف علاقة الناس بالمنظمات الإنسانية في المجتمع المحلي وخاصة إذا كان مثل هذا المجتمع عرضة لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة .

إن المشاكل الاجتماعية التي تنشأ بفعل عمليات التغير وإن كانت تبدو طبيعية إلا أنه من الممكن التغلب عليها إذا كانت مقصورة على الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلي ، وما تتطلبه هذه الحركة من تخطيط ناجح لمسائل الإسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعاية الاجتماعية الأساسية .

٣ - التغيرات الثقافية التي تؤدي إلى تعديلات عديدة في أدوار السكان ومراكزهم نتيجة لانحياز البناء التقليدي لها . ومن أبرز هذه التغيرات الثقافية التغير الذي يلحق القيم والمعايير خاصة - إذا كانت نتيجة لتغيرات أساسية في البناء الاقتصادي .

إن المشاكل التي تنشأ في فترة الانتقال من القديم إلى الجديد تزداد إذا كانت التجديدات الثقافية قد تمت بصورة سريعة لم يستطع المجتمع أن يهضمها ، ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يتم من فترة التكيف ويسرع عريبلوغ مرحلة التمثيل والتكامل .

٤ - التنظيم السياسي قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيسقط في متاهة أو قد ينحرف عن أهدافه الأساسية وهي المراقبة والتعبير عن مطالب الجماهير والاشارة الى نقاط الضعف في البناء الاجتماعي .

٥ - عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية عند المخططين أو المسؤولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الشرق بينها وبين الأهداف التكتيكية ، وينعكس الغموض في هذا الميدان على الأفراد والجماعات ويؤدي الأمر الى مصاعب عديدة في النظرية والتطبيق . ومثال ذلك ، أننا في مجتمعنا لازلنا نستبقى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بتكنيك الرعاية الاجتماعية في المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية . ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية في خطأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الدل الاشتراكي في هذا الميدان الخطير ، ذلك لأن الهدف الاستراتيجي في هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعي الشامل الذي ينفذ عن طريق التخطيط الواعي المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية في ضوء زيادة كفاءة المجتمع الانتاجية .

٦ - التضارب الواضح في سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة في جوانبها الأساسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسي بكل منها على حدة يؤدي الى عدم جدوى الاتفاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا ، ان التخطيط يعطى منفذو السياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشير بالاهتمام الزائد بنوع معين من الرعاية على حساب الأنواع الأخرى . وينصح المتمرسون في التخطيط الاشتراكي في ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلها مواجهة أفقية . لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحي ورؤى تطبيقه تجريبيا في مدينة الاسكندرية لصالحيتها كميدان تجريبي للرعاية الصحية وان كانت من مقومات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية ، الا أن

الاهتمام المتوازي بحد مشاكل الاسكان والتعددية ومحو الأمية والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السياسى يمكن أن يؤدي من الناحية الاقتصادية الى خفض نسبة الاتفاق على تنفيذ المقاتون . ومن المعروف علميا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للفرص أصبحت من أبرز العوامل التي تحظى بعناية العاملين في شؤون الطب .

٧ - عدم فاعلية سياسة القرنيه والتربية والثقافة العامة وقضاء وقت الفراغ وهذا ينتج من ازدواج الأجهزة العاملة في هذه الميادين وعدم وجود خطة محددة تنفذ على مراحل ، أن توجيه هذه المسائل من شأنه أن يسد كثيرا من المنافذ الاندراغية وخاصة في ميدان الشباب . ومن شأنه أيضا خلق عادات اجتماعية مقيمة اثمتراكيا لتحل محل العادات القديمة التي سقطت بسقوط البناء الاجتماعى القديم . أن القضاء على عادة متخلفة لا يتم الا بإحلال عادة جديدة محلها يقوم بنفس الوظيفة في اطار البناء الاجتماعى الجديد . ويلاحظ أن كثيرا من الاتجاهات السلبية نحو التخطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمع ونحو مواجهة مشاكله ترجع الى ثقافة السياسة المضطحة في ميدان الدوام الواقى للمواطنين من أخطار الانزوائية والرجعية والتراخي العقائدى والتنافس عن الخدمة العامة .

٨ - النزعات الانعزالية والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدي الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة في المدن الكبرى ، وشدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهذا من شأنه أن يؤدي الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع اقليمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهدافه الكبرى البعيدة المدى . ولذلك كلما نجح المجتمع في تذويب الفوارق القائمة على التباعد المهنى أو الطائفى أو

الاقتصادى ، تجع في تقريب المسافات الاجتماعية بين السكان ، وتمهد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوقع التضامن والتضحية على أوسع نطاق . ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة في المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة في بعض الأحيان ، فتخطى مطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب المصالح العامة .

التنقل الاجتماعى والتفكك

يهتم الباحثون في المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية . ويقاس التنقل على أساس معدل نسبة تغير محل الإقامة خلال عام واحد . وليسوف نقصر الكلام هنا على المفهوم المكنى لعملية التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك . ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبحر المجتمع الذى يدل على استمرار الحياة .

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل إقامته الأصلى الى مكان جديد فإنه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل اليه وربما بالنسبة لذاته أيضا ، لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون علاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياة . كل هذا يؤدى الى نشوء مشاكل التفكك . ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضح ظهورا وأبعد أثرا في المدن الكبرى اذا قورنت بأى مدينة أخرى أو منطقة قروية . ويرجع ذلك الى ما يلى :

١ - اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصة في المراكز

الصناعية مما يتجمل عنه أن تصبح المدن الكبرى مركزاً جذب سكانية بحثاً عن عمل أو عن فرص جديدة للحياة .

٢ - النمو الحضري السريع يؤدي إلى اتساع نطاق الخدمات وما تحتاجه من أيدي عاملة وما يترتب على ذلك من تحسرك السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى إلى المدن الكبرى .

٣ - انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في سكان المدن الكبرى أدى إلى اتساع نطاق الهجرة إليها . ولهذا تقوم الزيادة السكانية في هذه المدن بالصورة السريعة التي تلاحظ عند مقارنة التعدادات على المهاجرين .

والمشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع نطاق عمليات التنقل الاجتماعي ما يلي :

١ - اتساع دائرة المناطق المتخلطة في المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون في أوائل فترات إقامتهم إلى اللجوء إليها وخاصة في فترة البحث عن عمل .

٢ - ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها في المدن الكبرى .

٣ - وجود فرص كثيرة لممارسة الدعارة ؛ نظراً لانفصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التي كانت تشدها إلى المجتمع المحلي وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها في البحث عن عمل وسقوطها في معركة التكيف الاجتماعي .

٤ - اتساع نطاق السلوك الاجرامى لمثل الأسباب السابقة .

٥ - وجود عوامل كثيرة تؤدي الى تفكك الأسرة وازدياد نسب الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهاجرين سواء تركوا زوجاتهم وأولادهم في مناطق اقامتهم الأصلية أو اصطحبوهم معهم .

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الأجهزة المدلية للتطبيق بمستوى عال من المرونة ، فإن عددا من المعوقات تقف في سبيل بلوغ الحل الاشتراكي مداه . وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ - أنماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة في الوقت الذى يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الإصلاح ، ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على محصلة العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ التغير في المجتمع جوهر القيم والمعايير .

٢ - الرموز أو سمات الثقافة الرمزية . ومعنى ذلك ان محصلة التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية يتناقض مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدي الى اتساع هوة التفكك وتمييع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات التغير الإضرادية .

٣ - السمات الثقافية النفعية. وهي التي تعبر عن طريقة المشاركة في الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ، وهنا تظهر الرواسب الفردية التي قد تنتظر إلى القطاع العام على أنه « مال لا صايب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التي تؤدي إلى اتجاهات نفعية فردية أو إلى تعويق ارادى ، ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التي تؤدي إلى عدم الموازنة بين الدواغم وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ - القواعد المنظمة للسلوك المكتوبة والشفوية : التي قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية في المجتمع الجديد فتؤدي إلى الشلل البيروقراطي ، ولعل وقوف البيروقراطية كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعية من أهم المعوقات التخفية والمتوية باسم المصلحة العامة .

٥ - النزعات المحافظة التي تؤدي إلى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهي تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامدة وعقلية غير متطورة .

٦ - المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تثق عقبة ضد كل محاولة للإصلاح لأن التغير الاجتماعي في اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدي حتما إلى الأضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد إلى التخريب المتعمد أو التشكيك في جدوى التغير .

٧ - كثير من إجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط الجهود الإصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة في بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

لنكائف الاقتصادية لمنع دراسة المشاكل والبعد بأسلوب التخطيط
لمواجهتها .

٨ - المسيرة النفسية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات
في المجتمع الذين يعتقدون غلنسات رجعية أو رأسمالية في حل مشاكل
المجتمع الى تغيير لفظى او سطحى فى الاتجاهات الأساسية للمواجهة
الشاملة ويرتدون ثيابا مضلة يمكنهم السير فى موكب الحل الاشتراكى،
فيعطون ويبلبلون الأفكار .

٩ - الجهل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه .
أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجية النظام ، يؤدي فى كثير من
الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية .

١٠ - الصراع حول مراكز القوة فى المجتمع قد يؤدي الى تأخير
حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ فى مواجهتها ، وخاصة عندما تتدخل
فى هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخلاقة .

البطالة

حاول كثير من علماء الاقتصاد التقليديين أن يشرحوا مشكلة
البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا الشرح قد يعتبر
تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة . وتختلف
أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة
الانتاج الصناعى والزراعى من ناحية وبالتنظيم السياسى والاجتماعى
من ناحية أخرى . إن الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها
وبمعنى من أجل ذلك الحلول أو متوسط بين للرأسمالية واتعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدي الى قلق سياسي واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه . ولكن الدولة الاشتراكية في مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكي الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهي مع ذلك تدسأل أن تواجه المشاكل التي تترقب عليها في لنطاق الاجتماعي عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية ، ان الحل النهائي لمشكلة البطالة هو الأخذ بالنظام الاشتراكي وبهذا الحل تبطل فاعلية العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التي كانت ولا تزال في الدول الرأسمالية هي السبب الأول في الذبذبات التي تحدث في نطاق القوة العاملة .

ان مشكلة البطالة في مجتمعنا وفي مرحلة التطبيق الاشتراكي الحالية لم تحل حلا شاملا بعد . ذلك لأن مشروعات الدولة في الانتاج الزراعي والصناعي لم تبلغ بعد غايتها والتي عندها يمكن امتصاص كل الأيدي القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل ، ومما يزيد في مشكلة البطالة في مجتمعنا ، الزيادة المخطردة في عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية ، والاستخدام التدريجي للآلات في الزراعة الأمر الذي يوفر عددا كبيرا من الأيدي العاملة ، وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتابعة والتوسع التدريجي في مساحة الأرض الزراعية .

وهناك أسباب فردية قد تؤدي الى لبطالة ، ومع ذلك توجبها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة حماية التأمين الاجتماعي ومما يلاحظ ان بعض الافراد نتيجة نقص في التسلية ، لا يجدون طريقا سهلا للالتحاق بحدودهم في تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للالتحاق بحدودهم في

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافي وتدريبهم مهنيا
ليستطيعوا المشاركة في عمليات الانتاج المختلفة . كذلك قد يجد بعض
الأفراد أنفسهم في حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على
الرغم من مساهمتهم على الاستمرار في العمل ، ومن المألوف ان يحكم
سن التقاعد في المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا
غير القادرين على العمل أصلا . لما لاسباب سيكولوجية او عقلية او
بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البحوث المختلفة في ميادين
الطب والطب النفسي والتأهيل المهني أن تعالج نواحي النقص في هؤلاء
لتمكينهم بصورة أو بأخرى من متابعة بذل الجهود بطريقة ايجابية
للاسهام في بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هي البطالة المعنوية ،
أي أن يعمل العامل ولا يعمل في نفس الوقت ، يؤدي الى تأخير الدورة
الانتاجية والى التقاعس . ويظهر هذا النوع من البطالة عندما تتفكك
الأجهزة التي لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية
البيروقراطية في توجيه منظمات الانتاج والخدمات .

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة
بالنسبة للمجتمع ومن أهمها .

١ - التأمين ضد البطالة وينفذ في مجتمعا تدريجيا حتى لا يجد
كل متعطّل قادر على العمل نفسه فريسة للانحراف أو يعيش حالة على
الغير .

٢ - التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرضى .

٣ - تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل .

٤ - التأهيل المهني - امور الاقتصادية والاجتماعي للمعوقين كليا
أو جزئيا .

٥ - رعاية الطفولة والامومة وخاصة في حالات لنساء العاملات .

التخلف في المدينة :

سنقتصر هنا في دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفة ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذي ترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وقدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضري في الحياة وليس هناك اتفاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة في المدينة ، فبعض الكتاب يعتبرونها نمطا أو منطقة غير منظمة ، أي أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التي توجد فيها مبان لا تسايرو النمو الحضري ولذلك فإننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذي توجد به مبنى أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا إليها في علاقتها بالتغير والنمو الحضري واذلك قد تكون هناك منطقة تتميز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفي هذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة في المدينة كما يلي .

١ - المظهر العام الذي يمكن أن نقول عنه انه علامة مميزة

للمنطقة المتخلفة في كل مكان ، ونقصد بالمظهر العام عدم وجود نظام في المباني أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة العدم والقدم .

٢ - سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون في مستوى اقتصادي منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر .

٣ - تكون المنطقة المتخلفة مكانا مزدحما بالمباني ومزدحما بالسكان أيضا وكلما تقدم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل متآكلة آيلة للسقوط ومع ذلك يظل يشغلها السكان معرضين دياتهم للخطر .

٤ - سكان المناطق المتخلفة غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم في مناطق أخرى اذا انتقلوا للإقامة بها أما لأنهم من مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تتأير المناطق الأخرى .

٥ - تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعدم حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه المناطق بطريقة فعالة .

٦ - قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرديلة والانحراف والجريمة ، وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو المجرمين ، ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التي وصلت الى درجة سيئة من التنظيم المجتماعي .

٧ - طريقة الحياة في المناطق المتخلفة قد تكون متميزة بعدم

الاكتراث اذا كان أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين . أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعي فيها يقوم على أساس عائلي .

٨ - على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزلة النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعسرف سكانها أنهم أقل من غيرهم : ولا يجدون غضاضة في التصريح بذلك : والروابط الأساسية التي تربطهم بالمجتمع المحلي تتمثل في سوق العمل .

٩ - المنطقة المتخلفة التي يسكنها غرباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصا من الناحية المكانية بعكس المنطقة التي تقوم على أساس عائلي فانها تتميز بالاستقرار .

١٠ - تعيش المناطق المتخلفة في قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على مشاكلها هو ازالته وليس معنى هذا أن مجرد الازالة كاف للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة في المدينة : بل ان الخطوة الأساسية في هذا اصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة . ليتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جديدة .

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ، أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضري ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع في المدينة يؤدي بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ، والى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها في الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة في مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة • بل أن السياسة الاجتماعية في كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانحراف وقد توسعت الدولة في الآونة الأخيرة في اقامة المساكن الشعبية التي تتوافر فيها الامكانيات التي تسمح للسكان نوى الدخل المحدود ان يعيشوا في ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى الصحى والثقافى •

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى فى عالمنا المعاصر تحديات مترايد على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين . ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغير يتناول أجزاءه أو مظاهر حياته ، وانما الأمر يتعلق بالمصير . فقد ترتب على زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العالم أن طفت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر فى المجتمع ، حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة آخذ فى الزوال تدريجيا . ان الحياة الحديثة تتركز تدريجيا فى المدن الأمر الذى يوثق أن تصبح الحضرية معه هى الطابع المحتمل الوحيد للحياة فى هذا العصر .

ان التأثيرات العديدة المترايدة التى تمارسها المدينة حتى فى البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون فى قرى أصبح أمرا ملموسا . كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة فى القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية . ولعل من المناسب هنا أن تعدد العوامل التى أدت الى الثورة العالمية فى مجال الزراعة والاحتمالات العديدة لتتأججا على حياة الانسان .

١ - ادخال القوة الآلية لتقوم بعمليات الزراعة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيوان ، فالآلة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية في اعداد التربة وبذر البذور
والرى والحصاد .

٢ - الأبحاث العلمية الواسعة النطاق في مجال الانتاج الزراعى
وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية في الزراعة وما نتج عن ذلك
من تغيير أساسى فى الكم والكيف بالنسبة للزراعات التقليدية
والمستحدثة .

٣ - التحسينات الضخمة التى تجرى الآن فى كل بلاد العالم
تقريباً فى مجال الحياة الفردية كالأسكان ومياه الشرب والاضاءة والتعليم
والرعاية الصحية والإدارة المحلية .

٤ - التناقض المستمر فى عدد سكان المجتمعات القروية نتيجة
للهجرة وارتفاع مستوى التعليم .

٥ - التغيرات التى تطرأ على نظم الملكية والتى يأخذ بعضها طابعاً
ثورياً وخاصة فى البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واستعمارية فى
مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نمواً تلقائياً يتحاذيه عوامل من القهر
والإهمال فترة طويلة ، ولم تغرز مشكلته إلا عندما اختل التوازن بين
انتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام
يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من
المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ - النظرة السطحية لمشاكل القرية واحتياجات السكان من حيث الرعاية الصحية أو النوعية الثقافية أو الكفاية الانتاجية .

٢ - عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التي سوف تترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتي بدأت بواورها تظهر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو ازدياد التعليم .

٣ - المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التي كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين في الارض .

٤ - الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية في الإصلاح ، ومعناه ادخال الإصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذي يخدم مصالح الملاك دون العاملين في الارض .

٥ - الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة في المجتمع .

٦ - البحوث السطحية التي أجريت على المجتمع القروي بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروي التي استخدمت في مجتمعات تختلف عن مجتمعا كلية : ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولذلك ظل المجتمع القروي في بلادنا غير معروف تماما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التي كانت ترصد له الطرق أو الاضاءة أو الاسكن أو الخدمات الانتاجية . فتركز الاهتمام بالمدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة . وقد ترتب على ذلك ما يلي :

١ - ظلت نسبة الأمية مرتفعة ارتفاعا ملحوظا : وكانت هذه

الأمية أحد الأسباب التي عوقت كثيراً من مشروعات التنمية ومنها
التوعية في مجالات الحياة المختلفة .

٢ - ظلت المواصلات بين القرى والمدن في حالة من السوء : الأمر
الذي ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن .

٣ - سوء الحالة الصحية نتيجة لانخفاض مستوى الرعاية
الصحية لثقل المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العاملة في محيط
الطب والتمريض : الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط العمر
وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد .

٤ - قيام العمومية كأساس في تنظيم العلاقات داخل القرى .
مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيراً من خطط الإصلاح .

٥ - عدم فاعلية الحكم المدلى في القرية : وعجزه عن القيام بدور
آخر في تنمية القرية غير الاشراف الإداري .

٦ - بقاء المشاكل التي تعترض قيام التعاون بدوره البناء في
الميادين الاقتصادية والاجتماعية : دون حل . وأدى الأمر في كثير من
الأحيان إلى استغلال القرويين .

٧ - ضالة أنواع الرعاية التي تخص القرية عامة ، وهذا يظهر
من مراجعة الميزانيات التي كانت تخص المجتمع القروي عامة .

٨ - عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخدمة في المناطق
الريفية .

٩ - المسائل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء .

١٠ - النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين .

التغير الثورى :

الثورة هى قمة التعبير الانسانى عن ارادة الانسان لتغير بناء المجتمع لتحرر المشاكل التى ترايدت وتعمدت وأصبح لها وضوح مسمى ومعنوى . ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهى من اكبر أدوات التعبير التى عرفها البشر . ولهذا يجب أن نفرق بينها وبين الإصلاح أو التطوير فالثورة تغير من البناء والعلاقات تغيراً يتناول الأساس المسمى والمعنوى معاً ، أما الإصلاح فهو محاولة لتقليل الأخطار والنتائج غير المرغوبة التى تتصل بأداء البناء لبعض وظائفه . ولهذا فإن الإصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأساسية لأجزاء البناء . كذا أن التطوير بدوره ليس الا تعديلاً لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى ظلها النظام دون تغيير جوهري فى الأساس المسمى أو المعنوى له .

من أجل هذا وفى ضوء الأحداث التى يمر بها مجتمعنا القروى ، يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحاً أم تطويراً أم تغييراً ثورياً ؟ تمشياً مع النظرة الأساسية التى عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب فالتساؤل نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلى :

١ - تغيير العلاقات البنائية فى المجتمع القروى ، ومن أهمها

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما
من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى بأكمله .

٢ - تغيير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع
الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لعمليات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية .

٣ - تغيير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى
زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للعمالة
والهجرة والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هذا الميدان .

٤ - تغيير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاشتراكية
وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجية العامة .

٥ - تدعيم الادارة المحلية كتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة
احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة التحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتابعة للإصلاح الزراعى فى
مجتمعتنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تغيير ثورى
فى مجتمعتنا القروى ، وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترقبت
وسوف تترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغيير
العلاقات البنائية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغيير
الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط
بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعتنا ككل . والسؤال الذى
يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟
وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التقلب على عدد من المشاكل
المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التي يحدثها التغيير في البناء يجب أن تأخذ غيرة من الزمن حتى تمتص تماما وتحدث أثرها المطلوب في البناء الاجتماعي . حتى يمكن أن تنهيا التربة لأي تغيير جديد .

ان حل مشاكل المجتمع القروي مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التي تواجه مجتمعا في الوقت الحاضر . ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكي الكامل والوصول الى رفاهية المواطن . وغير خاف أن كل مشكلة اجتماعية لها جانبها المادي وجانبها المعنوي . ففي الجانب المادي لا نستطيع أن نتصور إمكان القضاء على أي مشكلة دون (تمويل) ميزانية كبرت أم صغرت ، وخاصة تلك المشاكل المتعلقة بمقومات الرعاية الاجتماعية كالإسكان والرعاية الصحية : وفي الجانب المعنوي يرتبط حل المشكلة بدرجة الوعي السياسي والتخطيطي والاجتماعي . ولهذا فإن خطط الدولة في التوسع الصناعي والزراعي والخدمات تمثل الجانب المادي في طريق الدل الاشتراكي للمشاكل الاجتماعية ، كما أن الاتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي) يمثل الجانب المعنوي .

ان حل مشاكل المجتمع القروي يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى . هي التوقعات التي يجب أن تكون ماثلة تماما أمام أجهزة التخطيط المركزية . ولهذا يجب أن يكون في اعتبارنا أن نخطط لما بعد التخطيط . ومثال ذلك ما يلي :

١ - التوسع في الانتاج الزراعي عن طريق ادخال الآلات على نطاق كبير أو التخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ، يطل مشكلة التخلف في الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيفا . ولكنه ، سبب مشكلة أخرى وهي زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل

دون عمل في الوقت الذي لا تستطيع عمالة المشروعات الأخرى في
الانشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ - التوسع في محو الأمية يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ،
منها احتمال القضاء على السلبية والمعوقات التي تقف أمام الرعاية
الصحية أو الإلزام الزراعي ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هي
احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون
استعداد تلم لتلبية الضغط على أجهزة الخدمات .

ولكن الخطة الشاملة المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمع
الريفي يمكن أن تقلل من الانفاق المتصور على بعض المشروعات
الضرورية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحل المطلوب
للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلي :

١ - أن أدخل الآلات في العمل الزراعي يمكن أن يتيح الفرصة
للتوسع في التصنيع الزراعي ، فيزيد الإنتاج من ناحية ويزيد الدخل
القومي من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ - أن العمل الآلي في الزراعة سيخفف من المشكلة التامة المتعلقة
بالإسكان الريفي نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وأماكن التخطيط
السكاني في هذا الميدان بصورة أسهل مما هي عليه الآن في ذهن
المخططين .

المشاكل والطول المرحلة :

التفكير في مشاكل المجتمع القروي يجب أن يقوم على أساس النظر
إليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختلف كلما زاد الدخل القومي وكلما

أولئنا في التطبيق الاشتراكي . كما أن الحل لا يجب أن يوضع على أساس بقاء المجتمع القروي على صورته الحالية حتى مع تعديله . ولذلك يتضح هنا بأن يكون الحل إذا كان على هيئة جهاز أو مشروع متعدد الوظائف وقادرا على الحصول لخدمة أهداف متنوعة بعيدة المدى في المستقبل . وسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلي :

١ - مشكلة الاسكان القروي :

تتفاقم مشكلة الاسكان القروي في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائي لحجم القرية مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح في مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروي . والقرية بصفة عامة عبارة عن مجموعة من المساكن التي لم تبني على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أي معالم لممارسة لحياة الجمعية أو النشاط الترفيهي أو الخدمة العامة ، فهي من هذه الناحية تعتبر مكان إيواء فقط . ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسكن الريفي وواجهت عدة صعوبات منها :

(أ) عدم امكان بناء قرية بأكملها لتدخل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة .

(ب) عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة إذا بدأنا مشروعنا علما لاعادة بناء كل القرى في مجتمعنا .

(ج) غلبة التخطيط الهندسي للمسكن الريفي على التخطيط الاجتماعي : ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروي ليس مكانا للإيواء

فقط بل انه يمكن مدي النمو الثقافي والاجتماعي للقروي ويؤدي في نفس الوقت عدة وظائف اقتصادية واجتماعية من اجل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهنسي للمساكن عن هذه المطالب فانه يفشل تماما كأداة للتغير الاجتماعي في مجتمع القرية .

(د) عدم ادراك التطورات الحتمية التي سوف يتعرض لها المجتمع القروي في المستقبل ، الأمر الذي نتوقعه معناه ثقل القرية حجما وأن تتعدد وظائف المسكن الريفي وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهرية في طريقة بنائه أو سعته أو موقعه .

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان القروي باعتبارها مشكلة مرحلية تلتزم حلا مرحليا كذلك ولهذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التي نخذ نتطلب اتفاقا كبيرا في الوقت الحاضر وفي ضوء الطاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتملة للدخل القومي في السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بأبقاء الظروف الحالية للاسكان الريفي على ما هي عليه ، ولكننا نرى تجنب عمليات بناء قرى جديدة تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر في عدد سكان المجتمع القروي نتيجة لعمليات الهجرة السكانية أو المخططة ، أو نتيجة لعمليات التثقل الاجتماعي الطبيعية بسبب الاقبال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محددة وهي اماكن استخدام المساكن التي تبنى استخدامات متعددة في المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبان أو مكان لفرع من فروع الأجهزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى نتجنب الانفاق المستمر على مشروعات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة .

من الواضح حتى الآن أن المجتمع القروي لا يتلقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازي الذي يتطلبه المجتمع الحضري لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافي من الأطباء وهيئات التمريض ، والصعوبات التي تعترض الإرشاد الصحي والطب الوقائي . والحل الذي يتجه إليه التفكير تلقائيا في هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصد الميزانيات على أساس التوسع في انشاء المستشفيات والوحدات الريفية الصحية وغير ذلك من المشروعات التي تهدف الى تزويد كل قرية بالرعاية الصحية المحلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه في حل المشكلة الصحية سليما في الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التي سوف تحدث في المجتمع القروي يجعلنا نحاول أن نضع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى في المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة في الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كما ستتغير الطريقة التي يمكن أن تتبع الآن في توزيع الأطباء وهيئات التمريض خاصة اذا أدخلنا في حسابنا الى جانب ذلك احتمالات القضاء على الأمية والارتفاع التدريجي في مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقائي .

هذا ويمكن أن ننظر بنفس الطريقة الى بقية مشاكل المجتمع القروي الدالية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمع وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنمية المجتمع القروي . ولا يجب أن يفهم القارئ من هذا أننا نتجه الى ارجاء مواجهة مشاكل

المجتمع القروى ريثما تزداد كفاءة الدولة المادية بوصول الدخول القومى الى المرتبة التى يصبح فيها قادرا على اكمال "صورة الاشتراكية" لمجتمعنا من حيث رفاهية المواطن فى كل انحاء المجتمع . بل اننا نطلب بأن يكون منطق الحل الاشتراكي لمشاكل مجتمعنا القروى يقوم على أساسين واضحين هما :

١ - الحل التكتيكي : وهو الذى يقوم على تخطيط قصير المدى لتغيير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا ومعنويا . وخاصة فى المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتى ننظر اليها على أنها المقدمة الضرورية للحل الاشتراكي الكامل فى موجبة التغيرات المحتملة للصورة الكلية للمجتمع بأسره . ومثل هذا الحل المرحلي يجعلنا نتجنب الانشاق الكبير فى الوقت الذى تحتاج فيه الى بذل أكبر جهد فى مجال التنمية الاقتصادية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقية فى المجتمع .

٢ - الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى يستير بالتوقعات المحسوبة لاستمرار لتوسع فى التصنيع والعمل الآلى فى الزراعة والتصنيع الزراعى والزيادة المضطردة فى التعليم . واتساع نطاق الهجرة الداخلية من المجتمع القروى الى المجتمع الحضرى وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية فى كم الخدمات ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطرق وإنشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية : والتجارب التى مرت عليها المجتمعات الأخرى التى تزداد فيها نسبة الحضرية بصورة سريعة وانكماش المجتمع القروى دليل لنا فى محال لعمل المخطط

لواجهة المشاكل الأساسية ، والثغرات التي لا تزال باقية في مجتمعنا
القروي .

ان هذا المنطق في تصور مشاكل المجتمع القروي لا يضع يده على كل
المسائل التفصيلية في هذا الميدان ، وانما يشير الى طريقة التفكير
وغكرة للمخططين مستمدة من دراسات للتغير الاجتماعي في مجتمعنا
القروي ومستتدة في الوقت عينه على دراسات مقارنة أجريت ولا زالت
تجرى في المجتمعات الاوربية ، وفي بعض المجتمعات النامية في آسيا
وأفريقيا . ومن أجل هذا فاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاساليب
المتبعة في التنمية الريفية المنقولة عن بعض المجتمعات التي تختلف نظاما
اقتصاديا واجتماعيا وبيولوجيا عن مجتمعنا ، والتي لا تزال تستغرق
فلسفة العمل الاجتماعي عند كثير من العاملين في الأجهزة العاملة في
الميدان القروي عندنا ، وفي ختام هذا الفصل يحسن أن نشير الى أن
واقعا القروي في حاجة الى دراسة مخصصة ، وإلى تجميع كل
الطاقات المعنية في كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتمكن الدولة
بصورة فعالة من متابعة التغير الاجتماعي والاستعداد لنتائجه المتوقعة
في المدى البعيد .

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكي العربي في قمة أهدافه رغبة المواطن ، ويستعين على بلوغ هذا الهدف الانساني العظيم بالفكر والتخطيط الفكر الذي يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها في معركة الخلاص من التخلف والخروج من المعادلة الصعبة التي رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايدولوجيتنا النامية ، وهي مجموعة العقائد التي ترسم استراتيجية دورنا في بناء مجتمعنا ، ورسالتنا الرائدة في النضال من أجل سلام يقوم على العدالة ؛ ليتمكن الانسان في كل مكان من العالم أن يتنفس الصحة وأن يبعد عن كاهله أثقال الأرض والعوز ، والتخطيط الذي يقوم على قاعدة صلبة من البحث العلمي . يرسم لمجتمعنا طريق السير الحتمي نحو أهدافه العليا ؛ مجمعا كل امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها في جدول زمني يرسم أبعاد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكي العربي مسؤولية خطيرة ، أن يعيد تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمد الطريق لأبعاد جديدة في علاقاتنا الاجتماعية . وييلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكي قيما جديدة تكون بمثابة صمامات الأمن التي تدرس بناء الاشتراكي . أن أخطر ما يبرز بناء الاجتماعي أن نعيد تنظيمه وتظل روابطه تعكس قيم الرجعية والانعزالية والفردية .

ان فكرنا الاشتراكي يستطيع بالمرونة والقدرة الخلاقة على الحركة أن يتحرك بين أبعاد النظرية ومستويات التطبيق فيجدد شعاراته الأساسية ومقاييسه التي تسبر أغوار البؤس للاشتراكي والمنصرف ، ويضرب الأمثال في نفس الوقت أن مسؤولية الفكر الاشتراكي في مجتمعنا في مرحلة البناء الحالية مثلثة الزوايا ، إرسال أي توجيه وتربية وتعريف ، واستقبال أي ترجمة للأنفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل الاشتراكي في الواقع ، والذي نتصوره على أنه المادة الخام التي يجب إعادة صياغتها وإرسالها مرة أخرى للجماهير ليسهل تناولها وانتفاعها بها . لأن الترجمة الاشتراكية الحقيقية للقوانين والانتصارات الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه ، وتكون دليل عمل للجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتشق وتؤمن وتتجاوز فتدرس بقوة يجمعها البناء وتنطلق بغير عائق مادي أو معنوي لاستكمال عناصر هذا البناء .

وفي المرحلة الحالية التي نقرر فيها بحزم ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل بلوغ رفاهية المواطن ، على الفكر الاشتراكي الخلاق أن يتحرك في النطاقات التالية :

١ - مطاردة النزعات الانهازمية التي تشير لقلق وتشكك في إمكانيات الدولة أو تبالغ في وصف الصعوبات التي تقابلنا أو في مآل المحديات التي تواجهنا ، ونقارن بين الحاضر والماضي في الأسعار مثلا متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم ، وتحاول أن تستبكي المواطنين عهدا ذهبيا مضى ، متناسية أنه كان عهد طبقة واحدة تمتلك كل شيء ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات .

٢ - محاصرة الاتجاهات السلبية التي تنبعث عن الأنانية الفردية:
والتي تحت المواطنين على الوقوف خارج ميدان المعركة . لن كل مواطن
الآن يشارك بطاقته في بناء المجتمع لمصلحته المباشرة ولصالح الأجيال
القادمة ، والأيدى التي تمتد للبناء هي الأيدى الشريفة ، أما الأيدى
التي تمسك فهي ليست في مجتمعنا جديرة بالحياة . ان عدم المشاركة في
مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية .
واعتماد واضح على جماعية الحياة .

٣ - ضرب الانتهازية التي تمنع قيم الكفاح وتضرب معنوية
المناضلين وتستمرىء جهد الآخرين . ان تكلفوا الفرحى مبدأ جوهرى في
اشتراكيتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدي من واجب ،
ولهذا يجب أن نقرض المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات
السلم الذى تعودوا أن يصعدوا عليه . ان المنتهز الوادى ياكل بنفسه
حق ثمرة العمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين ، ولهذا
يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مخرب وخائن .

٤ - مصادرة النزعات التوكلية التي تقوض مبادئ التخطيط
عن طريق دعاوى باطلة تصدر عن قناعة زائفة وإيمان سلبي . وتخطيط في
تقدير أبعاد المستقبل ، ان البركة لا تحل الا بالعمل وتجنب الاسراف . من أجل
هذا يجب أن يكون الوعي التخطيطى رائد المواطن الاشتراكى في تقدير
ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ، ليستقيم التخطيط الفردى
مع التخطيط العام للمجتمع . ان التعطش للكماليات والاسراف
البورجوازي والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريرية يجب التبصير
بها للقضاء عليها .

٥ - الاحتراس من الاقتسار من التطلعات المورجسوانية .

غلبت جهود المجتمع لرفع الأجور أو توسيع قاعدة لقطاع العام طريقا للحصول على امتيازات تستخدم في سد منفذ العمل على قنوب الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير لمطالب التنمية الاقتصادية . ان مضاعفة الدخل القومي المستمرة طريق للوصول الى رفاهية المواطن وليست وسيلة للحصول على فائض يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاستهلاكية لتحويل طاقة الدولة عن اتجاهها الصحيح . ان المواطنة الاشتراكية ليست مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنزل أو زيادة مسرفة في مكونات الغذاء بدعوى الحرمان التاريخي منها ، ولكنها الاستعداد الدائم للارتباط الايجابي بالجماعة المناضلة ، وتقدير أبعاد التضحية وتقبل مطالبها في سبيل هدف أكبر . ان من أهم مبادئ الأخلاق أن يتنازل الإنسان عن لذة عابرة أو وقتية في سبيل لذة أكبر ودائمة .

بهذا يستطيع الفكر الاشتراكي أن يتحرك في ميدان أشياء ليحدد معالم طريق التضحيات التي يجب أن تدمل شرفها . ومن الميم في هذا الصدد ان نطالب بالتضحية تحقيقا لمبدأ العدالة .

وإذا كان الفكر الاشتراكي يستطيع أن يغرس الايمان ، فان التخطيط يستطيع أن يحدد الأهداف . والهدف مرتبط بإمكانيات الوصول اليه . هو الذي يرسم حدود الجهود وأبعاد التضحية . ومن أجل هذا أضع أمام القارئ هذه الاعتبارات .

١ - ضرورة زيادة الانتاج لنتمكن من مصاعفة الدخل القومي
كل عشر سنوات أو أقل .

٢ - ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليا
وبصورة اعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية فى العالم الثالث .

٣ - حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة فى السكان
فليس خافيا أن كل طفل جديد يحتاج الى مزيد من الخبز والمواد
الغذائية الأخرى ، ومكان فى المدرسة وفى وسائل المواصلات وفى أماكن
الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل فى مسكن وغير ذلك .

٤ - التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تحل اليها الا بتدعيم
الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هي التي تستطيع أن تبني الآلات
للمصانع الجديدة . ولا يمكن الوصول الى ذلك فى الوقت الذى تلتهم فيه
الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا . أو تعوق قدرتنا على التوسع فى
التصنيع الثقيل .

٥ - الاسراف فى الاستهلاك وعدم تخطيطه يؤدى الى التهام
حصيلتنا من النقد الأجنبى . ويؤدى الى تناقص قدرتنا فى الوصول
الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليس هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتاج ودوره
الخطير فى بناء مجتمعا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل فى حساب
التخطيط الواعى لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكي الى
غاياته وهي :

١ - ايجاد عمل لكل قادر عليه . وهذا لن يتم الا بالقضاء على

البطالة بكل أنواعها . وليس خافيا أن الوصول الجتمى لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية في الانتاج وتوسعا كبيرا في التصنيع والزراعة .

٢ - الوصول بالتأمين الصحى الى مرتبة الكفاءة والشمول . وهذا يقتضى مكانيات مادية وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها . وغير ذلك أن كل تقدم فى هذا الاتجاه يحتاج الى تمويل وميزانيات لابد أن تكون متوفرة وليست مستقطعة من باب آخر .

٣ - النهوض بالمجتمع الريفى وحل مشاكله العديدة . وهذا وحده يتطلب ميزانية ضخمة ، ولا نستطيع أن تؤخر حل هذه المشاكل و نتقدم لحلها على حساب مطالب عاجلة أو ملحة أخرى .

٤ - مطالب التأمين والاسكان الحضرى والريفى . وهى مطالب ملحة لا محتمل الارزاء أو الحل الوقتى . لأن مثل هذا الحل يستتفز دخلنا لقومى بنوع طائل . لأن منطق الحل الاشتراكى هو المواجهة الشاملة .

٥ - ومطالب التأمين الاجتماعى الشامل التى تواجه كل انواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة والمرضى وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى الأخرى اتفاقا ضخما .

ان مثل هذا التصور الاشتراكى المخطط للانتاج وللمطالب التنمية الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية . فلذا أضف الى تصوره هذه الأرقام المذهلة لترايد الاتفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف . فانه بأخصائه بمنطق شرف المواطنة وحماسية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الأيضى ووعيه التخطيطى وبمس

يجب أن تطوى عليه شخصيته من مورنة وأخلاق النخبال ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر في طبيعة استهلاكه اليومي ومبلغ حاجته الحقيقية لمواده ، وأن يتقبل كل تضحية تراها لأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق في هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ، وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة • ومثال ذلك ما يلي :

١ - يجب التخلي عن الأقبال للمرضى على الكماليات أو عن عدد كبير منها ان لم يكن يمكننا التخلي عنها جميعا مرة واحدة • وكل منا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل في مرتبة الضروريات • وما يدخل في مرتبة الكماليات •

٢ - يجب مراقبة الاستهلاك اليومي المنزلى من الخبز حتى لا تشتري الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لموسط الاستهلاك المعتدل في هذا الصدد •

٣ - عدم اللجوء الى التخزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاشاعات ، ويجب أن يثق كل مواطن في رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات •

٤ - يجب عدم الاسراف في كمية الأثاث المطلوب للمنزل ، فبعد مضي عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات • والفكرة في الأثاث أن يكون مريحا وكافيا بأغراض المعيشة المنزلية •

٥ - يجب عدم الاسراف في شراء الملابس ، أو كثرة الاقبال على انواعها وخاصة الملابس النسوية • ولهذا يجب تبصير السيدات بالأفكار الرجعية والانتهازية التي تصدر عن بيوت الأزياء الغربية •

٦ - يجب تخطيط الاستهلاك في أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنع الاسراف وامكان احلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة .

٧ - يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو السلع التي لها نظير في بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض في هذا الميدان .

٨ - يجب الحد من الاسراف في اعداد مؤسسات الحكومة والقطاع العام في الأثاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العامة .

٩ - يجب الحد من الاسراف في الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصة اذا أمكن تجميمها لمنع الازدواج وتضخم الانفاق .

١٠ - يجب سد منافذ النهم الاستهلاكي وخاصة في الكماليات عند بعض الفئات التي يتيح لها غائض الأجر استخدام استخداما غير اشتراكي .

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحدات الاشتراكية في كل أنحاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخال وتقليل الانفاق الضخم على الاستهلاك لتسرع ببلوغ التطبيق الاشتراكي الكامل من ناحية ، ولنحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكي من ناحية أخرى .

الفصل التاسع

مشاكل الأسرة

ظهرت أهمية معالجة مشاكل الأسرة من حيث بنائها ووظائفها ومشاكلها في العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة ، منها التغيرات الضخمة التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة من البدائية أو البدوية أو لقروية الى الحضرية والصناعية ، واتساع المدن حجما وما صاحبها من زيادة الخصائص الحضرية التي جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا ، ويضيق أيضا أساسها الوظيفي ، الأمر الذي فرض أنماطا جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية ، وقد كان من نتيجة ذلك ، أن العلاقات التي كانت تدور في دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور في دوائر أصغر وأصغر مع التغيرات المصاحبة في الأدوار والمراكز والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المشاكل التي تعاني منها أسرة اليوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصلا بالتفكك في المجتمع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء الأسرة تعكس ما هو موجود في الثقافة الكبرى والثقافات الفرعية ، ولهذا يعتمد نجاح الزواج في المجتمع الحديث على تفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التي طرأت

على دور المرأة في المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعي بصفة عامة ، والأسرة بصفة خاصة . ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية . فبعد أن كانت منتجة . أي تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجي كاعداد الطعام والملابس وبعض الحناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة : حتى في حالات الطعام . ومن المحتمل في ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذي يؤدي الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة . أو كما يفضل بعض الباحثين : أن المقومات التي تؤدي الى التفكك في الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التي تؤدي الى التكامل .

ونظراً لأن الأسرة — كجماعة — مرتبطة ارتباطاً قوياً بالتنظيم الاجتماعي العام في المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة ، فإنها لا تتفكك أو تتحرف أو تنحل الا اذا تضاعفت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية . ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية . يؤدي اتساعها أو عمقها الى المشاكل العديدة التي يعرفها الإنسان العادي . ويعتقد الباحثون في شؤون الأسرة أن التفكك الأسري على هذا الأساس مرتبط بالتفكك في المجتمع الكبير . ولهذا كان القلق على مشاكل الأسرة لا يتركز على مقومات متصلة اتصالاً نهائياً بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون في الذهن تحريك العوامل الكبرى في المجتمع التي تنعكس في المدى القصير أو الطويل على الأسرة .

تطور البحث في الاسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الاسرة، فليس لدينا في الوقت الحاضر تلويح شامل للمحاولات التي بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانساني، وكل الذي نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة في خطوطها العريضة .

١ - يتبين الباحث من استقراء تاريخ علم الاجتماع الأسري (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من نادية وبالايدولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخرى .

٢ - عندما كان علم الاجتماع للأسري في أول مراحله في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الأفكار التطورية المتأثرة بالدارونية الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الأسرة، ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الاسئلة مثل: هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج أو بالنظام المختلط؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم أموية؟ ومن الطبيعي أن الاجابة على هذه الأسئلة التي تتعلق بأصل الأسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية والفولكلور والأساطير . أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الأسر دراسة مباشرة فإن مادته كان يستمدّها من الحقائق المعروفة عن أكثر المجتمعات بدائية . وقد كان يظن في هذا الوقت أن الأنساق الأسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الأولية للأسرة، ولذلك فإن دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضوءاً على أصل الأسرة الانسانية ونموها .

٣ - أن نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متنة أو شاملة ،
ونشير هنا إلى أن مورجان وانتجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة
من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعي في
المجتمعات البدائية ، وهذا في الوقت الذي حاول فيه وستر مارك أن
يقدم الأدلة التي تثبت أن الأمر البدائية كانت أسرا (وحدانية)
ومخلصة في نفس الوقت .

٤ - جمع هنري مين عددا كبيرا من الأدلة التي تثبت أن النظام
الأبوي كان موجودا في العصور الأولية للأسرة ، ولكن باخوفين قدم
أدلة أخرى تثبت أن الأموية كانت سابقة في وجودها في المجتمع
الإنساني على الأبوية .

ونظرا لأن الأدلة التي قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد
ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب
عينا لأن المعلومات التاريخية والاثنولوجية التي جمعت ، جعلت
الاهتمام يتركز حول الأسرة ، الأمر الذي ترتب عليه فيما بعد أن
أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمي ، ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق
على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة
بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر إلى دراسة
مشاكل الأسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية
السريعة وما ترتب عليها من تصدعات في عدد كبير من الأسر ، ووقوع
نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التي ظهرت في هذا
القرن الأبحاث التي أجراها سدنبي وبياتريس وبورنتري التي دارت
حول الحياة والعمل في مدن أوروبا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات

المماثلة لمشاكل الأسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفت
إلى مسائل مثل المكان والطابع العنصري .

٦ - ويعتبر لبسلاي من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا
بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادي منها ، ويندو هذا
من منهجه في الدراسة الذي جعل مستوى المعيشة ، المقياس الموضوعي ،
الذي عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها .

٧ - وقد تحول الاهتمام في مطلع القرن العشرين إلى استقصاء
مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر ، نظرا لازيادة حالات
الطلاق والانقضاء ، كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد
واستغل المرأة وظهور النزعة الفردية ، ما ترتب من آثار على وجود
الأسر كنظام في المجتمع وملاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن
طريق استخدام الأرصاء الذي يستخدم الأرقام المسجلة ، عن الطلاق
والجريمة والأجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ
أوائل هذا القرن عدم جدوى استخدام الإحصاء وحده في دراسة
الأسرة كنظام في المجتمع وملاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن
أسرة جديدة في سبيلها إلى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل
الأسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الأسرة جزءا متكاملًا
من مجتمع يتغير بسرعة .

٩ - وعندما بدأت دراسة الأسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون
في الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم
العوامل التي استحوذت على اهتمامهم عامل التفرع ، الذي اعتبر

أساساً هاما في ثبات الأسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المؤلف مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنسي وأثرهما في حياة الأسرة .

١٠ - وتعتبر دراسة بوجس نقطة تحول في اتجاه البحث الأسري . ويسود هذا التحول من تعريفه للأسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الأسرة كبناء اجتماعي ، والتركيز بالتالي على اتجاهات الأعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد ولتثبيت عن طريق الدراسات التي تجرى في علم النفس والتحليل النفسي .

١١ - وقد بدأ الباحثون في الأسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرتبت على هذه الحرب ، يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الأسرة المتعددة ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي رعاية الأطفال وفي تربيتهم .

١٢ - ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذي يهتم بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للأسرة في محاولة لفهم علاقة الأسرة بالانسان الأخرى في المجتمع من الناديتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الأسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسي لفهم الأسرة الحديثة .

وهكذا نشين أن دراسة الأسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك عندما أدرك الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه عدداً من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه في أول الامر من يؤس وفقر وهجرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التي تؤدي الى تصدع الاسرة . وما يترتب عليه من طلاق وانفصال وانصراف للاحداث وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تريد اشتغال المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الاسرة وفي ظهور الفردية ، وذلك نظراً لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى في المجتمع كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظرية الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغاً واضحاً . ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه ، نجد أنها أخذت تتغير تقريباً في الاتجاه الذي سارت فيه الاسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو لاقتصادى ولصناعى . ولهذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية في مختلف أجزاء مجتمعنا في الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المقارنة على مستوى عالمى ، أو على مستوى التغير في مجتمعنا نفسه في السنين القادمة .

الضبط العام والزواج :

توافق كل اجتماعات على صور من العلاقات لجنسية ولا توافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلاً للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هؤلاء الأطفال ويستنتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان في كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

انتهاء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات . ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع . ويختلف الزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهي ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التي لا تنحل لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن الطلاق قد ينهي رابطة الزواج إلا أنه لا يؤدي إلى انتهاء الأسرة . ويدتفل بالزواج في كل مكان وفي كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ في نفس الوقت إلى الضبط العام ، وحفل الزواج في حد ذاته عبارة عن إعلان أن رجلا وامرأة قررا الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون مفهوما أنهما يتحملان معا مسؤولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال ، وكل مجتمع له طريقته الخاصة في إجراءات الزواج وفي اتمامه ، فقد تطول في مجتمع بينما تقصر في مجتمع آخر ، أو قد تكون المدة في حد ذاتها متوقعة على ظروف فردية بحتة . وهناك اختلاف هام بين الزواج والأسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الأسرة فإنها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم في الزمان وتتخطى حدود الموت ، وتستمر في الوجود معتمدة على بقية مكوناتها .

الأساس البيولوجي :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التي تحكم مطابقة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فإنها تختلف من مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل في بيولوجية الإنسان . وهناك

في نفس الوقت وجوه شبه أساسية دأخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة : ويقال ان التشابه داخل القواعد والحدود التي تفرض على مدى التغير ترجع في المثل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية .

أ (يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أي جنس من أجناس الانسان . فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الاشباع الجنسي بغض النظر عن أي فصل من فصول السنة أو عن أي دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فانها أكثر تغيرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ، ولكنها على أي حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا إذا قورنت بالأنثى في الأنواع الاخرى . أو بمعنى آخر ، تكون قادرة على الاستجابة في كل الأوقات إلا في الحالات التي يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة . وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسي في النوع الانساني دائم بصورة ليس لها نظير في الأنواع الأخرى .

ب (ان فسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة في فترات دورية ، فهي تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها ويلاحظ الباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان ، التي تتطلب الارتباط الدائم بالكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع في نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية والتمرين ليتمكن من اكتساب الوسائل التقنية والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذي يعيش فيه .

(ج) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية في الأسرة الإنسانية : ذلك لأنه لا يحسن بالنقص الفسيولوجي التي تحس به المرأة ، كما أنه في العادة أقوى منها . ويقول أرنولد جرين ان الدور الذي تقوم به أم للزوجة (الحفاه) والمميز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وغترات الحمل ولولادة دفعت الرجل لى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوفير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه في حياتهم . وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، إلا أن الرجل عادة يكون له أهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة . كما أن لواء السيادة في الأسرة معقود للرجل ، ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن أخ الزوجة في المجتمعات التي يسودها النظام الأموى هو الذى يتولى جميع مسئوليات الأسرة .

وقد يذهب بعض الباحثين لى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى في المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو سادجا وبسيطا جدا ، لأن للرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السيادة في الأسرة . وتؤكد الأبحاث التي أجريت في موضوع الأسرة أن اختلاف لوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما في المجتمع الإنسانى وعنصرا أساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأقل في الأسرة .

تنظيم الأسرة :

يقول وليم أجبرن أن الأسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التي أجريت في المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثيره البعض

عن شكل الأسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوّره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الإنسان : ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الديوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فإذا كان الأمر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعي أن يكون الإنسان وهو أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الأسرة في بداية الأمر .

ويلاحظ أجبرن أن تنظيم الأسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول أن الصورة العادية للأسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنتظم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذي جعل الأسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التي تقوم بها أسر من نفس النوع . والتغير الأساسي في تنظيم الأسرة يكون إما بإضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها . وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا . أن الأسرة إما أن تقوم على زوج داخلي أو على زوج خارجي . والأساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة : منها النظرة الخاصة إلى الأقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل ، محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التي قد تترتب على الزواج الخارجي .

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الأسري يجدر بنا هنا أن نشير إليها على النحو الآتي :

١ - العمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا

في المجتمع الإنساني : كما أنها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا المجتمع .

٢ - الأساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من الحوافز المعقدة الحقيقة التي تترجم عن الطبيعة العضوية للإنسان .

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من أثر واضح باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازماً له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد : لأن : الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو الى ما لا نهاية : بل إنها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من أنها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى .

٦ - مسئولية الأعضاء التي يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيراً عند أعضاء أي جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك أن العضو في الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتبها لأي جماعة أخرى في المجتمع .

٧ - يشدد المجتمع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فإنها تحظى بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعي ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الانسان .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث

كونها نظاما موجودا في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ،وهي مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها بل انها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن تتحل فيها أو تنتهي لتقوم مكانها أسرة أخرى وهكذا .

وظائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بمسدد من الوظائف هي الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي نشير إليها فيما يلي :

١ (تنظيم السلوك الجنسي والاتجاب :

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة فسيولوجية تخضع لجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الأشخاص . ومسموحا بها للبعض الآخر . وممنوعة للباقيين . ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج . لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد يحدث الزواج دون تزاوج . لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل إزاء الآخر وإزاء أقاربهم وإزاء المجتمع ككل . ولهذا يعتبر الزواج اتفقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الاسرة طالبا رسميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج إلا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة إزاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد في لقسمه المختلفة إزاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من توجه المجتمع للسلوك الجنسي على هذه النحو ، إلا أن هذا لم يمهله ولم يقضى عليه في الواقع . ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التي تتمثل بشئون الجنس والزواج .

ب (العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انتداب لاطفال والاشراف على وعائيتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الأسرة مسؤلة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة توطئه فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

ج (التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاوننا على الأقل من الناحية الاقتصادية . أولئك هم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة برعاية الطفل وطعاميته النفسية ، وتربيته وتوجيهه ؛ ويختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المسئوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التي تتحملها المرأة مسئوليتها .

د (الشبـاع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للطفل أكبر قدر من الحسَن والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالي والمائلي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من شبـاع لرغباتهم

المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاتباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة في مداعبة الأطفال وفي اللعب معهم .

طبيعة التفكك الأسرى :

يتسبب التفكك الأسرى إلى أى ومن أوسوء تكيف وتوافق أو انحلال يعيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر ومن هذه الروابط على ما قد يحسب لعلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى إلى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدثت خلاف بينهما وبين أبنائهما . ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين الزوجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد إلى الدرجة التى تغضى إلى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية يكون مائلا وراء كل اختلاف إلا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين ينذر بانحلال الزواج كلية . أما إذا كان التوتر قائما بين الأبناء ووالديهم فلم الموقف يختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف فلم يؤدي ذلك إلى انحلال الأسرة خصوصا إذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الأجيال تنميه العوامل الثقافية وتعقده عمليات التغير الاجتماعى والثقافى وخاصة إذا كانت من النوع السريع والكثيف أن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الأبناء ووالديهم تخلق توترا داخل الأسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى إلى تصدع الأسرة تماما فى أغلب الحالات . واذن فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التي إذا
تصدعت كان هذا نذيراً بانحلال الأسرة تملأها . ومن أجل هذا نقول ،
أن تفكك الأسرة يعتبر نوعاً من التفكك الاجتماعي . ومن مظاهر التفكك
الأسرى ما يلي :

١ - الاختلال الذي يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة في
مجال التوقعات ومن العوامل التي تؤدي إلى هذا الاختلال ، الهجرة
والموت والطلاق .

٢ - تظل رابطة الزوجية أو تفكك الأسرة بسبب استقلال المرأة
الاقتصادي أو تضيق الحيز أو القواعد القانونية المرنة . ولكن استقلال
المرأة الاقتصادي يصبح تدريجياً في كثير من المجتمعات أمراً عادياً يقبله
الرجال ، ولذلك تزداد نسب التفكك الأسرى بسبب التعاضد الزوجية .

٣ - يؤدي عدم انجاب الأطفال إلى احتمالات عديدة تؤدي إلى
فهم عرى رابطة الزوجية . ولكن وجود الأطفال قد لا يمنع هذا
الانقسام . والمرأة في عدد من المجتمعات تعرف أن انجاب الأطفال
يعتبر عملاً وقائياً يمنع من تظل الأسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب
بكثرة حتى لو أدى الأمر إلى ارتباك الميزانية العادية للمنزل .

٤ - قد تظل الأسرة متماسكة من الناحية الخارجية ، على الرغم من
مظاهر عدم الانسجام والتعاسة ، وعلى الرغم من وجود مصادر
للإشباع الجنسي أو العاطفي خارج نطاق الأسرة كما هو الحال في
بعض المجتمعات الأوربية .

٥ - يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الأسرة على مدى
التسامح ، ذلك لأن الرجال والنساء يدخلون في علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة في الحياة ، ولهذا نحن نتوقع أن تتطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما إذا لم يمارس بطريقة واعية فقد ترداد التوترات وتفضى الى تفكك الأسرة .

٦ - يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسئولية الأسرة أساسا من الناحية الاقتصادية في مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، في المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الأسرة والمبادئ العامة في تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدي الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ - تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال وامدار القرارات وأمور الترقية ، والسبب في هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع لنساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستهن لها بشيء من التحدى ، يؤدي في كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكورية في مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية في ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدي تصدعات خطيرة في الوحدة الاسرية .

٨ - ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة في مجال اعطاء النساء لحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعا من

التفكير الاجتماعي : خصوصاً إذا ظل البناء الاجتماعي قائماً على تنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع .

٩ - مشاركة المرأة في ميول الأسرة أو مساوئها في التعليم مع الرجل قد يؤدي إلى أن تنظر للزوجها نظرة مالية أو رزقية لا نظرة مستند أو مهيم ، ولكن المبالغة في الاتجاه يؤدي إلى تصدع الأسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النفسية .

١٠ - من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضوحاً : حيرة المرأة وثقلها ، لأنها تعرف ما تريد حقاً . فهي تريد أن تتعلم وتحصل على أكبر لأغلب العلمية . وتريد أن تحتل أرفع المراكز . وفي نفس الوقت تريد أن تتزوج وتتجب أطفال ، وأن يكون لها بيت مستقل . ولذلك تخطئ بين واجبين مختلفين ، العمل المنهك : وبناء بيت ورعايته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كله على حدة إذا أعطى العناية الكافية . ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤدياً إلى عدم إتقانها لأي منهما .

علاقة تفكير الأسرة بتغير البناء الاجتماعي :

المجتمعات التي تتغير ببطء كالمجتمعات الريفية أو البدائية أو القروية ، لا تتفكر فيها الأسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحدث في المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصناعية : ويرجع ذلك إلى أن نمط الأسرة والعلاقات القرابية والوظائف التي تحدد أدوار الأعضاء ومراكزهم يظل ثابتاً إلا من تغيرات طفيفة جداً لا تمتد إلى طبيعة البناء الأسري .

وكما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا يتغير أجزائه في علاقته

بعضه مع الآخر إلا بشكل طفيف أيضا . ويلاحظ أن دورة الحياة في المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ، ولهذا تعرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشئ كل ما هو مطلوب منه ويقبل كل التوجيهات التي تصدر عن الكبار دون مناقشة في أغلب الأحيان . ومن المسائل التي تساعد على ذلك أن التراث الثقافي لا يطرأ عليه أي تعديل جوهري فيما يتعلق بالقيم والأفكار والاتجاهات والمسموحات والمنوعات .

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعي والثقافة يؤديان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهري نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقة الأجزاء ، ظلت الأسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعي والثقافي إذا ترايدت سرعته وكثافته ، فإن هذا يؤدي إلى خلخلات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذي يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك العديدة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن الأسرة التي كانت تعتمد في تكاملها على تحديد واضح للأدوار في ظل نسق قيمي معين تتفكك إذا حدث تعديل جوهري في هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمي كما هو الحال في الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافي بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ، وعندما تحول المجتمع الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي وتغير النسق القيمي والايديولوجي لبناء الأسرة ووظيفتها في ظل النظام الجديد . ويظهر هذا التناقض في الأدوار والمراكز والتوقعات في الأسرة الحضرية على وجه خاص بالتساؤل أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الأسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التي تواجهها الأسرة في المدينة ما يلي :

١ - تعدد الأدوار . وخاصة غيرة يتعق بالمرأة عندما تعجز .
وتكون مشغولة عن بيت وعناية أطفالها وتلبية مطالب الزوج .
والصعوبة التي تنشأ في هذا المجال ترجع الى أن المرأة في الأسرة التقليدية
كان مناطا بها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة ، ولكنها اليوم في الأسرة
المتوسطة مثلا تقوم بدور الأم والمشاركة في ميقاتية الأسرة وفي
الامر الأقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئولة أكبر
في معاونة الرجل اقتصاديا الى جانب مسئوليتها الأخرى . ولهذا تنشأ هنا
مشقات التكيف للأدوار المختلفة .

٢ - التبرم بالدور وخاصة إذا كثر الأمر متعلقا بالمرأة . ذلك أن
النساء بوجه عام يأخذن فرسا متساوية مع الرجال في التعليم وفي العمل
وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعية عالية . والمشكلة هنا أن
محاولة اقناع المرأة بدورها الأساسي كأم وكربة منزل لا يقنعها على
الاطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائلية .

صراع الأدوار الذي يحدث عندما يقوم الرجل محاولات المرأة
للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليتها في الأسرة .
ويعترض الرجل أيضا بشدة على أي سلطة تحاول المرأة أن تمارسها في
الوقت الذي يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية . والمعتقد أن الصراع
الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة الى ميدان العمل ، فعلى الرغم من
أن الرجال قد يوافقون على ذلك . إلا أن موافقتهم تكون نظرية في أغلب
الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول
المرأة على مركز مصاحب لدورها في العمل وخاصة إذا امتد هذا الى
مناقشة حقوقه في لسيادة على الأسرة . وليس هناك شك أن الغالبية
العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجل أقدر من المرأة في العمل وفي

قيادة الأسرة ومن ثم فإن مآلها الى المنزل وحكمتها لا يمكن أن تمتد
أكثر من حدود المطبخ .

٤ - غموض دور المرأة قد يؤدي الى عدم استطاعة الرجال
التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع ، خصوصا اذا عرفنا أن حقوق
الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية،
ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها في المجتمع وتحديد وحث الرجال
على قبوله والتكيف معه أمرا حيويا في تجنب تفكك الأسرة ، ولكن
الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد
تكامل الأسرة .

ان تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعة
المدى في وظائفها وكما زاد التغير في هذه العلاقات كلما تضاعفت
الوظائف ، وأصبحت غير مقتنة للرجل أو المرأة بالاستمرار في العلاقة
الزوجية ، خاصة اذا كانت ظروف المجتمع الحضري تيسر اشباع
الحاجات الأساسية التي تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع
ولعل هذا هو السر في تزايد نسبة الطلاق في المجتمعات الحضرية
والصناعية . كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته في ضوء عدم
وجود ضبط اجتماعي كاف يؤدي أيضا الى نفس النتيجة .

عوامل التوتر الاسري :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمحض منها من نتائج
بعيدة المدى في البناء الاجتماعي للمجتمعات ، كان سببا مباشرا لتفكك
الأسرة أو لظهور علامات التعاسة في الحياة الزوجية . ففي كل مراحل
التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضا الروابط الاسرية

كانت تتفكك لأسباب متعددة وكل ما في الأمر أن النظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والخلقية المتغيرة سببت أو عجلت بالتفكك الأسري وانفصام الروابط الزوجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر مبدداً لمركز قانوني ثابت ، لأنه من ناحية أخرى علاقة شخصية خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهمية من البناء النظامي ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقة التي تسهم بها في عملية التفكك بالنسبة للأسرة مسألة على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤكد عدد من الباحثين في شؤون الأسرة أن العملية التفككية في مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر في الاتجاهات تؤدي إلى وهن الروابط التي تصل الزوجين ، والتوترات التي تنشأ نتيجة لذلك لها عدة خصائص على النحو التالي :

١ - اختلاف الأهداف المشتركة بين الزوجين وكذلك الاهتمامات المتبادلة ، وتصبح النزعات والأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر الفاتنة للنظر من الأهداف الأسرية .

٢ - تبدأ الجهود التعاونية لاقامة الأسرة والحفاظ عليها في ثلاثي تدريجياً .

٣ - يبدأ الزوج والزوجة في عمليات انسحابية متعددة وخاصة في مجال الخدمات المتبادلة سواء في داخل الوحدة الأسرية أو خارجها .

٤ - يظهر التناقض في مجال العلاقات الشخصية المتبادلة ، أي بمعنى آخر لا يكون هناك انساق في لرغبات وترداد فرض الاصطدام .

٥ - يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى .

٦ - تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طبيعة عدوانيا . وفي بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيا .

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسري يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية وإلى أسباب اجتماعية : مع ملاحظة أن هذا التوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه . إذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفك الأسرة يتخذ الطابع التدريجي ويكون مدكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب في بعض الأحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر . ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالي :

١ - العوامل المزاجية وهي التي ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية ولعاطفية عند الفرد . وفي هذا المجال يخيف الناس أصنافا عديدة :

أ (أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية .

ب (وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام .

ج (وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقي أو اعتمادا على مشاعرهم .

ولعل الصراع الذي يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين انواع الصراع التى تؤدى الى التوتر الدائم وقد لا تنفى فى كل الحالات الى التفكك الكامل للأسرة . ومثال ذلك أن لرجل الذى لديه نزعات السيطرة اذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما فراع مستمر . الا أن ظروف الحياة الأسرية والتأثيرات العديدة التى تتأثر بها من الخارج الى جانب المسؤوليات المتزايدة تضع حدا للتصادم .

٢ - القيم الاجتماعية وهى مجموع الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثلة ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذى قد يفضى الى التفكك . ذلك لأن القيم تعدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا لها فى كثير من الأحيان . ولهذا نتوقع أن يكون الاختلاف العقيدة الدينية أو السياسية مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدى الى تحلل الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لأحدهما طاقة ايجابية على التكيف .

٣ - الانماط السلوكية وهى التى تعبر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد فى وضع اجتماعى خاص وهى بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن الملاحظ الأنماط السلوكية عند الزواج تكون قد استقرت بصورة معينة ويصعب تغييرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون فى شؤون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل الى درجة خطيرة خاصة اذا تعلق بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الاطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين . وما من شك أن الأفراد يختلفون فى أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم فى أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفى لبعض الآخر تكون الكلمة للأم وهذا لا ينفى وجود نوع ثالث تكون مسؤولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم . ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانمط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الأولى في أسرة كل منهما الخاصة ويظهر هذا واضحا في العلاقات الزوجية .

٤ - التوترات التي ترجع الى النسل في تحقيق الموطف التي كانت متصورة قبل الزواج . فمن المعروف أن الحب أصبح أساسا يتراد أهميته كسبب هام للزواج في مجتمعات اليوم ولذلك عندما يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا في نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تردهر في ظل ظروف غريبة من أهمها الكبت الجنسي الذي اذا وجد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدي هذا الى الاختفاء التدريجي للحب الرومانتيكي . ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثيرا من الزوجات يشعرن بالسعادة اذا كانت العلاقة الجنسية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهن وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن الثعود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ في العلاقات الجنسية فإن هذا يؤدي بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية .

٥ - استقلال المرأة الاقتصادي وما قد يصحبه من عدم وضوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة فيشعر الرجل تدريجيا بأن الوحدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الانسانية وبالتالي تبدأ في الظهور بعض النقاط الخلافية التي اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهات الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه .

الطلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة في هذه الايام تتعرض لأزمات وتصدمات

متعددة نتيجة لتغيرات الاجتماع، و ثقافيه حتى يعتبره البعض شديدة
الوطأة على نظم الأسرة الحديث ويحمل هذا لثقل معنى متعددة منها،
أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها : الأزومات والتصدعات أو أن
الحياة الحديثة في المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الأسرة
وتماسكها أو أن عوامل تكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث
وصرغت لرجال والنساء معا عن الاهتمام به .

ولكن الأبحاث متعددة عن الأسرة في المجتمعات البدائية والقديمة،
أثبتت أن الأسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر واجبت الإزمات
والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا
النظام ، ومع ذلك نلاحظ زياد نسب الطلاق في مجتمعات اليوم
بصورة لم تكن مألوغة في أى وقت مضى حتى في تلك المجتمعات التى
تحرّم الطلاق دينيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب
الطلاق ما يلى :

١ - عدم التوافق الجنسى بين الزوجين يؤدي الى ازدياد درجة
الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق : ويصبح لا مناص
من حل رابطة الزواج .

٢ - الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج والذى يشترط
الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهرى للزواج . ومن المعروف
أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا
وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف
ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ - 'خلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى قد يكون

عمالهم في بي بي تقصر أو يحد في حد بي بي الزوجين لا يرد
وهي جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر صوباً في استمرار
وجود غوارق يحسها الزوجين باستمرار .

٤ - وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية ونقص
المستوى الاقتصادي والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التي لا
تعجل بقرار الطلاق في بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب
الطلاق . بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال
بين أقسامه المختلفة . وعلى كل حال فأننا نستطيع أن نقول أن العوامل
السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة . أما غلبة عامل على آخر
فأمر متحل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة .

وإذا كان الطلاق هو النكاح الثاني الذي يعبر عن انتهاء رابطة
الزواج . فإن هناك أنواعاً متعددة من السلوك تشير إلى توثق هذه
الرابطه مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدهما رابطه
الزواج مرة أخرى إذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن
الآخر أن يقدر مسؤوليتهما الاجتماعية إزاء الأسرة .

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الأطفال بينما تقل
في الأسر الكثيرة الأطفال . ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات إلى
انجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لحرف الرجل نهائياً عن التفكير في
الطلاق . كما أن الزوجة قد تسيء تدبير أمور المنزل في بعض الأحيان
لتنسرف ميزانية زوجها حتى لا يحقق عائداً من المال يستخدمه في
قضاء وقت الفراغ بعيداً عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى .

ان تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الأحداث وفي السلوك الاجرامى عامة . وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرضى النفسى الذى يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزوجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التى تحدد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ - الطفل الذى ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلى مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيداً بها ، أو بمعنى آخر : الآباء السعداء يخرجون أطفالاً يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ - عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالأشباع والحب تكون أساساً هاماً في الصلات القوية التى تربط الزوجين وتؤدي الى علاقة دائمة وثابتة .

٣ - ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية .

٤ - يرتبط التوافق الزوجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلى عن موقف التصدى في المناقشة والصبر عند الاستشارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم .

٥ - ترتبط القدرة على الاخذ والعطاء في المسائل العاطفية
بالسعادة الزوجية .

٦ - كلما كان الانسان سعيدا في زواجه كان أكثر حبا للناس ،
ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصدبة الغير هم من أكثر الناس فرصة في
النجاح في الحياة الزوجية .

٧ - يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين
والقيم الرغيلة ، ذلك أنه كلما كان الانسان شديد الحرص على أداء
لواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسعد
في حياته الزوجية ، والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق
الحب وال صداقة ، لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدي إلى حسن التفاهم
والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقدير أمور الأسرة
الذى يؤدي إلى نجاح الزواج .

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والأمن
الاقتصادي للأسرة إلى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط
ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية .

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها اذا كانت عاملة أو موظفة
بالسعادة أو الشقاء في الزواج .

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثانى ، وتدل
البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن
متزوجات لأول مرة .

الفصل العاشر

مسألة البيروقراطية

البيروقراطية باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسؤوليات لمواجهة التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تنطوى على تسلسل للجهات المعنية بأصدار القرارات وتنفيذها ، قديمة من حيث الموضوع ، وإن كانت حديثه من حيث الإصلاح والمعالجة العلمية . المعنى اعتقد أن التنظيم البيروقراطي ظهر مع ظهور الحضارات الأولى تعددت وجود نشاطه فإنه ينطوى على تحديد واضح للأدوار المختلفة للأشخاص الذين ينادونهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف ، وبهذا المعنى اعتقد أن التنظيم البيروقراطي ظهر مع ظهور الحضارات الأولى في تاريخ الانسـاس وعنى لأخص في مصر والهند والصين ، ذلك أن إشراف الدولة على الزراعة والمشروعات العامة وتحصيل الضرائب وتنظيم قوات الشرطة والجيش أدى إلى الحاجة إلى إنشاء سلطات محلية ومركزية ترتبط جميعا بسلسلة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم عملية إنجاز العمل لخطته والوصول إلى تنفيذ القرارات بصورة لسياسة المرسومة للنظام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية : مصاحبة لنشوء الدولة ومتطورة مع تطورها ونموها ومتشعبة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التي تقوم بها . ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطي كما يمكن أن يكون لكل جهة مشرفة على كل نشاط على حدة جهازها

البيروقراطي أيضا . وقد نشأت مسألة البيروقراطية و سبب موضع
لملاحظة منذ ثورة الصناعية . ومثلما اجتمعت من الطابع
تتراجع الى الطابع الصناعي وما صاحب ذلك من ضرورته تعدد النظر
في التنظيمات البيروقراطية التي كانت تقاسم المجتمعات البريانية التي
كان لها وضع طبقي خاص . ولها نواح محدودة من النشوء في مجالات
الدينية والسياسية والاجتماعية . كما أن نشوء النظم الرأسمالية وما
صاحبه من اتساع نطاق نشاط المشروعات الفردية أدى الى نشوء
الحاجة الى تنظيمات بيروقراطية تقاسم هذه المشروعات . لنا نظام
خاص قد يشابه أو قد يختلف في بعض الأحيان التنظيم البيروقراطي
للدولة نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطية مسألتان :

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطي الى تثبيت نسب ووثيقة في
وجه كل تغير يحدث في المجتمع . بمعنى أنه يشهد مرونته على التوافق أو
التكيف مع كل تعديل جوهري يصيب الطابع لعدم البناء الاجتماعي
ويؤلفه الأساسية .

الثانية : الطابع غير الشخصي الذي يصحبه به هذا التنظيم . بمعنى
أن العاملين في التنظيم البيروقراطي ينفذون القوانين واللوائح
ويطبقون إجراءاتها دون عاطفة أو دون نظر الى الأضرار التي يمكن
أن تترتب على مثل هذا التنفيذ . ويترتب على ذلك أن تصبح المساعدة
البيروقراطية في العمل أهم من الشخصي الذي يتعامل معها أو تلحقه
تأثيراتها أو نتائجها .

ومن المألوف أن يشار الى التنظيم البيروقراطي باعتباره عقبة تقف
أمام وصول التغير الاجتماعي الى أبعاده . أو كمعوق أمام بلوغ
التخطيط النتائج الأساسية التي رسمت الخطة لبلوغها . ذلك لأن التنظيم

البيروقراطية على عدم عرده صوته من ترويض متشعب فغيره
 فيتخلل كل نواحي هذه الاساسي . ولذلك يصعب تعيره دفعه و حده
 أو القضاء عليه بسهولة وبذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال
 على أية تنظيمات جديدة لا تستقيم مع عبادتها الاساسية . ويكون من
 الملائم في هذه الحالة تعيير طبيعه التوجيه البيروقراطي لأمكان تعيير
 العلاقات التي كانت قائمة في ظل البناء الاجتماعي القديم . ومعنى ذلك
 أن التنظيم البيروقراطي يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية
 والاجتماعية معا . ويعطى طابعا خاصا للطريقة التي تتخذ على اساسها
 القرارات والتي تنفذ في ضوءها ولذلك يجد قادة النظام الجديد أن
 التنظيم البيروقراطي الذي كان ملائما للنظام القديم الذي قضى عليه
 وتغير كلية يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات الجذرية في
 طبيعة نواحي النشاط المختلفة . والسؤال الذي يجب أن نسأله هنا :
 هل البيروقراطية بالمفهوم الذي تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لا بد من
 القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطي يجب أن يكون من المرونة بحيث
 يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذي يختلف كلية عن الطابع الذي
 وضع من أجله هذا تنظيم البيروقراطي القديم ؟ وهل إذ استطاع
 النظام الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له . أيمن والدليل
 على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطي في حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول : أن الخصائص التي وصفها الباحثون ملازمة
 للتنظيم البيروقراطي ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو
 غترض التغيير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الإدارة
 وعملية تغيير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية
 جديدة .

البيروقراطية ومراكز القدوة

البيروقراطية تعبر عن ممارسة الدولة النظام عن طريق أجهزة تخضع في نهاية الأمر لسلطات مركزية تحدد لها الدولة وهي لهذا تتمير بما يلي :

١ - تمثلة البيروقراطية في الدولة الحديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصين الذين يمرور لأيام يصعدون منفصلين أثناء ممارستهم لعملهم عن عواطفهم الشخصية وعن آرائهم .

وربما كانت هذه الخاصية هي التي تعطل تنفيذ القرارات أو تجمدها وخاصة في المجتمعات الاشتراكية التي لا يكون فيها رأى المواطن منفصل عن اتجاه رأى الدولة العام . وخاصة عندما تكون مصلحة الدولة هي مصلحة كل فرد يستفيد منها ويدافع عنها ويحميها أن يعم الخير العام في النهاية ويتحمل اتصافا مباشرا بجلاء الحاضر .

٢ - تقرر السياسة العامة التي يسير وفقها الجهاز البيروقراطي بواسطة سلطات تقف في قمة القوة . وهي في العادة تكون السلطات المسئولة مباشرة من هذا الجهاز . وهذا يرجع في واقع الأمر الى طبيعة التنظيم السياسي الاقتصادي في الدول الرأسمالية . ولكن اذا كان رسم السياسة العامة مسألة لا يشترك فيها مجموعة من الناس بل هي قضية مشتركة بين جميع المواطنين ، فإن الصورة العامة للسياسة التي يسير وفقها الجهاز البيروقراطي لابد أن تتغير تغيرا كليا في هذه الحالة .

كما أن اعتراف الدولة بأهميتها لتخطيط باعتباره القاعد الأساسي

عمدت سيمه "لاصمعيه و لاصماده" جعل امر رسم السياسه العامه لحظه مساله لا يمكن ان توصلح في يد جماعه تحلس في مراكز القوه فتعبر عن مصالحها وعن اهتمامتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا .

٣ - يقوم العمود الفقري للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهى أمر الجهاز البيروقراطى الى أن تصبح الموجه للتشريع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية في المجتمع أو في الدوله . تكون في يد الحكومه ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطى . أما السلطة التشريعيه فهي غالبا ما تكون في يد المجالس لشعبية ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الوقع أن المشرع يقع في كثير من الأحيان غريسة للتوجيه البيروقراطى ذاته . فلا تصدر تشريعات الا اذا كانت صالحة من وجهة نظر الشائمين على أمر التنظيم البيروقراطى ، ولكن في المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فان الدوله فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبيه والتنظيمات النيابيه لها الرقابه لأنها صاحبه المصلحه الحقيقيه ومن الممكن أن تنقذ لتنظيم البيروقراطى وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعى وطبيعه علاقات العمل الجديده التى لم يميزها بعد "لتنظيم البيروقراطى لتقديم أو يتعدل ليستجيب لها .

ومن المساوىء التى تترتب على جمود التنظيم البيروقراطى اعتماده المطلق فى الدول الرأسماليه على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم فى الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية . ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطى الى جهاز احتكارى . واذا وصل لتنظيم

الى هذه الدرجة فانه صحيح عنه كثرى وصوب سبيل بهر في حوز
يمكن ان تظهر للمضالمة ، سعيير غادات الانتاج ، سعيير تعدادات
البناء الاجتماعي . وبمعنى آخر تصبح البيروقراطية في الدولة الحديثة
لرأسمانية عملية حتكر للمهارات المختلفة وعملية احتكار أيدى لراكر
القوة ، ولعمل هذا هو السبب الذي من أجله نحكم على انتظيم
البيروقراطي الذي لا زال سائدا في مجتمعنا على أنه معوق بل وعادم
في بعض الأحيان للإنجازات الثورية التي تحدث في مجالات العمل
والانتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضح أنه كلما زادت نسبة التعقيدات في الاجراءات
الادارية ، تهيأت الفرصة لقاعدة وتربة خصبة لقيام البيروقراطية ،
ولهذا ينتسب بعض الباحثين قيام البيروقراطية الى تعدد الاعمال
وتشابكها ولى اتخاذها مظهرا يتعدى حدود العلاقات الانسانية التي
يجب ان تقوم بين أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضا أنه كلما بنيت
علاقات الانتاج والعمل والخدمات على أسس غير شخصية وتنظيمات
لا تضع في اعتبارها مطالب الجماهير ، فان البيروقراطية الجامدة تصبح
نتيجة منطقية لا مفر منها . ولذلك يمكن القضاء على البيروقراطية
الا اذا قضينا على أسباب جفودها وخاصة تلك لأسباب التي قد تؤدي
الى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر في رأينا أهم سبب في قيام
البيروقراطية . الا أن هناك أسباب ادارية ونظامية عديدة تساعد على
قيامها . منها :

١ - الحجم : ومعناه هنا أن كل منظمة اذا اتسع نطاقها أكثر
من اللازم وتشتت فروعها دون تخطيط واضح ودون توريث نهائي

السلطات ودون مرونة كافية في تطبيق التخطيط ظهرت 'الاتجاهات
البيروقراطية المعلقة' .

٢ - التنظيم : ومعناه هنا أنه كلما زاد خلق التنظيمات الفرعية
داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تحديد
واضح للمسئوليات كان هذا مشجعاً لظهور الأساليب البيروقراطية
المعلقة .

٣ - القواعد والاجراءات : إذا زادت عن الحد المطلوب لضمان
تنفيذ القرارات فإنها تصبح معوقة وتعطى مخرجاً للتعطيل والتفسير
الخاص ، والجمود في كثير من الأحيان .

٤ - ضعف الرقابة الشعبية : ومعناها أن التأكيد على انغزاله
التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصاً إذا كان
مركزياً أو مؤسسة إنتاجية يؤدي الى التناقض بين التنظيم وبين
مصالح العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك في كل حالة يدرك فيها
الفرد لأمر ما بأي جزء من أجزاء التنظيم صغرت أم كبرت .

٥ - الأقدمية : ومعناها هنا أن الأخذ بنظام للأقدمية يتناسب
طردياً مع زيادة المسؤولية ، يؤدي الى كبت عوامل الخلق والابتكار
وتدعيم عوامل الجمود ، وخاصة إذا كان العاملون في التنظيم متباينين
تبايناً كبيراً من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة الفنية أو الاجور .
ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيادية في التنظيم تجعله
يتفانى في العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة
والانتظام التي هي من علائم الرضا البيروقراطي .

ان مجتمعنا الذي يقوم ليوم على وضع الانتاج الكبير في يد

الدولة لمصلحة العاملين وجمهور المواطنين وتذويب الفوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات الشعبية فوق التنظيمات الإدارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيماً آخر للمسؤوليات وطريقة إصدار القرارات وتنفيذها في المجتمع لنقضي على الأبعاد التي خلقتها البيروقراطية القديمة ولنقضي في نفس الوقت على كل مظاهر لتعقيد في عدد من الحالات التي تقف في وجه التطبيق الاشتراكي في كل نواحي حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية في البيروقراطية :

وضح مما سبق أن البيروقراطية تميل كجهاز إلى الجمود . ويصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية إلى الدينامية لتقابل مطالب التغيير الاجتماعي أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التي تحدث في البناء الاجتماعي وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم أبعاداً جديدة أيضاً لأدوار الأفراد ومراكزهم في المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقراطية لأقسى أنواع الهجوم في الدول الاشتراكية التي أقامت نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أسس مغايرة تماماً لما هو معروف في الدول الرأسمالية . إن البيروقراطية التي يرى بعض الباحثين في الغرب أنها تصبح معوقاً ومفرقلاً لايجاز الاعمال في بعض الأحيان ، تصبح بحورتها الجالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلي :

١ - استمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة إذا قامت على أسس علمية .

٢ - خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقسيم الجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم في البناء البيروقراطي ، ومثل

هذا التقسيم يعتبر نوعاً من التخصص ، يكون ضرورياً في بعض الأحيان في إنشاء المشروعات ومتابعتها .

٣ - لأجراءات البيروقراطية تدسم الجدول وتمنع التميع ،
وذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن إدارة الأعنان .

٤ - وثوق الفرد الكامل في الأعمال التي يقوم بها ، الأمر الذي
يؤدي إلى التطابق ونهم العلاقة المتبادلة بين الأهداف المخططة وطرق
الوصول إليها .

٥ - وضوح المسؤولية وخاصة إذا لم تتعدد مراكزها وتتعدد .
لأن التمتع والتداخل يؤدي إلى تمييع المسؤولية وإفلات المشرعين على
التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين
الحصار .

- ولكن هذه المحاسن وإن كانت تعتبر مبادئ عامة في الإدارة
السليمة للأعمال ، إلا أن زيادة اتساع لبناء البيروقراطية وتراكم
الأجراءات واللوائح والقرارات يؤدي إلى فقدان هذا البناء لفاعليته ،
ويظهر ذلك بوضوح في عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير
عن نتائجه ومقاومة كل تجديد باعتباره مهدداً للمصالح الخاصة وداعياً
إلى المرونة العقلية والسلوكية التي يكون البيروقراطيون غير مستعدين
لها في كثير من الأحيان ويظهر ذلك مما يلي :

١ - وجود أعداد متزايدة من الموظفين في البناء البيروقراطي
يقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن أهميتها شيئاً وخاصة إذا لم
يسحبوا بها أو يدربوا عليها .

٢ - انعدام الروح المعنوية (المثنية) فيفتقد الموظف ايمانه بالعمل وخاصة اذا سدت امامه منافذ الترقية أو تأخر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطي على أساس لترقية عن طريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة .

ويعتقد عدد كبير من الموظفين بالتجربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عملا مدمرا ومعوقا أمامهم .

٣ - عدم وجود أكثر من طريقة واحدة لإنجاز الأعمال تؤدي إلى السلبية وضرب المصادر للخلاقة والاجتهاد و الابتكار .

٤ - جمود قيادة البناء البيروقراطي العليا وانتمائها إلى طبقة معينة في المجتمع ينتقل إلى حارسة مصالحها على حساب مصالح الجماهير المناضلة .

٥ - وقوع البيروقراطيين فريسة للنزعات الانحرافية كالرغبة في إكبارهم والتعظيم منهم واحسب منهم الدائم بأنهم يؤدون خدمات خاصة للأفراد ، كان عملهم ليس واجبا يجب أن يؤدي على أحسن وجه . وقد يفتح هذا الاتجاه الباب إلى الفساد والمحسوبية والرشوة .

عوامل بناء لتغيير البناء البيروقراطي :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير البناء البيروقراطي مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة ، كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته ، ويمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصة لعودته للسير في نفس الطريق القديم ومن بين العوامل والجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي :

والقيد ... من ... ، وحتى لا نزرع الخوف
والسلب عند الموظفين .

٢ - استمرار التبصير بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديدا واضحا باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتاج وحسن الادارة .

٣ - الأخذ ببعض المبادئ، التي تكافى، الموظف الجيد لعمله
والتي تشجعه على الابتكار واستمرار بذل مجهود لبناء وعدم
التعرض للجمود .

٤ - ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كافة العاملين في الأجهزة الإدارية والتنفيذية المختلفة . ليتبين كل منهم دوره ومركزه في العملية التخطيطية ، وفي نجاح الخطة وبنوعها أهدافها العليا وخاصة رفاهية المواطن .

٥ - تقصير الاجراءات ولتقليل من القرارات واللوائح ونجميعها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليتمكن للعمل أن يسير في مرونة .

٦ - الحد من ارتفاع الهرم الوظيفي حتى يمكن لقمة النظام البيروقراطي أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقد الصلة التي تصب معانم المسؤولين الى التباطؤ والجمود .

٧ - الأخذ بنظام التحريض البنائى . وذلك بترتيب العمل الإدارى والتنفيذى فى قطاعاته المختلفة والبدء بتجريبه البناء الحديد المفتوح للاستفادة من الأخطاء ثم نقله مع تصحيحه من قطاع الى آخر وهكذا .

٨ - التجاوز عن الأخطاء الصغرى التى يقع فيها الموظف وخصوصا إذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ - الأخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقادة التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ - إعادة النظر فى طبيعة الأعمال وتسلسلها وارتباطها فى البناء البيروقراطى لامكان تحديد الأدوار والمركز بدقة لمنع الازدواج أو البطالة المعنوية .

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها . وتنتقل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم لسلوك الانسانى لرعاية النظام فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعايير والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم لمجتمع الانسانى . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى . وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعملونها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع ضبط الاجتماعى عامة بسايجب التفسيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان ، فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعته ، وزاد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الأحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالتزام . حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم .

ومن المعروف أن مسألة ضبط الاجتماعى لم تكن بحير احدا فى

المجتمعات البدائية أو "الصغيرة" حرة لتقود أدبته سبيل التي تسير عليها ، والتي تحددد بدقة مركز النسس وأدوارهم . وتمعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لا بير Richard Lapiere . أن الدرسة السوسيولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصطلاح «الضبط الاجتماعي Social Control» ، ليشير عن طريقه الى ميدان محدد في الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١ . وان كان توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست متخصصة ليحث موضوع الضبط الاجتماعي . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالات من هذا النوع في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٨٩٨ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعي البدائي (١) » .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة لضبط الاجتماعي في السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي . ومتمخضت عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع : كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك ، ولكن الذي يجعل دراسة الضبط الاجتماعي ذات أهمية في علم الاجتماع . ظهور « مسألة الثقافة » وضرورة درستها كموضوع جوهري . والانصراف عن الآراء التي كانت تنادي

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

ينبغي تحديد مدى مساهمة هذا في معرفة موضوع علم الاجتماع لاسيما . وقد تمحّضت لدراسات الثقافة عن حقائق غاية في الاهمية . تتصل بالأنماط الثقافية التي تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافي بين المجتمعات وفي دخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل . كيف تشكل الثقافة لتفاعل الاجتماعي وتوجهه اتجاهات محددة . ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها تسهم في ارساء قواعد الضبط الاجتماعي وأساليه على قواعد محددة تفرض لزاما على الأفراد . وتعمل عن طريق ميكانيزماتها متعددة على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظم في المجتمع . ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه وأساليه .

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هاري بردمير Harry Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان أن العملية الأولى هي عملية التشبّه الاجتماعية التي تمكن فرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعدّه للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته . ولذلك غنى التشبّه الاجتماعية تعلم "نمط" حياة المجتمع ومعييره الأساسيات التي يشترك فيها مع غيره . عدم نسخ . والتي ستجعله من ناحية أخرى متمسك في حدود حصصه لاسيما مع أعضاء المجتمع الذي يعيش فيه .

أما العملية الأخرى فهي تشتت على ميكانيزمات^(١) لضبط
الاجتماعى انتهى تعمل على تنظيم الأشياء لحيلولة رد وقوع
لانحراف أو إثارة أى عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد
تكون مكتملة ، فإن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواجهتهم في
البناء الاجتماعى . ولغذا فأنهم قد يقيمون تحت قوة ظاهرة تجعلهم
ينحرفون عن المعايير . ويعرف المؤرخين ميكانيزمات الضبط الاجتماعى
على هذا الأساس . بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التى تمنع مثل
هذه التوترات . أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي إلى الانحراف .
ويحاول المؤلفان أن يعددا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التى
تعتبر خطوطاً دفاعية ضد الانحراف . وهما فى هذا الصدد يعتبران
التنشئة الاجتماعية خطاً دفاعياً هاماً . ولكنهما لا يدرجانه ضمن
خطوط خمسة أخرى .

وأول خط دفاعى هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته
بوساطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن
يصبح واقعاً . فإذا لم يفتح خط الدفاع فى منع التوتر وتنبهت
أغراضه على أعضاء الجماعة . يظهر خط الدفاع الثانى الذى يضع
الاستجابات المترتبة على هذا التوتر فى غوالب تأخذ طابع النمط
الاجتماعى للسلوك بماله من قدرة على توقيع الجزاء على المخالفين .
وهنا يظهر خط دفاعى ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثانى .

(١) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على أعداد الفرد
أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثله الأعمال العكسة للكائن الحي
واتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها .

ويكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقصودة اجتماعيا
محببة جدا أو باهظة من حيث نتائجها ، وفي كلمات أخرى يقول
المؤلفان إن كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي ، بل
لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع في الانحراف وتشجيعهم
لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع .
ومع ذلك لا تصلح الخطوط الثلاثة السابقة لمنع الانحراف عن النسق
الاجتماعي ؛ الأمر الذي يفرض اللجوء إلى خط دفاعي رابع ؛ فهو
سجن المندرجين أو عزلهم أو حتى إعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضا أن
مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع
من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المتطرفين من معاودة
السلوك الانحرافي المتعددة ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا
لإعادة تنشئة المندرج اجتماعيا عن طريق العلاج لنفسى أو الاجتماعى
على سبيل المثال (١) .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعى من
خيارين يهب وجوده ويتركز أن الضبط الاجتماعى يعالج
الانحراف فى المجتمع ولهذا يعددان الأساليب المختلفة التى يمكن أن
يستعمل بنا فى تقليل نسبة الانحراف أو فى منعه كلية ؛ وهما فى هذا
لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعى فى
علم الاجتماع . ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا
بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة فى
السلوك الاجتماعى .

Bredemeier & Stephenson The Analysis of Social Systems (١)
N. Y. 1962. PP. 146 - 147.

٢ - ويقول لندبرج Lundberg ان نصيب الاجتماعى عسره
نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات
نحو الامثال للمعايير المحررة أو المرغوبة ويذهب الى ان أنماط سلوك
الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (لنظم الاجتماعية)
تعتبر نوعا من أنواع الضبط . ويقول أيضا ان الحكومة من بين هذه
النظم ، وهى التى ينفذ بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط
الاجتماعى ، ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات
كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن الصحة العامة
وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه
الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام
وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ، ويرى كذلك ان الضبط الاجتماعى
كموضوع وأدواته المختلفة كوسائله التى تعمل على امتثال للمعايير
الاجتماعية ، يكون عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سماه
الاختراعات الاجتماعية^(١) .

ونلاحظ هنا ان لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة
تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع . ولا يرجع ذلك الى ابرازه
للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك
الاجتماعى فى المجتمع الحديث ، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى
وسيلة لمنع الحروب والضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة
بالسكان والحيلولة دون زيادة الطابع المكرى للحكومة وما يترتب على
ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الاداة الحكومية ذاتها .

(١) Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. 720 - 721.

٣- أما أوجبرن ونيموف Ogburn and Nankoff فيقولان

أن بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعي) بطريقة عامة جداً ، لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعي ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلاً يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعي . طالما أنهما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها . ولكنهما يستخدمان في معالجة موضوع الضبط الاجتماعي معنى مختلفاً وأكثر تحديد من المعنى السابق . فالضبط الاجتماعي في نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق نطاق الاندراجات عن المعايير الاجتماعية . ويترتب على هذا المعنى أن العادات الشعبية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع معين . ولكن عدة شعبية محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي . إذا استخدمت لكبح جماح المنصرف ورده إلى طريق الجماعة .

٤- ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول

لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعي . الذي يتكون لضبط عنده من كل الميكانيزمات التي تعارض الاتجاهات الانحرافية ، أو تعادلهما سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التأثير أو الاثارة التي تميل نحو الانحراف من حالة الكمون إلى الواقع^(١) .

المدخل السوسيولوجي لنظم الضبط الاجتماعي :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يختلف

كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعي ، ومن ثم فان مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطي المسائل التي تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعي ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعي كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التي يجب أن نفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعي التي هي الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . رأينا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعي نوعا من التنظيم الاجتماعي قد يكون اعتبارا وجيها ، لكن النظر إلى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا في فهم هذا الموضوع الهام . لأنه في واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافي من الضبط الاجتماعي وبين ما هو اجتماعي . وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة في علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر إلى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هي المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعي باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم ، فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم . ولا يمكن أن تتم الدراسة إلا إذا لاحظنا هؤلاء الأشخاص في تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الأشخاص ، إلا إذا كانت لدينا معرفة محقة عن نمط الثقافة الذي يعطي هذه المعايير الاجتماعية قالباً معيناً وأبعاداً خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عنها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فإننا نعرض في إيجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطاً أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذي نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ - من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن لجماعة الانسانية

تعتبر ثمة مدونة طبيعية . والجماعة مثلاً : إذ يُلحظ على حقوق أعضائها ،
وذلك من استاء ، عضو على آخر بمقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذي
يحدث في كثير من الأحيان إلى عقاب المحدث . ومثال ذلك أن بعض
الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء . بينما قد تسمح لهم
بأن يسرقوا من خارجها . وقد أستنتج علماء الاجتماع من ذلك أن
الجماعة الإنسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذي قد يقع على بعض
أعضائها .

إن فكرة الجماعة نفسها كمسألة سلوك أعضائها تتضمن فكرة
القهر أو الإلزام الجماعي . ولذلك فالجماعة لا توجه السلوك هذا .
بل إنها تحدده وتنظمه أيضاً . وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد
على دور كايم الذي قال أن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من
قهر أو الزام على الفرد .

٢ - الامثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى إليه
القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير
ظهره للقيم أو المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب
الانحراف ، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدي إلى عدم
الترحيب به في أي جماعة أخرى . ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر في
السلوك الانحرافي .

٣ - الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الاجتماعية
هي في واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدوداً لا يتعداها الأعضاء
وعندئذ فقد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من ليونوب تعتبر في واقع
الأمور انحرافاً عن المعايير الموضوعية وهذا يلاحظ أن الانحراف إذا كان

بسيطاً فليما تجاهلته الجماعة ، أما إذا وصل إلى درجة مهدد استمرار الجماعة أو تكاملها فإن العقاب الذي يتلقاه المخرف في هذه الحالة يتناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ - كل جماعة تضع حدوداً للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع إلى أن هذه المعايير عبارة عن مقاس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها في الواقع ، وهذا يصبح التسامح أمراً طبيعياً يتوضع عليه أفراد الجماعة . ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعي ، وعلى مركز الشخص وسمعه . وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها :^(١)

(أ) التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الاجتماعي أو تحدد أيديولوجيته . ولذلك فإن السلوك البورجوازي في المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحساراً عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلاً للتسامح .

(ب) كلما زاد اللاتجانس في مجتمع زادت حدود التسامح اتساعاً . وهذا راجع إلى أن المجتمع المترامي الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية ومنتوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتميزة ولهذا لا يجد المجتمع مناسباً من توسيع نطاق التسامح . والأ انقلابت جماعات

Ogburn & Nienkoff, A Handbook of Sociology,
London, 1960 PP. 174 - 183.

(١).

الاجتماع على نفسها وحل الصراع محل التنفيس والتعاون . أما إذا
تتكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا . فان هذا يرجع الى أن
المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع .
ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع
وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

د (كلما زاد التحضر في المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط
الاجتماعي الرسمية على حساب الوسائل القديمة التي كانت تستند لها
لعادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم
في المجتمع القروي علامة من علامات تغير الاجتماعي فيه ، لأن القاعدة
القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير في فض النزاع أو مصادرة
الانحراف سواء في الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو في مجتمع
القرية ككل .

د (يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد
الاجتماعية كان أكثر حرية ، أي أنه يكون في استطاعته الاختلاف مع
المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذي يتعرض له من هم أقل
منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية في الخروج على
المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أي قليلة الثقافة ، بينما لا يكون
الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والأكثر ثقافة .

هـ (مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التي
يتمتع بها ، فانه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير التي
أي حد . فقد يسمح له بمخالفة لرأي العام ، أو اعتناق مبادئ
عالمية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المذرمات التي تعتبر
مخالفت حضرة في كل المجتمعات .

في كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أي مجتمع . ومثال ذلك
أن الجماعة لا تسمح لأحد في هذه الأيام أن ينادي بالعودة إلى الترق
مثلا . وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذك . بل
انه يكون عاملا ايجابيا في عدد من الحالات . ومثال ذلك أن العرف كان
يفرض على الرجل حماية المرأة . ولا زال الرجل في عدد من المجتمعات
مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته . ففي حالات الانحراف عن قواعد
السلوك الذي يقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذي قد يصل أحباء
إلى درجة القتل .

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى إلى الانحراف :

أذا ظهر في الموقف الاجتماعي أي علامة على قرب حدوث الانحراف
نتيجة التصدع في مراكز الأفراد أو في أدوارهم . فبه من الممكن التدخل
عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعي لتلافي هذا التصدع
وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعي إلى وضعه الطبيعي . وهناك
ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال تشير إليها على النحو التالي .

١ - العزل : هو لعزل البنائي للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن
طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذي
يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا
توقعات متعارضة في وقت واحد . ويمكن الوصول إلى هذا العزل بطرق
ثلاث :

أ) قد تقسم الثقافة لزمان إلى فترات مختلفة بالاضافة إلى المراكز
المختلفة التي تكون للفرد . ولذلك إذا شغلت هذه المركز في وقت واحد .
كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا . ومثال ذلك أن الفرد في

لجميع هذه الأدوار أن يكون أباً ومديراً وعضواً في عدد و...
جمعية خيرية . ومن الطبيعي أن يقسم وقت التقيام بالأدوار التي يصاحب
هذه المراكز فإدا لم بحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وغم
فريسه الصراع ومن أجل هذا كان لعزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز
أو العكس مؤدياً إلى القضاء على التصدع في مهده .

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق
تقسيم المكان . فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات إلى
مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة . إذا أمكن عزل كل مجموعة
عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملائسات وظروف . ومثال ذلك
أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب أي أنه قد يكون كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً .
ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها . وليس على الفرد لكي
يتجنب الصراع إلا أن يخصص لكل نشاط مكاناً ممدداً ، حتى لا يكون
« كل نشاط » في كل مكان يذهب إليه .

د) كما أن عزل المتصلين بالدور ، وخصوصاً إذا كانوا مختلفين
باختلاف الأدوار . يمكن أن يقضي على الصراع في مهده . ومثال ذلك أن
الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التي يكون عليها مع من يحب .
وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه . وكذلك شخصيته عندما يكون مع
والديه . ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعاً في دور واحد ربما أدى
إلى صراع يمكن أن يكون طرقت للانحراف . ومثال آخر على ذلك
الرجل الذي يتزوج من سيدتين . يلعب دورين مختلفين . لاختلاف
المتصلين كل دور . ولذلك فإنه يقضي على الصراع بعزل الزوجتين كل
في مكان مستقل ويقسم وقته بينهما .

• ملاحظ أن لعزل معنى يمكن أن يستخدم كمنهج اجتماعي في

موقف حى دى به د واحد عدى من فى حصى عرضون
فى موقف معى تصدع واحد : فان عزز كل منهم عن الآخر . يقطع
عليهم خط الرجعة عن طريق تفويب القوى التى توجد بينهم ، فتقلل من
دوافع الانحراف .

٢ - المنع : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط لاجتماعى على
تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز
والأدوار . ويعنى المنع هنا « العزل الرمضى » للزمن ولفاسبات أو
الشركاء . ولما كن من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل
المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع : غانه يلزم فى هذه الحالة لركون
الى مبادئ آخر لتقوية المراكز السائدة فى علاقة معينة : وتخضاع كل
المراكز الأخرى له . والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل . وخاصة بين
شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا . وفى الغالب يسمح المنع للمراكز
الذى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد . ومثال
ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر فى قواعد الجنس
عند من يرتبطون عن ضيق الدم أو الزوج . ويكون من المحرم على
بعضهم أن يتزوج البعض الآخر . فان تنفيذ هذا التدريم يتم عن طريق
فصل للرجال عن النساء غيزيائيا . ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم
وأفعالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عد الاتصال الجنىسى .

٢ - الأسباب : ومن الوسائل التى تستخدم فى منسج التصدع
والتوتر ما يقال به « أسقية المركز النظامية » ذلك أن التحديد الاجتماعى
نراسخ للطالب لكر اننى يجب أن يكون لنا الأرجحية والاعضية .
تخلص الناس من المضال فى سبيل الوصول الى قرار واحد . يسبب
الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم معفر

مصائبهم على عهده مسدد في ذلك إلى القانون أو إلى ما تشير به
نظم المجتمع . ومثال ذلك إذا شهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير
مصرح به ، فهل لها أن تتحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن
عليها أن تبقى صامته فتتحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأتجو
أمريكي يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، وبهذا
يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب
أهميتها بطريقة مقررة أسهمت في خفض حدة الصراع الذي يمتن أن ينير
كوا من الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطلب أو
ذاك .

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط
والتوتر في الواقع فانه من الممكن منع المندحرف من الاسترسال في
الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة
اجتماعيا . ويتضمن هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم « تطوير التصدع
أو التوتر وسياسته » ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق
متعددة أهمها : السلوك التعويضي وبدائل المركز . وسوف نعرض لهما
في إيجاز على النحو الآتي :

١ - السلوك التعويضي : وهو ذلك السلوك الذي يمكن للناس من
التخلص من التوتر . وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعي
المرتبط بكل نوع على حدة .

١ (النوع الأفضل ثقافيا : وهو الذي يكون في متناول أكثر الناس
ومثال ذلك . أن لعمل الذي يفشل من حيث مركزه المهني . يمكن أن

يحدد أشياء تعويض في الدور الذي يلعبه في أسرته . وقد يلقي التقدير في قيمته بدور مكرّج وكوالد . فتعويض ذلك مايسعر به من حيلة وفشل متعلق بانخفاض مركزه في عمله . وقد يكون العنصر صحيحا بسببه للرجال . ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضي لبعضى الأخط الذي يجده في دوره في الأسرة . والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن عملها في أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط في النشاط الاجتماعي أو السياسي .

ب (النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس منفصلا كالنوع السابق ووظيفته هذا النوع خفض التوتر الفردي دون ريد ، انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى . وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر . ولهذا يكن لسلوك التعويضي من النوع المسموح به ثقافيا . متعلق بالزمان والمكان . ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا . ذلك النوع الذي يتجه إلى اشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطالب المتعارضة عن طريق إطلاق العنان للتخيل ويغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة . مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للإذاعة ومشاهدة التلفزيون وغير ذلك . ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل : فقد تمنع الثقافة الاستمرار في هذا السلوك إذا كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به .

ج (النوع المتسامح غيه ثقافيا . وينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا . ولكن القيام بها يتسامح فيه ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة . ومثل هذا النوع من السلوك

يتف على حدة الانحراف ، ولتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يشكل خطرا على الجماعة أو على الأنماط الاجتماعية المقررة . ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض العادات الجنسية والعريضة .

د) أما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافيا ، فإن الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جدا ، لأن التحول من التسامح فيه الى الممنوع سهل جدا . والأمثلة على ذلك كثيرة ، فتدوير تكب المخمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل للنساء وهكذا .

٢ - بدائل المركز : اذا لم يؤدي التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فإن الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدي الى التصدع أو التوتر . وذلك فى سبيل نوع آخر من نشاط الامتثال ، ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تقترب عليه كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافيا يضمن الامتثال ويمنع الانحراف . وكلما كان الانتقال الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر . فإن احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى .

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المبنى المفتوح . وكذلك المكان الذى يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدي الى انحرافهم . بل ان الناس فى الغالب يبحثون دائما عن المراكز

البديلة الى أن يجددوا واحدا منها يقضى حاجاتهم . أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم .

وهناك ثمة خطر اجتماعي في اعداد بدائل المراكز ، لأن الناس قد يتحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لأي واحد منها من أجل القيام بالدور الذي يناط بكل مركز بطريقة حسنة . وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذي ينتقل من عمل الى آخر . أو الزوج الذي ينتقل من زوجة الى زوجة ، أو الزوجة التي تغير أزواجها في فترات قصيرة المدى وينتبه المجتمع للخطر الذي يترتب على مثل هذه الحالات ، ولذلك يضع عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند الى المقومات النظامية في المجتمع . حتى يكون لمثل هذا التحرك جديده واعتبار ومثال ذلك أنه إذا ازدادت حالات الطلاق في مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز . فان المجتمع يقيم الحواجز التي تؤدي الى تقليل نسب الطلاق وذلك عن طريق تصعيب اجراءاته أو أحالة الأمر على جهات من وظيفتها أن تفحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق . وتحاول في نفس الوقت أن تجعل تكاليف الطلاق باهظة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدي الى نفس التوتر والتصدع الذي تؤدي اليه المواقف الادباطية . اذا لم يكن عند الناس مستويات محددة تمكثهم من الحكم على حاجاتهم . وبذلك يكون الفرد الذي لا يعرف ما يريد واقعا تحت توتر . لأنه في هذه الحالة لا يقوم بأي دور يمكن التعرف عليه . وخلاصة القول أن تعدد المراكز والأدوار في المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوسائل التي تخفف من حدة الانصراف الذي يمكن أن يتسبب عن "ضمان الفرد

بالعزلة أو بسداد الطريق أمامه لتغير الموقف الذي سبب التوتر أو
التصدع في نأدى الأمر .

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع
الأولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ، قد لا يفلح فى القضاء عليه .
ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضغط الاجتماعى وهى منع
الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك
صعبا أو باهظا .

١ - تعسير الانحراف : ومعناه أنه فى سبيل ضمان الامتثال
على الرغم من المؤثرات الانحرافية ، نقيم مواقف تمنع تكيف ، المنحرف
واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحالة سيكون صعبا ، وحتى
اذا ظهر الانحراف فى الواقع فإنه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون
الجزء السلبى هنا الذى يظهر فى عدم الرضا عن الانحراف
وامكانية قهر المنحرف . من العوامل التى تهيئ
الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن
الناس يمثلون بالرغم من أنفسهم .

٢ - بهانة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يتعدون عن السلوك
الانحرافى اذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال ، ولعل
هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسبا للجريمة
فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عيوبا
كبيرا من وسائل الضغط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جماعة
خدمية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ، ذلك أنه لا كان

التضامن والتبادل متضمنان في تقسيم العمل في الجماعة ، وتجدد الحاجات
المكلمة وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج
على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير في النمط المقرر حين يتسبب فيه
عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى
الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة . ولذلك فان المنحرف في هذه الحالة
يُضطر الى الامتناع لأن الجماعة تبادر بحرمائه من مراكزه وأدواره التي
كان يشغلها أو التي كان يُسغلها أو التي كان من المحتمل أن يشغلها في
المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان
يركز جماعات صغيرة وبسيطة التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا
يمكن أن يكف المنحرف أو أن يمتعه بحرمان المنحرف من السلع
والخدمات . أو بتهديد بحرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة
التي ينتمي اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد
أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فان فاعلية عدم الرضا
الاجتماعي كوسيلة من وسائل الضبط تقل بالضرورة . ونحن هنا لا ننكر
أهمية عدم الرضا الاجتماعي وانما ننبذ به دورا جزئيا في منع
الانحراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل
الضبط النظامية التي تظهر في الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات
المنظمة التي يكون لكل منها وسائلها في الضبط التي تناسب أنماط
السلوك فيها والأهداف التي تسعى اليها . كما أن المجتمع يحفز عموما

يعتمد على القانون الذي يحدد له سلطة عامة ضبط الظاهر العامة من سلوك لا غر د بعض النظر عن اجتماعاتهم الجماعية : ولما يتميز القانون في المجتمعات الحديثة من أهم وسائل ضبط الاجتماع وأكثرها عمومية وأشدّها إلزاما وأكثرها فاعلية في منع الانحراف وفي الوصول إلى السلوك الامتثالي بصفة عامة .

٣ - أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظره للوائح العام غير قادر على اظهار انحرافه فانه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف . ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو الفسخ أو الإعدام . وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية : بمعنى أنها تتخذ في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التي تؤهل لمنع الانحراف وعقابه : فانه ينطوي بالضرورة على مراكز من شأنها التقري عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطوي على العقاب : فانه يكون عاملا كافيا عن الانحراف وله فاعلية في ظل أربعة شروط هي :

(أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية لبعيد التوازن بهدف الوصول إلى الامتثال .

(ب) يجب أن يكون مباشرا وغوريا بدرجة كافية ليربط في الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

ج) يجب أن يكون واحدا نفسيا ، بمعنى أن يصق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا .

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح الشروط الأخرى فاعلية مطلقة .

ولما كانت هذه الشروط متسلسلة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة يتعلق بعضها بالتعليم . فلهذا من الصعب أن نحدد الفاعلية النفسية لأي منها أو امكان تطبيقها جميعا إلى أقصى درجة من درجات الكفالية .

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعي ضروري لمعالجة التسل في التهيئة الاجتماعية . كما أنه من ناحية أخرى يشهد مفهوم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التهيئة جيدا . ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتمثلة في التهيئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي واددة تقريبا وعلى الأخص التثاء والتوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضى أو لا يحوزة على التوالي .

وكما رأينا من التحليل السابق ليكنيزمات الضبط الاجتماعي . نستطيع أن نقول أن الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات عيزيائية واقتصاديه ونفسية اجتماعية . ويلاحظ أن الإنسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه كائن ثقافي في المحيل الأول . ولتقوم اتصالات مع الآخرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات في الواقع . لأنها مرتبطة بطرق متعددة . ولهذا قد يحكم القاضي بالغرامة أو قضاء عدة أيام في السجن ، ومن المسائل الهامة التي يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعي يستخدم العقاب . ولكن العقاب يكون

أشدّ وقعاً على النفس في حالة الانحراف من بكافّة في حالة الامتثال
ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائي لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية .
فالتد على اليد أو التبلّة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة
فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائي عند العقاب البدني .

فاعلية الضبط الاجتماعي :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط
الاجتماعي في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع،
وقد ساقوا في هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات في اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة ،
أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد واصطبغت بالطابع
الرادع في أكثر الأحيان ، ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من
نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذي يكون فيه اعتداء جسيم على
المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ، ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم
بقولهم أننا نريد وسائل ضبط في المجتمع لتحديث لها قوة القهر والالزام
التي كنت للوسائل العرفية في المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع
نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أي انحراف مهم
صغر في المجتمع رعاية للنظام والامتثال .

والثاني : ذلك الاتجاه الذي لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي
في الوصول إلى درجة من الامتثال عالية . ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي الى الانحراف أو الى الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعة محببة الى الفرد ازدادتفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد الى طريق الجماعة المرسوم . ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع الى أن الحدث لا يتطابق مع والديه . ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الاسرية . لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالباً ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون . وربما كانت معارضة للحدث لو لم يحدث بطريقة تجعل شعور الطفل يتحول بحفة عامة الى نوع من الاحتمال بأن المجتمع كله يقف ضده . ومن ثم تنمو عنده اتجاهات العصيان ويعبج متأثراً بالرغبة في الانتقام ، كذلك تتوقففاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت غرض الانحراف ، وزادتفاعلية الضبط . وقد دلل أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة وتدرج في درجة استقلالها : كما أنهم وجدوا أيضاً نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين : أن الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي الى العصيان أو اللادباط . وفي هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجابي والمتناقضة في الواقع تؤدي الى زيادة نسبة العصيان : كما أن الأوامر السلبية تؤدي الى الكبت والى المظاهر العصبية .

ان كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان
لعوامل الاساسيه التى من شأنها أن تؤدي الى فاعلية أكثر في وسائل
الضبط الاجتماعى . ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى
الامتثال داخل الجماعة دون معرفة طبيعتها يؤدي الى عدم ادراك
الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع
الجماعة ينسب شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها
تتخذ درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء للجماعة
ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب
الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها
من غير شك أماليب فى الضغط الاجتماعى .

وحقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى
الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل
من القانون أو نصوصه من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التى
تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمشرع الحديث يضع فى
اعتباره دائما ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية ليكون لتشريع فاعلية . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من
التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الأحوال
الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها .

التضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن نشير الى بعض
النتائج التى تقرب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من

الضوء على علاقة الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعي .

١ - يدعى المتخرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممثلون . ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعايير أو أن يتتبع الطريق السليم أكثر من انشغالها بالأشخاص العاديين . والامثلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممثل ، وكذلك الطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين .

٢ - يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته ، ومعنى ذلك أن الجماعة تضع الحدود وترسم الاطار الذى يحدد مدى اختلافات السلوك عند أعضائها . ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحي هذا الاطار . أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعة يحاولون رده ، وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجماعة الانسانية محافظة بطبيعتها ، ومع ذلك فان درجة التغير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة فحسب . بل تتأثر بالدرجة التى يطابق الفرد نفسه فيها مع الجماعة . كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجماعة فى سبيل امتثال أعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سعيا وراء اطرار أوسع للسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣ - الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغير سلوك الفرد ، ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجماعة فى

الضبط الاجتماعي يكونون أكثر استجابة للتغير إذا تم عن طريق هذه الجماعة .

؛ - الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية في الوصول اليه من قائد أو زعيم محلي ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينشط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق إعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم إذا قورنت باستجابتهم للسلطة المركزية التي قد يمارسها ناظر المدرسة .

الفصل الثاني عشر

فهم المجتمع في الشرق العربي

مقدمة:

ان ما سوف نقوله الآن كلمة ضرورية هي في الواقع مخصوصة
انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل . وهذا الكلام لم يتبلور بعد ليرتفع
الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتماع
بوضعه الحالي في البلاد العربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأسمالية ،
وسلاحا في يد الرجعية والامبريالية لساندة فيولوجية مهينة
ولتحويل الانظار عن الابعاد الحقيقية للنشال الاجتماعي
والاقتصادي .

ان لنا نتساءل بعد التغيرات البنائية التي حدثت في مجتمعا
وامتدت الى القيم والمفاهيم ، ايطلس علم الاجتماع على صورته
الحالية ام ينبغي ان نواجهه لنغيره لو نحله باعتباره أداة انهازمية
بوضعه الحالي في مجتمع اشتراكي يسمي الى تحقيق حياة افضل ؟
ان ما باتينا من الغرب الاوربي ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات .
بل يجب ان تكون لنا القدرة الخلاقة . وأن يكون لدينا شجاعة التمسك
البنائين . ان نهدم بناء قديما فقد كل مقوماته ، لنقيم بناء جديدا
يمبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التغيرات العميقة التي
تحدث في كل ميادين الحياة .

عد ... كيم معالم علم الاجتماع الغربي وملاه بكثير
من عناصره .

١ - محاولته حشد الخواص الأساسية للظواهر الاجتماعية فطمس
فعالية الانسان وجعله عبداً لصير مجهول عن طريق ما سماه بخاضية
التلقائية لظواهر المجتمع ، ومعناها ان الناس يخرجون الى العالم وهم
لا يملكون الا ان يكونوا اراءه سلبين يقبلونه على علاته . اذن
خلاقا قطع والرأسمالية والفقر وتبذالة امور تلقائية علينا ان نقبلها لان
المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ - وقال ايضا ان الظواهر الاجتماعية خيسرية أي انها تريف
مسلط على رقاب الناس ويد ثقيلة تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا الا
محور متدبة متكررة في مرآة المجتمع .

والباقى ان المتأمل في هاتين الخاصيتين يلحس ان دور كيم أراد
ان يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته في سبيل تخطيط مستقبله .
ويتقوض كل احتمالات التغيير الثوري . لمصلحة من مثل هذا الكلام ؟
اننا نعلم جيداً ان المجتمع يمكن له ارادة قوية وعزم صادق ومجموعة
من المناضلات المخلصين ؟ الا ينبغي ابعادهم ومستقبله فحسب بل ينبغي
حركة التاريخ : فكيف اذن تسكت على مستقبل دون كيم حتى الآن ؟
وكيف تسمح لآرائه ان يمشي الى عتولنا فتفسد تخطيطنا وقهينا
وتعطل ارادة الانسان لاصلاح مشور المجتمع .

٣ - حاول ان يطمس معالم عبدة الانسان وان يحول الايمان
الى مجموعة من الاجراءات والمخاوف ، ويذل كل طاقته المنطقية في تاليه
المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوربية الموجودة في مكتباتنا

تقدم لنا دراسته منطق على ضوء ما نرى موجود فيها من المنطقية
الأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التي نحياها ، فالتكبير
الأمريكية مثلا تحاول أن تفهمنا أن الأسلوب الأمريكي في الحياة هو
الأسلوب المثالي وأن الديمقراطية الأمريكية هي التعبير الصحيح عن
حرية الإنسان وأن الطبقات المتصارعة أمر لا مفر منه ، وأن هناك
تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون . وأن هناك قيما كانت
انحلالية فهي ملازمة للحياة في المجتمع . كيف نقنع بهذا الكلام وكيف
يمكن تطبيقه على واقع مجتمعنا رغم اختلاف التاريخ والظروف
والواقع الاجتماعي .

إن علم الاجتماع علم حقيقي ، ولكن هناك فرق بين منطق العلم
وحقائق العلم ، فمنطق العلم لا يختلف عليه اثنان مهما كان لونهما
وأيديولوجيتهما . ولكن إبراز حقائق معينة وربطها وتحليلها
واستخراج نتائج معينة منها هو الذي يجب أن نتنبه له تماما .

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا في بلدنا الحقائق الخاصة بنا
والتي استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هذه
الحقائق الواقعية يمكن أن نخرج بتحليل علمي متصل بمجتمعنا . لقد
آن الأوان لأن ننار كل هذه التسلسلات الفكرية التي تهدف إلى ربطنا
بمجلة مجتمعات أخرى ، وأن الأوان أيضا لأن نجتمع لإخراج علم
اجتماع مشترك عربي ، أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هذا
الاعتماد على حقائق الغير فأمر يتعلق بإعادة تصحيح موقف
الدراسات الاجتماعية وتخطيطها في مجتمعنا . فإذا كننا أن نشير
إشارة عابرة إلى طريق الخلاص والوصول بالعلم الاجتماعي عندنا
إلى استخدامه في سد ثغرات التخلف فإننا نرى ضرورة إعادة النظر

في هذه القسمة المتديرة بين العلوم الاجتماعية التي ثبتها في أذهاننا علماء الغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع هم في حقيقة الأمر علم واحد فلا اقتصاد دون سياسة ولا سياسة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمه إلى مناطق نفوذ .

إن المجتمع الذي نعيشه يتفاعل فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في آن واحد ، لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نفهم الاتجاهات السياسية وأن تكون على بينة من قدرته الحالية والمستقبلية في الإنتاج ، فإذا هبطنا إلى مستوى الفرد فإننا لا نستطيع معرفة ظروفه الاجتماعية أو النفسية بمعزل عن قيمه ونظراته للحياة وكفاحه من أجل البقاء ، هذا الفهم لا بد أن يعتمد على مقومات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فإننا في مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالتفسير إلى النطاق الضيق فنعزل السياسة والاقتصاد عن مجرى الأحداث الاجتماعية . كذلك يجب أن تكون لعلم الاجتماع القدرة على فهم الازمات والتحديات والتحديات التي تمخضت عن التغيير الاجتماعي وأن يكون عوناً للتخطيط وعاملاً إيجابياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

محاولة لا بد منها لتحديد المقوم العلمي لدراسة المجتمع :

إذا كنا سنحاول محاولة صادقة في اخراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طرق :

١ - التثبت من المنهج ووضوحه في الأذهان لنعرف المداخل والمخارج وننمي قوة النقد عندنا .

٢ - يجب أن نغير مضمون أدوات البحث (طرق البحث

الاجتهاد (وحده نيمه يتعلق ببناء الاستثمارات لتتوسع من حيث موضوعاتها وأهدافها .

٣ - نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التي تسمح لنا بإعادة صياغة علم الاجتماع من جديد : فالحقيقة التي درسناها بأنفسنا هي المخلص لنا من كل التسللات التي تأتي داخل كتب ضخمة ويقال أنها ثمره الفكر الأوربي .

والمنهج في علم الاجتماع هو المنهج العلمي سواء تناول الطبيعه أو الكائنات الحية أو ظواهر العوالم التي من فوقنا ولذا غالباً عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى في بداية التعرض لهذا الموضوع .

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهي أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العلم مجموعة من الخصائص العقلية منفصلة انفصال تاماً عن الحقائق التي تصنع العلم . هل يمكن في الواقع لعلم أن يقوم منعزلاً عن الحقائق الا اذا كان نوعاً من التصور الذي لا يرقى مطلقاً الى مرتبة اليقين ان العلم مرتبط بمجموعه الحقائق التي يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كنظر مجرد والحقائق كواقع هو الذي أوقعنا في الخطأ . والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية . ولكن الأمر في النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التي هي المعمل والمادة في نفس الوقت .

قد يكون المنهج العلمي من أصعب المسائل التي يجب أن يتناولها الباحثون كثيراً من المشاكل يمكن أن تحل اذا توغر لنا الوصوح

المنهج وتحليل الحقائق تحليلًا سليماً ، وهو الذى جانب ذلك يعطينا الخطوات الضرورية التى توصلنا الى أى دراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمى هو دليل العمل لذى يجب أن يكون بين يدى الباحث باستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ - اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى الى تقدم العلم من ناحية والى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى .

٢ - تحديد المسائل التى يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسة .

٣ - اختيار الأداة الصالحة للبحث والتى يمكن أن تعطينا معلومات على أعلى درجة من الثبات والصدق .

٤ - القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منها .

٥ - أماكن تخطى العقبات التى قد تنشأ من الحاجة الى معلومات أخرى قد لا تتوغل فوراً لدى الباحث ، الأمر الذى يضطرنا الى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضوع البحث والتى قد تكون راجعة الى نقص الدراسة فى ميادين أخرى من ميادين البحث فى المجتمع .

هذه النقاط الخمسة هى التى يجب أن تكون فى الالذهان عندما نتناول دراسة المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن كل نقطة يجب أن نشير الى بعض الحقائق الديوية المتعلقة

موضوع علم الاجتماع وطوره اشدده حياة الاجتماعيه ودرسته في
التفسير من كل هذه النقاط تحمل في ثناياها عمليات منهجية تيسيه .

١ - نحن نعلم بان الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من
موضوعات العالم الطبيعي أو الاجتماعي لا تكاد تختلف لا قليلا
بعضى أن الخط العلم لتفكير العلماء يثبت من مصدر واحد ويسير في
اتجاه واحد ويحقق أغراضا مشابهة . مثال ذلك أن الباحث المتشغل
بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس
حسرا في أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير في خطوات معروفة
منطق عليها فبدأ من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات
متعددة تمكن من تعميق الملاحظة إلى أبعد مداها . وسعيه الملاحظة
مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب أن
تعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حرا أزاها . وإنما ينبغي
عليه أن يصنفها تصنيفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن
للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضحا : الأمر الذي يؤدي إلى تقدم
العلم نظرا لتتابع جهود العلماء في نفس الميدان : فالعلم لا يمكن أن
يتقدم إذا بدأ كل عالم من نقطة صفر في دراساته . وعلمية التصنيف
هذه تقودنا إلى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها
في نهاية الأمر . ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهي
إلى الهدف النهائي من البحث وهو النتائج العامة التي تحتاج في كل
حالة صياغة نظرية محددة بأسلوب معين : والعالم الاجتماعي صبيغ
يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات
أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فإنه لا يجد مفرا
من أن يتبع الخطوات السابقة وإن اختلف في طبيعة المعالجة نظرا
لاختلاف الموضوع في كل حال .

٢ - هناك غلق بين عمل الباحثين في العالم الصبغى وبين
الباحثين في العالم الاجتماعى ينبغ على شخصية الباحثين أنفسهم
باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون في ظل نظام ثقافى خاص . وهنا يبرز
العلماء مسألة الموضوعية : أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه
وموقفه منه . ومن غير شك تعتبر الموضوعية فى العلوم الاجتماعية
وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظر والتدقيق
لأنه مهما بالغنا فى الموضوعية فإن العالم لا يمكن أن يتجرد نهائياً من
عواطفه ومؤثرات تنشئة الاجتماعية لأولى . الأمر الذى قد يلون
طبيعة الدراسة من حيث اختيار الموضوعات ومن حيث النتائج العامة
والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . غالباً ما يكون فى الهند
مثلاً لا يستطيعون أن يتغافلوا مشاكل الأديان واللغات المتعددة وما
يترتب على هذا من أبعاد اجتماعية متشعبة قد تؤثر على كيان البناء
الاجتماعى فى مجتمع كبير كإندى . كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم
العلمى خصوصاً إذا انتمى كل منهم إلى اتجاه مددد نابع من توجيه
انجليزى أو فرنسى أو روسى . وهنا نتبين من الدراسة المقارنة
للأبحاث الهندية عدداً كبيراً من المشاركات . فبعض هؤلاء الباحثين
يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر تذويب الفوارق
الدينية ومحاولة الوصول إلى الوحدة الدينية بلبعاد العقيدة عن
العلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزية .
وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقسم
أقساماً كثيرة لأن كل جزء يمثل مجتمعا بخصائصه المعروفة . كذلك
نتبين من خلال المقارنة مدى تأثر الباحثين بالعوامل السياسية التى
تلون البحث وتعطيه طابعاً خاصاً . لماذا أضفنا إلى ذلك أن لبحوث
الاجتماعية فى كافة أنحاء العالم باهظة لتكاليف خصوصاً فى العمل

الجماعى وأن هذه التكاليف تدفعها المؤسسات الأهلية أو الحكومية .
فننا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء سائرة بطريقة لا تتعارض مع
اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فإذا مولت مثلا مؤسسة فورد
بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتى هذه البحوث خاصة في ميدان
العمل بنتائج تبين فساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعه
وضرورة أذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستغلة ؛ أننا لا نتوقع
هكذا ، بل أن كل الدراسات التى تأتى من أمريكا ممولة عن هذه
المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعى الأمريكى وطبيعته وتذيع من
خلال لنتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطية الأمريكية
وعن سلامة السلم الاجتماعى وعن نظام الطبقات ، وما الى ذلك من
المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصادى فى الولايات
المتحدة الأمريكية الذى قد يكون مناسباً وصالحاً لها .

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم
يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة اذا كانت طريقته فى دراسة العلم
القيام بالبحوث الاجتماعية التى تكشف عناصر الصحة والمرض فى
المجتمع . وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة على
الاطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصل
بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصالاً مباشراً ، ولكن المأمول فى
المستقبل أن يتفق العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصة
تؤدى الى تحديد المفاهيم وتحديد مستويات الدراسة بحيث تجرد
الموضوعية مكاناً ملائماً يمكن أن يغذى موضوعات البحث العلمى بآمال
جديدة للوصول الى الحقيقة الاجتماعية بإبعادها المتعددة .

٣ - ن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا بالقاء نظرة نافذة

على اتجاهات الدراسة تمكنا أن نؤمن ونحن مقتنعون أن الدراسة
تخضع لنظام أيديولوجي مددد ولهذا نستطيع أن نقسم العالم من
هذه الزاوية إلى أربعة أقسام رئيسية :

أولاً - القسم الانجلو أمريكي :

ويتكون من الدول التي تدور في دائرته وكلها تأخذ بالنظام
الرأسمالي بطرق يلتقي في نهاية الأمر حول اغصاح فطريق أمام رأس
المال الفردي من أن يتحرك دون قيد بنواء فيما يتعلق بالانتاج أو
توزيع الثبائض بعد ذلك وأنبأ لنجد علم الاجتماع في هذه البلاد
يتحرك في إطار مجدد ينبع من تعاليم أوجيستوكويت وأميل دور كايم
وماكس فيبر وإلى حد ما يظهر يدور باريتو . وكل هذه التعاليم تدور في
حلقة واحدة ، مؤداها أن إرادة الإنسان ليست بالانطلاق الذي يمكن
معه تغير المجتمع وأن الأفراد وهم ورثة النظام الاجتماعي ليسوا إلا
صورة متكررة للإرثاء بل النظامين النعاني والاجتماعي الخاص في
نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وإيديولوجية محددة وقد تمخض عن هذا
الفهم عن اتجاهات محددة في علم الاجتماع أصبحت تعتبر بدائيات أو
مسلمات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وضعها موضع الدراسة
وهي :

(أ) وجود سلم اجتماعي سهل الحركة يصعد أو ينبطح الأفراد
بجهودهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة ، وعمل الدولة في هذا
المجال حماية النازحين والطلالين دون التدخل في أساليبهم التي قد تتخذ
طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأنانية المطلقة أو طابعاً أخلاقياً
لا ينتم بالوسيلة في سبيل الهدف .

ب (وجود نظام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وإنما يقوم على ما يدعون من مقومات اجتماعية تعكس مركزا محددًا في 'الطائر الشريحي للمجتمع' ، بمعنى أن أوضاع الناس في الحياة كتجاذبهم وتنافرهم إنما يقوم على مفضلات تتبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

ج (وجود نظام للضبط الاجتماعي يتحرك بطريقة تتبع من الفرد وتقر بالجماعة التي أن يصل إلى الدولة ، بمعنى أن مسئولية الضبط الاجتماعي لا تتبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وإنما ينبع من مصالح ورغبات جماعات بعينها في المجتمع ، ومن أجل هذا يسمح مثل هذا النظام لبعض الجماعات التي تملك رأس المال وتحتكر وسائل الانتاج أن تقوم في النظام الاجتماعي بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجهة التي تحاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها .

د (وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم في معسرة التكيف الاجتماعي : بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المستوى الفردي متروكة لحرية الأفراد ولا احساسهم بنزعات الخير والاحسان ، وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتكارية في مثل هذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضئيلة من غائض رأس المال لتستخدمه الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيري لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ - وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضع للدولة ولا

ينبع من فكرة مركزية : و إنما يترك للهيئات التي يعينها الأمر 'د' رغب
بحيث يحقق التخطيط في نهاية الأمر مزيدا من الأرباح ومزيدا من
النموذ ولا تتدخل الدولة في توجيه التخطيط لا عندما تبدو في الأفق
أزمة مالية أو تهديد خطير لكيان الدولة في العالم ، ومع ذلك لا يكون
التدخل إلا بحذر وفي الحدود التي لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة في
توجيه نشاطهم الاقتصادي .

ولقد دأرت أبحاث علم الاجتماع في تلك هذه الاعتبارات وامتلأت
بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية ، وتعلم منها كثيرون حتى
خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة الحال ، وادعوا
أن هذه التوجيهات قيما وأساليا في البحث الاجتماعي . أصبحت تعتبر
نموذجا في كثير من بلاد العالم التي لم تلتفت إلى هذه المؤامرة
الاستعمارية .

ثانيا : القسم الماركسي الثوري

ويضم الدول التي جعلت من تعاليم ماركس وإنجلز أساسا للحكم
وقاعدة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي تقوم على
الاعتبارات الآتية من وجهة نظر على الاجتماع .

١- أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صادقة للصراع بين طبقتين
في بناء المجتمع : طبقة مالكة لكل شيء وطبقة ليس عندنا أي شيء ،
الأمر الذي ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد
التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمعوقات أمام الملايين من
العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقة
العاملة يؤسا وانحرافا . والصراع في رأى الماركسية لا بد له من حل .

والحد يأتي عندما يصل الضغط إلى نقطة الانفجار أو نقطة الانضلاق
فتندلع الثورة ويحتل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثّل
مصلحتهم ويبدأون في إقامة مجتمع جديد .

ب (الثورة الماركسية في حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية في
المدل الأول وأن اتخذت طابعاً ثورياً عنيفاً في أول مراحلها إلا أن تغير
الأساس الاقتصادي للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق في ترتيب
العلاقات وأسس البناء الاجتماعي .

ج (تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل
مشارك بقدر في الانتاج وفي سند النظام الاجتماعي والاقتصادي
باعتبار أنه صاحب مصلحة ومساهم في رأس المال تكبير الذي هو رأس
مال المجتمع بأسره .

د (إذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة
الاجتماعية : فتتغير كل من الأسرة والعقيدة والايمان واتجاهات التعليم
والتعليم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعي والنظرة
الحقيقية وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع
في الاتجاه السياسي والثقافي لابد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد
امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية . من هذا نتبين أن علم
الاجتماع الماركسي يقوم على قاعدة مختلفة تماماً عن قاعدة علم
الاجتماع الرأسمالي لأن معالم المجتمع الماركسي من حيث البناء والوقية
مختلفة تماماً ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع
الرأسمالي أو تصبح أساساً أو عوناً في دراسة علم الاجتماع في مجتمع
مركسي .

ثالثا - المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهي المجتمعات التي تغلب فيها الفكر الاشتراكي وأصبح سياسة الدولة ومنطق التغير الاجتماعي ، أو البلاد التي بها أحزاب اشتراكية ذات فاعلية ، وهي موجودة في بعض بلاد أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استغفرت من النظرية الماركسية في التفكير إلا أنها لا تنسب نفسها أصالة إلى ماركس ، فهي تؤمن بأن الحل الاشتراكي ليس بالضرورة حلا ثوريا دمويا . وإنما قد يأتي نتيجة لازدياد الوعي ومطالب الجماهير المحقة التي تنعكس بصورة ديمقراطية في شكل برلمان . وعلم الاجتماع فيها يتميز بالآتي :

(أ) مداولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسي والاتجاه الرأسمالي فيما يتعلق بتطبيق المنهج والتفسير .

(ب) محاولة الإبقاء على بعض الموضوعات الرأسمالية كدراسة الترتيب الطبقي وأساليب الضغط مع تحريكها وتوجيهها لتناسب المجتمع الاشتراكي الجديد .

(ج) الضغط على المسائل الخاصة بالعقيدة والایمان والقيم والعادات .

(د) إعطاء الدراسات الأسرية مكانا هاما بين أبحاث علم الاجتماع باعتبار أن الأسرة في المجتمع الاشتراكي يجب أن تحاط بأعلى مستويات الرعاية لأنها تساعد المجتمع الكبير على تقليل غرر الصراع في أطوار العلاقات الاجتماعية إذا أحسن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هنا نتبين أن علم الاجتماع في هذه المجتمعات لم يصل
بعد إلى النظم من الرواسب الرأسمالية ، إلا أنه قطع شوطا كبيرا في
تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وأرساء النظام الأيديولوجي
للبادئين في هذا الاتجاه .

رابعاً - المجتمعات النامية :

وهي المجتمعات التاريخية التي كانت مهبط الحضارات القديمة ،
أو المجتمعات التي استقلت حديثاً وكانت فيما مضى تحت قبضة
الاستعمار . وسنحرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز علم
الاجتماع عندنا بما يلي :

أ (غلبة الفكر الفرنسي بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات
الكبيرة التي أدخلت، على المدرسة الفرنسية في فرنسا ذاتها فلا زال
التوجيه العلمي وثقافتنا عند حدود دور كايم وتلاميذه المباشرين فقط ،
والتغير أو التعديل الذي حدث أدى الى ارتداد الأسلوب الأمريكي في
مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكي
في دراسة المجتمع غير واضحة وإن كانت هناك محاولات للفهم لا تزال
في بداية الطريق .

ب (الاتجاه الرأسمالي الاستعماري الذي مول بأموال الرأسمالية
والاستعمار في بداية الأمر وسار على الأسلوب الأمريكي : وهو
المسمى بالخدمة الاجتماعية وجد هذا الاتجاه مشجعات في ميادين
عديدة قبل التغير الاجتماعي الجوهرى الذي حدث في مجتمعنا . ولا
زال هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظروف عديدة تتعلق بأبعاد
التحقيق الاشتراكي الحالية .

ج) الاتجاه الانجليزي الذي أخذ صورة الانثروبولوجيا ولم
تتجه الدراسة فيه الى الالتفات للحقيقى الى مجتمعا ، على أنه تبذل
الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات
الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات التى استقلت حديثا^(١) .

د) الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن واضح
المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

(١) الانسان والصحراء ، والبناء الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور أحمد أبورم

مراجعة منهجية ضرورية

... هل كان لتطبيق المنهج العلمى فى ميدان علم الاجتماع ثمرة
فيما يتعلق بتقديم فهم المجتمع ومشاكله العديدة ؟ . . ان العلم بالمعنى
الذى نريد ان نثبتته لا ينبغى ان ينفصل عن المجتمع او عن الحياة ؛
وقبل ان نجيب على هذا السؤال الهام يجب ان نعلم مقدما ان العالم
بأسره وحدة وأن هذه الوحدة فرضت على الانسان أن تكون معرفته
وحدة . فإذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم غلب هذا راجعا
الى طبيعة المعرفة بل الى نوع من التخصص الذى يتطلع لزيد من
التعمق تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية . ولذلك
يمكننا ان نهبط فى التحليل من أعلى المستويات الى أدناها بشرط أن
نحتفظ بالمستوى الكلى الى أن نصل الى عالم الانسان أو عالم
الائنات الحية .

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويحاول أن يمد بصره فى جميع
الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحياة الاجتماعية ،
ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبطا بعضه بالآخر
ارتباطا عضويا ، وكل محاولة للتفتيت تعطينا زوايا غير منسجمة
للحقيقة الاجتماعية ، والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسانية
التي تحيا داخل مجتمع معين . هو أيضا متعدد الجوانب وكل محاولة
لتفتيت الانسان لفرد الى أجزاء لا تفضى الى أى معرفة حقيقية ؛
فالمجتمع كل والانسان كل ؛ وهذا هو الذى غرض على المعرفة أن تكون
كثية أيضا ويستتبع ذلك ما يلى :

١ - أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مدى وغير مدى
لأنهما يتبادلان التأثير و الارتباط . ولا يستقيم فهمنا لعمل الثقافة
الا اذا فهمناها من نظرية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظاهر
المادية عن المعنوية فليس هذا لأن هذه لقسمه موجودة فعلا ، بل
بسبب سهولة التحليل ويتمن على الباحث باستمرار أن يدأول تركيب
الثقافة في وحدة كلية .

٢ - أن علم النفس يشغل في مهمته لو قسم لانسان الى أجهزة
حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر . وبالتالي لا يمكن أن
نزع أن الانسان في تقابله مع اجزاء الثقافة يكون مرة مادية ومرة
أخرى معنوية ، إذن فنحن عند التعرض لمسألة ارتباط الانسان بالحياة
الاجتماعية يجب أن نركز باستمرار على ارتباطه لمتعدد الجوانب
الذى يؤدي بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواكبة الجديدة ، ولعل
السري في تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تنعزل بالتدريج عن النظام
المادى للمجتمع الذى هو جزء أساسى فى الثقافة والذى يطبعها بصبغة
باستمرار ، فالقيم والمعاني لا تخلق من الهواء ولكنها تنبثق من خلال
أجسام مادية وتسير عن حركتها داخل أطار الثقافة الكبير .

٣ - واذا نظرنا الى العلم باعتبارها نشاطا انسانيا منظما ، فهو
بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعنى
أن يكون خاضعا لعمليات التأثير والتأثر المتبادلة داخل الاطار الحيوى الذى
يتحرك خلاله ، من هنا كان الارتباط الضرورى بين العلم والمجتمع أمرا
منطقيا ومتفقا تماما مع وحدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة الحياة
الاجتماعية .

٤ - المنهج العلمي اذن عبارة عن الوسيلة التي يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلي وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا ، ولذلك اذا كان من هدف المنهج العلمي أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق ، أما اذا زاد من ارتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطالب الأساسية لوحدة المعرفة الإنسانية ويكون مبررا في نفس الوقت لوجود العلم ذاته .

٥ - لقد تغيرت نظرة الإنسان الى العالم والى حياته داخل الجماعة وكان هذا التغير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت في ثقافته . ونحن نعلم أن الثقافة هي نتاج العقل الانساني ماديا ومعنويا في صورة امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مزيد من السيطرة والتكيف مع المواقف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة في اطار الحياة الاجتماعية ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطى للانسان سلاحا يستطيع أن يخوض به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يشاركونه نفس الجماعة .

والآن نعود للإجابة عن السؤال الذي قدمناه .

السؤال يدور حول الثمار التي جنيناها من تطبيق المنهج العلمي على المجتمع ، لندرس الحظ كان لهذا التطبيق النامي المعدل ثمرات ، ومن أجل زيادة كمي هذه الثمرات فنحن نهتم بالمنهج العلمي وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتخصصها تاريخيا فنل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا .

اولا : في بداية انشاء علم الاجتماع كان أمام الرواد الأول تجارب ناجحة أجريت في ميدان العلوم الطبيعية والحيوية ، ونجاح هذه

التجارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمي محدد : ولهذا تساءل هؤلاء الرواد وفي ذهنهم أفكار عن وحدة المعرفة الانسانية (مادية ومعنوية) هل يمكن الالمادة من منهج هذه العلوم في دراسة المجتمع الانساني خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلي ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو الكواكب أو المعادن فإن الموقف العقلي لا يتغير لكن الذي يتغير هو النتائج التي أحصل عليها عندما أغير مواضيع من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجع الاختلاف الحتمي بين موضوعات كمن هذه الميادين المتعددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبرة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطة الانطلاق وهو المنهج العلمي : هنا أستطيع أن أخوض كل ميادين المعرفة وأحصل على معلومات يقينية ولذلك ارتضى العلماء وبصورة سهلة المنهج الطبيعي أو الحيوي تطبيقا على الحياة الاجتماعية : ولكن الصعوبة التي نشأت بعد ذلك هي في أن العلوم الطبيعية تطبق المنهج العلمي على موجودات قائمة بالفعل تخضع للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير الظروف التي توجد خلالها وهذا غير متوفر في عالم الإنسان . ولهذا ارتكن العلماء الى القياس المنطقي فخرجت نتيجة لهذا أبحاث نظرية بعدت في كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعي .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التي وصل اليها العلماء عن طريق القياس المنطقي أن ظهر التناقض والاختلاف في وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجود المذاهب والمدارس الفكرية التي ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جدل ، ولهذا غلبت النظرة الذاتية في أبحاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعية : ذلك أن

الحياة الاجتماعية نظر إليها مرة على أنها تشبه "جسم أو الكائن العضوي ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتقلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار في دورة محددة من الزمان تتعاقب في سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فإن علم الاجتماع يصبح نوعا من الميكانيكا ، إلى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعا من التفسير الاقتصادي أو النفس أو الجغرافي باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملا حتميا في حياة الإنسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة إلى حد ما .

ثالثا : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد إلى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمي وحدها لا يمكن أن تصنع علما ، بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستمرار ليكون الميدان الذي يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ، ولكن البحث في المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع في نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع . ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول إلى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغرته بين العلماء وحاولوا أن يصنعوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصيغة مذهبية .

رابعا : تعالت الأصوات في ميدان علم الاجتماع ، إن الوصول إلى كم من الدقائق يترايد باستمرار هو الذي سوف ينقذ علم الاجتماع من هذه الورطة المذهبية ، وكان رد الفعل عجيبا إذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق غصب هو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمع الحقائق وإن كان عملية هامة في خطوات المنهج العلمي ؛ إلا أنها وسيلة لغاية ضاعت في خضم الحماس للبحث الاجتماعي ، ومن الطبيعي أن يرتفع في جهات متعددة من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليلا لمزيد من النظر والتدليل لربط هذه الحقائق واستخراج المبادئ النظرية منها ، التي هي الرسالة العظمى للعلم وفي هذه الأثناء بدأ علم الاجتماع تتضح فيه معالم الاهتمام بدوايات دون غيرها مثل دراسة الأسرة والثقافة والقيم والعادات والتنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

خامسا - بدأت الثمرة تتضج وبدأ التفكير في طريقة جمعها والتصرف فيها ، وهذا أدى الى مزيد من البحث في دور العلماء حول مناطق زراعة الأشجار التي انتجت هذه الثمرات . وهكذا بدأت اتجاهات تبحث عن مناطق لتربة الخصبة التي يتأكد معها إمكان غرس البذور ، ففتحت ميادين جديدة في علم الاجتماع اعتبرت أهم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة الجماعة ودراسة دينامياتها وظهور منهج النوسيومترية والتركيز على المسائل المتعلقة بالتغير الثقافي . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التي عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الأيديولوجي واضحة تماما فيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفي التحليل والتفسير . ولهذا فأنا نتوقع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالي مद्याولا أن يتخذ من المنهج العلمي مطية له ليضلل به طلاب هذا العلم في أنحب، العالم ، وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمي كل التأثيرات المضللة التي تجرفه وسط تيارات مليئة بالعقبات وتحاول أن تمنعه من

الاستمرار في مجراه الهادي الذي يعبر عن حقيقة اليبس الاجتماعي
الانساني ، ويترجم عن العثرات التي تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية
والاقتصادية مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح
لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة • ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء
القديمة أو التحف فهي للعرض وليس للاستخدام ، أن علم الاجتماع
الرأسمالي القديم يفقد أرضه باستمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض
المفتصة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطلالات مفاهيمه على
دعائم سليمة •

مراجع مختارة

- 1 — Clinard, B. C., *Sociology of Deviant Behaviour*, New York, 1961.
- 2 — Dynes, R.R. & others; *Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society*, New York, 1964.
- 3 — Elliott & Merrill; *Social Disorganisation* New York, 1962
- 4 — Etzioni; A.; *Complex Organization*, New York, 1962
- 5 — Lemert, E.M., *Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour*, New York, 1951
- 6 — Macrao, D., *Ideology and Society : Papers in Sociology of Politics*, London, 1961
- 7 — Merton, R.; *Social Theory and Social Structure*, New York, 1962
- 8 — ————— & others; *Reader in Bureaucracy*; New York, 1960
- 9 — ————— & others; *Sociology Today : Problems and Prospects*, New York, 1962
- 10 — Ogburn, W., & others; *Technology and Social Change*, New York, 1957

محتويات الكتاب

الموضوع

الصفحة

الفصل الأول

١ علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

١٤ - المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

١٦ - طبيعة المشكلة الاجتماعية

١٩ - مشكلة أو انحراف أو تفكك

الفصل الثاني

٢٧ - المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعية

٢٨ - كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

٢ - الطريقة الباثولوجية في فهم وتدليل المشكلة

٢١ - الاجتماعية

الفصل الثالث

عمليات التغيير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية ٤٧

١ - صراع التنظيم ٥١

٢ - التنشيط الاجتماعي ٥٤

٣ - العمليات الفردية ٥٦

٤ - لاتجاهات اللامعيارية ٥٧

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجية والمشاكل الاجتماعية ٥٩

- ١ - التشخيص السوسيولوجي للمشاكل الاجتماعية ٦٠
- ٢ - المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي ٦١
- ٣ - الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية ٦٥
- ٤ - الفصل في المشاكل الاجتماعية ٦٧
- ٥ - المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة ٧٣
- ٦ - الإدراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية ٧٥

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك

٨١

- ١ - التفكك الاجتماعي ٨١
- ٢ - انحراف السلوك ٩٢
- ٣ - الانحراف والامتناع ٩٦
- ٤ - النظام المعيارى ٩٧
- ٥ - أسباب الامتناع ٩٩
- ٦ - أنواع الانحراف ١٠٠
- ٧ - العوامل الناجمة للانحراف ١٠٢

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

١٠٥

- ١ - مشاكل المجتمع المحلى ١٠٦

- ٢ - مشاكل التوزيع المكاني ١٠٧
- ٣ - لماذا تنشأ المشاكل في المجتمع المحلى ١٠٩
- ٤ - التنقل الاجتماعى والتفكك ١١٣
- ٥ - معوقات تخلق مشاكل ١١٥
- ٦ - ~~ال~~اليطـبـالـة ١١٧
- ٧ - التخلف في المدينة ١٢٠

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

١٢٥

- ١ - الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى ١٢٦
- ٢ - التغير الديمـورى ١٢٩
- ٣ - المشاكل والدلول المرحلية ١٣٢
- أ (مشكلة الاسكان القروى ١٣٣
- ب (مشكلة الرعاية الصحية ١٣٥

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكى

١٣٦

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

١٤٧

- ١ - تطور البحث في الاسرة ١٤٩
- ٢ - الخطط العام والزواج ١٥٣
- ٣ - الاساس البيولوجى ١٥٤

• ٦١ • الفصل الثامن

١٧٧ . . . مسألة البيروقراطية

١ ٢٦١ البيروقراطية ومركز الدولة ١٧٩

٢ ٢٦٢ هل يمكن القضاء على البيروقراطية ١٨٢

٣ ٢٦٣ الجوانب السلبية والإيجابية في البيروقراطية ١٨٤

٤ ٢٦٤ عوامل بناء لتغيير البناء البيروقراطي ١٨٦

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

- ١ - المدخل السوسولوجي لفهم المنطق الاجتماعي ١٩٥
- ٢ - ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحسار
- ٣ - تطويع التصدع أو التوتر وسياسته ٢٠٣
- ٤ - ميكانيزمات الضمار والتمويق ٢٠٧

٥ - فاعلية الضبط الاجتماعي ٢١١

٦ - المتضمنات الاجتماعية لضبط الاجتماعي ٢١٣



الفصل الثاني عشر

٢١٧

نهم المجتمع في مفرق الطرق

١ - مقدمة ٢١٧

٢ - محاولة لآبد منها لتحديد المفهوم العلمي لدراسه

المجتمع ٢٢٠

١ (القسم الانجلو امريكي ٢٢٦

ب (القسم الماركسي الثوري ٢٢٨

ج (المجتمعات الاشتراكية المتقدمة ٢٣٠

د (المجتمعات النامية ٢٣١

- مراجعة منهجية ضرورية ٢٣٣

المراجع المختارة ٢٤١

